جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر إرتفاع أسعار السلع الغذائية على الإستثمار الزراعي في السودان

(دراسة حالة سلعتي السكر والقمح خلال الفترة 1994- 2014م)

Impact of Price Increase of Food Commodities on the Agricultural Investment in Sudan

(Case Study of Sugar and Wheat 2014-1994)

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في الأقتصاد

أعداد الدارس

محمد حسن إسماعيل أحمد

أشراف الدكتور

أحمد علي أحمد محمد

يناير 2019م

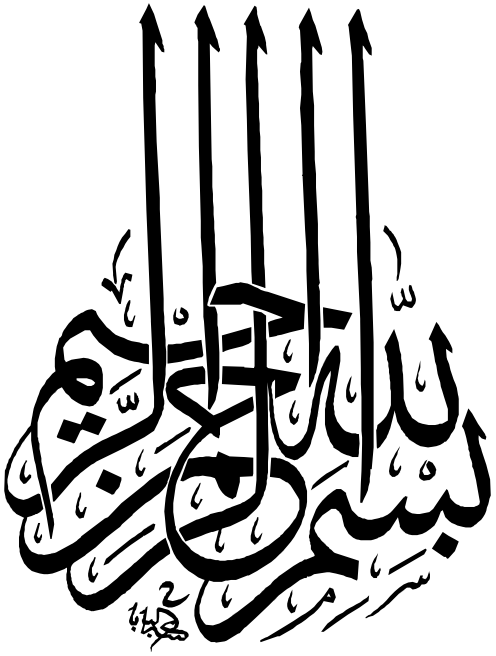
بسم الله الرحمن الرحيم

الآية الكريمة

قَالَ تَعَالَىٰ:

﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَـٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾ ﴾

صدق الله العظيم

العلق: ١ – ٥

الإهـــداء

إلى من يهبون ولا يرجون العطاء (أمي وأبي) الأجلاء ..

إلى أخواني وأخواتي الأعزاء ..

إلى زوجتي وأبنائي رفقائي في الدرب (منى ومودة وحسن)..

الي أساتذتي الاجلاء بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

الي من يؤرخهم البحث عن الحقيقة

إلى شموخ علماء هذا البلد ..

إلى من يتطلعون شوقاً لإصلاح أوضاع الإقتصاد السوداني..

إلى الغلابة الأقلية الكادحة..

إلى الزملاء والزميلات..

كلهم حب لا ينتهي..

الباحث

الشكر و العرفان

أتقدم بالشكر إلى الله العلي القدير أولاً الذي أعانني ووفقني ثم أتقدم بالشكر والتقدير **للدكتور / أحمد علي أحمد** ، الذي أولى هذه الدراسة اهتماماً من حيث الإشراف والمتابعة والتصويب والتوجية.

وأتقدم بالشكر إلى كل من ساهم برأيه أو أعطى فكرة لهم جميعاً الشكر والتقدير .. ولكافة المؤسسات التي أستفدت منها في المعلومات وعلى رأس هذه المؤسسات جامعةالسودان للعلوم والتكنولوجيا، وكلية الدراسات التجارية ، ومكتبة كلية الدراسات العلياوجامعة الخرطوم، ومكتبة جامعة النيلين ،وبنك السودان المركزي، والجهاز المركزي للإحصاء، ووزارة الزراعة ، والهيئة العربية للإنماء والاستثمار الزراعي ،وشركة السكرالسودانية، ووزارة المالية والتخطيط الإقتصادي.

الباحث

المستخلص

تناولت الدراسة موضوع أثر إرتفاع أسعار السلع الغذائية على الإستثمار الزراعي في السودان (دراسة حالة سلعتي السكر والقمح في الفترة1994 – 2014م) . وتستمد الداسة أهميتها بإعتبار أن السلع الغذائية السكر والقمح من السلع الضروريه ضمن المنظومة الغذائية والإستهلاكية للمواطن وإن إرتفاع أسعارها يوثر على كل المستهلكين . ومن أهم أهداف الدراســـــة التوصل الي حلول للمشاكل التي يعاني منها الإستثمار الزراعي بإعتباره هو الحل الوحيد لتوفير أكبر قدر من السلع الغذائية والتعرف عل العوامل الموثرة على العرض والطلب لسلعتي السكر والقمح . وفي سبيل الوصول الي نتائج واضحة تم وضع بعض الإفتراضات وهي وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين اسعار السلع الغذائية والاستثمار الزراعى، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الزراعى، وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستثمار الزراعى. وأنتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على الإستقراء وتحليل المعلومات الأولية والثانوية ووتم أستخدام التحليل الاحصائي القياسي لتوضيح مدي تأثير المتغرات الاقتصاديه.وأستنادأ علي ما سبق توصلت الدراسة الي عدة نتائج أبرزها ، وجود أرتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية في السودان ،ضعف أستخدام التقانات الحديثة(الاسمدة الاليات– المعدات والمبيدات) الزراعية وأنعدامها في بعض المشاريع والولايات ، ارتفاع معدلات التضخم يؤدي الي أنخفاض الأستثمار الزراعي . وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها تخفيض أسعار السلع الغذائية ذيادة(العرض) وألأنتاج والانتاجية ، المحافظة علي أستقرار سعر الصرف عن طريق تحسين معدلات النمو وذيادة الصادرات الزراعية ، تشجيع الشراكات الإستراتيجية في مجال القمح مع الدول المتقدمة ذات رؤس الأموال الكبيره مثل الصين والسعودية ، تخفيض معدلات التضخم وذلك عن طريق ضبط الانفاق الحكومي وذيادة الضرائب علي السلع الكمالية وضبط عرض النقود .

Abstrac

The study examined the problem of prices increase of food commodities and its impact on the agricultural investment in Sudan from Abstrac 1994 to 2014. The Case Study of Wheat and Sugar Commodities 1994-2014. The significance of the study is attributed to the importance of food commodities and goods within the classification of food and consumer goods and increase of their prices affects all consumers. It is also important because of the significance of the agricultural investment which playing a great role in economic development and employment. The objective of study was to find out solutions for the problems of agricultural investment as the only solution for providing large amount of agricultural commodities and identify the influential factors on the supply and demand for wheat and sugar under study. In order to reach clear-cut findings, some hypotheses were proposed as follows: There was a regressive statistical significance relationship between the prices of foodstuff and commodities and agricultural investment and a progressive statistical significance relationship between the exchange rate and agricultural investment. It was also hypothesized a regressive statistical significance relationship between the inflation rates and agricultural investment. The study used the analytical descriptive method based on an induction approach and analysis of primary and secondary information. The statistical analysis (SPSS) was also applied. The most important findings indicated a sharp increase in the prices of foodstuff and commodities and low use of modern agricultural technology such pesticide, fertilizer, equipment and machines and they were not available in some projects and States. So the high inflation rates led to low agricultural investment. The study proposed the following recommendations: the most important was to decline the prices of foodstuff and commodities by increasing production (supply) and productivity of agricultural goods and maintain the exchange rate stability by improving the growth averages and increasing agricultural exports. It is also necessary to encourage strategic partnership with developed and other countries with large capital such as China and Saudi Arabia in wheat concern. The inflation rates should be cut through the government expenditure control, tax increase on luxury goods, regulation of money quantity and forbidden monopoly and pricing control.

قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	البسملة	أ
2	الآية	ب
3	الإهداء	ج
4	شكر وعرفان	د
5	فهرس الموضوعات	هـ
6	فهرس الجداول	ح
7	فهرس الملاحق	ن
8	مستخلص البحث	س
9	Abstract	ف
	الفصل التمهيدي	
1	المقدمة	2
2	مشكلة الدراسة	2
3	أهمية الدراسة	3
4	أهداف الدراسة	3
5	فرضيات الدراسة	4
6	منهج الدراسة	4
7	حدود الدراسة	4
8	مصادر المعلومات	4
9	هيكل الدراسة	5
10	الدراسات السابقة	6

	الفصل الاول : الإطار العام لأسعار السلع الغذائية	
11	المبحث الأول: مفهوم وتطور وأسباب ارتفاع أسعار السلع الغذائية	18
12	المبحث الثاني: إنعكاسات وآثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية والمحلية علي السودان	27
13	المبحث الثالث: الإجراءت والمقترحات والسياسات المؤدية إلى تخفيف ارتفاع أسعار السلع الغذائية	32
	الفصل الثاني: الاستثمار الزراعي في السودان	
14	المبحث الأول: ألاهميه النسبيه للاستثمارالزراعي .	41
15	المبحث الثاني: مناخ ومجالات و فرص الاستثمارالزراعي في السودان	72
16	المبحث الثالث: محددات ومعوقات وسياسات تطوير الاستثمار الزراعي	86
	الفصل الثالث: إنتاج السكر في السودان	
17	المبحث الأول: النشأه والتطوروالمفهوم	126
18	المبحث الثاني: المصانع التي تنتج السكر والإنتاج الكلي للسكر	128
19	المبحث الثالث: تركيبة الأسعار والسياسات الحمائية العالمية والمحلية	149
	الفصل الرابع: إنتاج القمح في السودان	
20	المبحث الأول: خصائص واستخدامات ومناطق إنتاج القمح في السودان	164
21	المبحث الثاني: العوامل التي تحدد العرض والطلب لسلعة القمح	188
22	المبحث الثالث: المعوقات والحلول والرؤيا الإستراتيجية لإنتاج القمح	197
	الخامس :تحليل نموزج الدراسة	
23	المبحث الأول: توصيف وفحص وتقدير النموج القياسي المقترح	210
24	المبحث الثاني : نتائج تقدير نموزج الدراسة	223
25	المبحث الثالث:أختبار الفرضيات	227

	الخاتمة	
26	– النتائج	230
27	– التوصيات	231
28	– المراجع	234
29	– الملاحق	239

قائـــمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	جدول (1 ــ 1) التطور النسبي والأرقام العليا لأسعار السلع الغذائية في الوطن العربي 2005 ــ 2007م)	**21**
2	جدول (1 – 2) تطورات الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية في السودانخلال الفترة 1994م ــ 2014م	**38**
3	جدول (2ــ 1) حجم الإستثمارات في المجال الزراعي بالعملة المحلية خلال الفترة 1994م ــ 2014م	**43**
4	جدول (2ــ 2) الناتج الزراعي الإجمالي بالأسعار الثابته 1982 ــ 1989م	**44**
5	جدول (2 ــ 3) تطور حجم الإقراض الزراعي (بالمليون دولار) في بعض الدول في الفترة من 1979م–1982م)	52
6	جدول (2 ــ 4) تدفق التمويل الزراعي في السودان بالعملة المحلية خلال الفترة من 1994م ــ 2014م	53
7	جدول (2 ــ 5) النظم البيئية في السودان	556
8	جدول (2 ــ 6) التخزين الحالي والطاقة التخزينية للمياه	60
9	جدول (2 ــ 7) الاستخدام الحالي للموارد المائية	61
10	جدول (2ــ 8) موارد الماء المتاحة من خلال المصادر المائية المختلفة في السودان	62
11	جدول (2 ــ 9) معدل هطول الأمطار	63
12	جدول (2 ــ 10) نسبة مساهمة القطاعات الفرعية للغطاء الزراعي	68
13	جدول 12 ــ 11) تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو للقطاع في الفترة(2000–2011م).	69
14	جدول (2 ــ 12) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفترة	71

	من 1994 ــ 2014م	
15	جدول (2 ــ 13) بعض مؤشرات التحديث الزراعي واستخدام التقانة الحديثة من صغار المزارعين في الدول العربية.	93
16	جدول(2ــ 14) أهمية تبني واستخدام التقانة الحديثة في إنتاج محصول القمح في السودان	94
17	جدول (2 ــ 15) أثر استعمال الأسمدة المتطورة بشمال السودان بالسهل الطيني الأوسط على صافي ربحية الفدان 2001م	95
18	جدول (2 ــ 16) التمويل الزراعي حسب الصيغ من (2001م-2011م) (ملايين الجنيهات)	108
21	جدول (2 ــ 17) يوضح نسبة القروض الزراعية للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية والآسيوية المختارة	111
22	جدول (2 ــ 18) الرسوم الجمركية على واردات السلع الزراعية	113
23	جدول (3-1) المساحات التي تمتلكها شركة السكر السودانية(المساحة بالألف فدان).	130
24	جدول(3-2) مصادر مياه الري ووسائل توفيرها لمصانع السكر	130
25	جدول (3-3) الطاقة التصميمية – بداية سنةالإنتاج للسكر – الشركة المنفذة لمصانع شركة السكر السودانية).	131
26	جدول (3-4) إنتاج مصنع سكر الجنيد خلال الفترة (1994م-2014م) (الإنتاج بالألف طن)	132
27	جدول(3-5) إنتاج السكر في مصنع حلفا الجديدة من خلال الفترة 1994-2014م (الإنتاج بالألف طن)	133
28	جدول (3-6) إنتاج السكر في مصنع سكر سنار من خلال الفترة 1994-2014م (الإنتاج بالألف طن)	134
29	جدول (3-7) إنتاج السكر في مصنع عسلاية من خلال الفترة 1994-2014م (الإنتاج بالألف طن)	135

30	جدول(3-8) الإنتاج الكلي للسكر بشركة السكر السودانية خلال الفترة 1994-2014م (الإنتاج بالألف طن)	1137
31	جدول (3-9) نسب أسهم المساهمين في شركة سكر كنانة	141
32	جدول(3-10) نسب المساهمين حسب رأس المال في شركة سكر كنانة	142
33	جدول (3-11) إنتاج سكر كنانة خلال الفترة من 1994-2014م (بالألف طن)	143
34	جدول (3-12) إنتاج السكر بمصنع سكر النيل الأبيض في خلال الفترة (2011 ، 2013 ، 2014م) (الإنتاج بالألف طن)	144
35	جدول (3-13) الإنتاج الكلي للسكر بجميع المصانع العامة في إنتاج السكر (كنانة ، الجنيد ، عسلاية ، حلفا ، سنار ، النيل الأبيض) خلال الفترة (1994-2014م)(بالألف طن)	145
36	جدول(3-14)أسعار البيع في شركات السكر الوطنية مقارنة مع اسعار الاستيراد	150
3	جدول(3-15)توزيع الشركات ونصيب الولايات من السكر للموسم (2012م-2013)	151
38	جدول(3-16)واردات السكر خلال الفترة (1994-2011م) حيث أن (الكمية ألف طن) (القيمة ألف دولار)	154
39	جدول(3-17)صادرات السكر خلال الفترة 1994-2014م ، (الكمية ألف طن) (القيمة ألف دولار)	155
40	جدول(3-18)العجز في الاستهلاك المحلي للموسم 2011-2014م	157
41	جدول(4-1)الخصائص الغذائية للقمح من حيث (كمية الدهون) ، (البروتين ، النشويات) والطاقة كل 100 جرام	165
42	جدول(4-2) إنتاج القمح بالولاية الشمالية من حيث المساحة المزروعة ، المساحة المحصورة ، الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 1994-2014م	169
43	جدول(4-3)إنتاج القمح بالولاية نهر النيل من حيث المساحة المزروعة ،	171

	المساحة المحصورة ، الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 1994–2014م	
44	جدول(4–4)إنتاج القمح بولاية النيل الأبيض من حيث المساحة المزروعة ، المساحة المحصورة ، الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 1994–2014م	172
45	جدول(4–5)إنتاج القمح بولاية الجزيرة من حيث المساحة المزروعة ، المساحة المحصورة ، الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 1994–2014م	174
46	جدول(4–6)إنتاج القمح بولاية سنار من حيث المساحة المزروعة ، المساحة المحصودة ، الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 1994–2014م	175
47	جدول(4–7)إنتاج القمح بولاية القضارف من حيث المساحة المزروعة ، المساحة المحصورة ، الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 1994–2014م	176
48	جدول(4–8)إنتاج القمح بولاية جنوب دارفور بالقطاع المطري التقليدي من حيث المساحة المزروعة ، المساحة المحصورة ، الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 1994–2014م	177
49	جدول(4–9)إنتاج القمح بولاية غرب دارفور بالقطاع المطري التقليدي من حيث المساحة المزروعة ، المساحة المحصورة ، الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 1994–2014م	178
50	جدول(4–10) انتاج القمح بولاية القضارف مشروع (الرهد) خلال الفترة(1994–2014م)	180
51	جدول(4–11)إنتاج القمح بولاية كسلا من حيث المساحة المزروعة ، المساحة المحصورة ، الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 1994–2014م	180
52	جدول(4–12)إنتاج القمح بولاية القضارف من حيث المساحة المزروعة ، المساحة المحصورة ، الإنتاج والإنتاجية خلال الفترة 1994–2014م	181
53	جدول(4–13)الإنتاج الكلي للقمح في السودان (المساحة ، الإنتاج ، الإنتاجية) خلال الفترة 1994–2014م	182
54	جدول(4–14)واردات السودان من القمح خلال الفترة 1994م–2014) الكمية	186

	ألف طن ، القيمة ألف دولار	
55	جدول(4-15)المساحة المزروعة للقمح خلال الفترة 1994-2014م (المساحة ألف فدان)	189
56	جدول(4-16)عدد السكان في خلال الفترة 1994-2014 (عدد السكان بالألف نسمة)	192
57	جدول(4-17)أسعار الذرة خلال الفترة 1996-2014م (سعر الذرة دينار للجوال)	194
58	جدول(4-18)متوسط دخل الفرد خلال الفترة 1994-014م (متوسط دخل الفرد بالدينار)	196
59	جدول(4-19)أبرز المشروعات المقترحة لإنتاج القمح في السودان	201
60	جدول (4 ــ 20) المواقع المؤهلة لإنتاج القمح والفرص المتاحة	205
61	الجدول (4 ــ 21) مصفوفة الفرص الإستثمارية في مجال القمح	206
62	جدول (5 ــ 1) تطور الإستثمار الزراعي(1994-2014م)	215
63	جدول (5 ــ 2) تطورات الرقم القياسي لأسعار السلع (1994-2014م)	216
64	جدول (5 ــ 3) تطورات أسعار الصرف(1994-2014م)	217
65	جدول (5 ــ 4) تطورات التضخمخلال الفترة(1994-2014م)	218
66	جدول (5- 5) إنتائج إختبار جذور الوحده لمتغيرات الدراسه	220
67	جدول (5 ــ 6) إختبار جوهانسون للتكامل المشترك	222
68	جدول (5 ــ 7) نتائج تقدير دالة الناتج المحلي الإجمالي	223
69	جدول (5 ــ 8) نتائج التقييم الإقتصادي للداله	224
70	جدول (5 ــ 9) نتائج التقييم الإحصائي للنموذج	224
71	جدول (5 ــ 10) مصفوفة الإرتباط بين متغيرات الداله	226

قائمة المـــلاحـــق

الرقم	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	ملحق (1) إختبار إستقرار بيانات السلع والمواد الغذائية	239
2	ملحق (2) سعر الصرف خلال الفترة 1994-2014م	240
3	ملحق (3) معدل التضخم خلال الفترة 1994-2014م	241
4	ملحق (4) الإستثمار الزراعي1994-2014م	242
5	ملحق (5) التحليل الإحصائي والوصفي للمتغيرات	243
6	ملحق (6) نتائج تقدير النموذج	244
7	ملحق (7) قيمة أهم الصادرات الزراعية المنتجه خلال الفترة من 1994م ــ 2014م	245
8	ملحق (8) صادرات السلع الزراعيةمن حيث الكمية خلال الفترة من 1994م ــ 2014م	246
9	ملحق (9) الميزان التجاري السنوي خلال الفترة من 2000 ــ 2014م	248

الفصل التمهـــيدي

الاطـــار المنهجي

الدراسأات السأابقه

الفصل التمهيدي

المقــدمة:

شهد العالم إرتفاعاً حاداً في أسعار السلع والمواد الغذائية الرئيسية في الأعوام من 1994 – 2014م وأثرت تأثيراً مباشراً على مستوى المعيشة للسكان وتتصدر سلع (الحبوب – القمح – السكر – الزيوت النباتية) تلك السلع التي شهدت إرتفاعاً مستمراً وحاداً في أسعارها . ويرجع إرتفاع أسعارالسلع والمواد الغذائية لعدة أسباب وعوامل، منها عوامل مرتبطة بجانب العرض، كإنخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب، وقيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية ، وفرض قيود على صادراتها.وأسباب مرتبطة بجانب الطلب مثل إرتفاع مستوى المعيشة وتزايد مستويات أستخدام الأغذية في إنتاج الوقود الحيوي. أما على المستوى المحلي بما أن السودان يعتبرمن بين أكبر الدول ألأفريقيه من الناحية الجغرافيه ، ويتمتع بموقع إستراتيجي لقربه من الأسواق العربية الغنية التي تشهد نمواً مضطرداً ، بالإضافة إلى تمتع السودان بالأراضي الخصبة الشاسعة والمناخ الملائم . بالرغم من كل هذة الميزات أيضاً شهدت أسعار السلع الغذائية إرتفاعاً تبعاً لإرتفاع أسعار السلع عالمياً وأصبحت السلع الغذائية مرتفعة الأسعار وتستنزف جل مقومات الأسرة وإنعكست سلباً على الإدخار. إن السودان يمكنه أن يساهم في توفير السلع الغذائية عن طريق التوسع في الإستثمار في المشروعات الزراعية الموجهة إلى (القمح – الذرة – الزيوت النباتية – السكر) لكي يحقق الإكتفاء الذاتي ويصدر للخارج للحصول على عملات حرة . بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات وتهيئة مناخ الإستثمار الزراعي في السودان

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسه (أن ضعف الإستثمار الزراعي وقلت التمويل الزراعي وغياب السياسات والإستراتيجيات والخطط طويلة المدى لتأمين توفير السلع الغذائية وقلة نسب إستخدام التقانة الحديثة وعدم وجود سياسة إستثمارية واضحة لإنتاج السلع الغذائية . أدى الى حدوث أرتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية وبالتالي أنعكس ذلك سلبيآ على الإنتاج بالأنخفاض ووقلت صادراتها وذادت وأرداتها .

بالرغم من توفرالأمكانات والموارد الزراعيه والأستثماريه الكبيره التي يزخر بها السودان الا أن هذه الأمكانات لم تستغل الأستغلال الأمثل.)

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية للدراسة من خلال جانبين:

الجانب الأول: هو أهمية السلع الغذائية والإستثمار الزراعي الذي يعد جزءاً من السياسة الكلية للدولة. فالسياسة التشريعية هي الإجراءات التي تتخذها الدولة لتحقيق المصلحة العامة فالسلع الغذائية تعتبر مهمة للإنسان لابد من الأهتمام بها ووضع الخطط والإستراتيجيات للارتقاء بإنتاج السلع والمواد الغذائية ورسم سياسة إستثمارية زراعية واضحة ويستوجب ذلك الإهتمام بتنشيط الصادرات بهدف توفير النقد الأجنبي الذي يساعد في الإرتقاء بالإنتاج من خلال الأستفادة من التقانة الحديثة مما يساهم ذلك في زيادة معدلات إنتاج السلع وتحسين بيئة وسياسة الإستثمار الزراعي يؤدي الى توفير السلع الغذائية ثم تخفيض أسعارها.

الجانب الثاني: فهو أهمية الإستثمار الزراعي فالإستثمار يلعب دوراً أساسياً في الحياة الاقتصادية بإعتبارة عاملاً محدداً في النمو الأقتصادي في السودان علي وجه الخصوص . ويعتبر عنصراً دينميكياً فاعلاً في الدخل القومي فالإستثمار الزراعي يحقق النمو ويخلق فرص للعمل ويعزز الطاقات الإنتاجية وأصبح الإستثمار يمثل في واقع الأمر مدى نجاح جهود الدولة في التنمية الأقتصادية.

الأهمية العملية: تنبع أهمية هذا البحث عملياً من كونه يستهدف في نهاية المطاف التوصل الى حلول مناسبة لجذب الإستثمار الزراعي وتعزيز إنتاج السلع الغذائية والتأكد من حجم الطلب على السلع المراد إنتاجها وتوجيه كافة الطاقات والموارد لتوفير أكبر قدر من السلع الغذائية المطلوبة وأيضاً تحسين مناخ الإستثمار الزراعي وتوجيهه لخدمة إنتاج السلع الغذائية الرئيسية.

ايضاً هناك ثمة أهمية أخرى لهذه الدرسه وهي الندرة النسبية في الدراسات التي تناولة موضوع أرتفاع أسعار السلع الغذائية.

أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على إنتاج السلع الغذائية الزراعية
- توجيه السياسات والخطط الزراعية نحو نتائج واضحة من أجل توفير السلع الزراعية الغذائية .

- أقتراح حلول للمشاكل التي يعاني منها قطاعي السكر والقمح

- التعرف على العوامل المؤثره على العرض والطلب للسلع الزراعيه والغذائيه وصياغه رؤية أستراتيجية لإنتاج سلعتي السكر والقمح.

- اعطاء ملامح عن الامكانات الزراعية والفرص الاستثمارية في السودان

فرضيات الدراسة:

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين اسعار السلع الغذائية والاستثمار الزراعى.

- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والأستثمار الزراعى.

- وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والأستثمار الزراعى.

منهج الدراسة:

تنتهج الدراسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على الإستقراء والإستنباط لتحليل المعلومات الأولية والثانوية تستخدم أسلوب التحليل الأحصائي القياسي لتوضيح تأثير المتغيرات الاقتصادية علي الاستثمار الزراعي خلال الفتر قيد الدراسة.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: جمهورية السودان

- الحدود الزمانية: الفترة من 1994 – 2014–م

مصادر المعلومات:

- المصادرالأولية: المقابلات الشخصية لبعض صناع القرار في الدولة. وإستطلاع آراء المستثمرين.

- المصادر الثانوية:

الكتب.و الرسائل الجامعية والبحوث وأوراق العمل .

السجلات وتقارير بنك السودان والبنك الزراعي ومراكز البحوث.

التقارير والأحصائيات التي تعد داخل مكاتب الدولة التي لها علاقة بموضوع الدراسة – كوزارة المالية وتقارير الجهاذ المركذي للأحصاء– ووزارة الزراعة .

هيكل الدراسة

تحتوي الدراسة على المقدمة وخمسة فصول والخاتمة:

المقدمة: تشتمل على التمهيد ،مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة،أهداف الدراسة، فرضيات الدراسة،منهج الدراسة،حدود الدراسة،مصادر المعلومات، والدراسات السابقة. و يتناول الإطار العام لأسعار السلع الغذائية و الزراعية : من خلال مفهوم واسباب أرتفاع أسعار السلع الغذائيه، إنعكاسات وآثار إرتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية والمحلية علي السودان ،الأجراءت والمقترحات والسياسات المؤدية الي التخفيف والحد من أثار أرتفاع أسعار السلع الغذائية على المستوى العالمي والمحلي . وتناول الأستثمار الزراعي في السودان من خلال ألأهميه النسبيه للأستثمار الزراعي ،مناخ ومجالات وفرص ألأستثمارالزراعي في السودان ، محددات ومعوقات وسياسات تطويرألأستثمارالزراعي في السودان.

وتناوله الدراسة إنتاج السكر في السودان : من خلال أستعراض النشأة والتطوروالأهمية، المصانع التي تنتج السكر والإنتاج الكلي ، تركيبة الأسعار والسياسات الحمائية العالمية والمحلية لسلعة السكر.و تناوله الدراسه إنتاج القمح في السودان: من خلال دراسةخصائص وإستخدامات ومناطق إنتاج القمح في السودان ، العوامل التي تحدد العرض والطلب لسلعة القمح ، المعوقات والحلول والرؤيا الإستراتيجية لإنتاج القمح. يتناول الدراسه في هذه الفقره تحليل النموزج القياسي من خلال توصيف وفحص وتقدير نموزج الدراسة ، نتائج تقدير نموزج الدراسة، أختبار الفرضيات.الخاتمة: تناول النتائج والتوصيات ومصادرجمع تمعلومات والملاحق.

الـــدراسات الســـابقة

هنالك العديد من الدراســـات الســـابقة التـــي تناولـــت موضـــوع الدراســـة ، عليـــه ســـوف نستعرض منها هذه الدراسات

1 - أحمد عبدالكريم العدوان(1999م) [1]

وكانت مشكلة الدراسة تكمن في (معاناة مجموعة من الـــدول العربيـــة مـــن أزمـــة نقـــص الغـــذاء في الدول العربية من بينها الأردن ، وذلـــك بســـبب تزايـــد عـــدد الســـكان وتزايـــد الطلـــب علـــي السلع الغذائية في الأردن) .وخرجت الدراسة بالنتائج التالية :

- عدم تكافؤ الإنتاج والإستهلاك في الأردن .
- سلة الغذاء تحتاج إلي مزيد من السياسات والإهتمام والخطط من الدولة .
- تزايد عدد السكان بالإضافة إلي الوافدين إلي الدولة .
- إستيراد السلع الغذائية من الخارج يؤثر علي الوضع التنموي للدولة .

التوصيات :

- العمل علي زيادة الإنتاج والإنتاجية بفتح وتخطيط مشروعات جديدة .
- نشر وتحديث مراكز تهتم بمسألة دراسة حل أزمة الغذاء في الأردن .
- وضع معايير دقيقة لمعرفة حجم الإحتياج الحقيـــق وعـــدد الوافـــدين إلـــي الأردن مـــع الوضـــع في الإعتبار أزمة الغذاء في المحيط العربي والدولي .
- العمل علي توطين وإنتاج كل السلع والمواد الغذائية في الأردن.

[1] دراسه احمد عبدالكريم العدوان- [1]بعنوان :الأمن الغذائي في الأردن. رساله دكتوراه بجامعة البتراء في الأردن في العام 1999م

2- أبوبكر عبد الله سليمان(2000م) [1] ناقشت الدراسة المشكلة من خلال : بالرغم من أهمية الحبوب الغذائية (القمح – الذرة – الدخن)إن السياسة الزراعية لم تكن مستقرة وتنتج عن ذلك شح في الإنتاج.

وتمثلت فروض الدراسة في الأتي : ضعف التمويل الممنوح يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي. وايضاً يؤثرالجفاف والتصحر في هجرة المناطق الزراعية بإتجا الحضر مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي

وأهم الأهداف التي بنيت عليها الدراسة تتمثل في بيان المفاهيم بالأمن الغذائي والخطط والإستراتيجيات وإعطاء الملامح عن الأمكانات الزراعية .والمنهجية التي أستُخدمت في الدراسة إنتهاج الأسلوب الإحصائي الوصفي التحليلي القائم على الإستقراء والإستنباط لتحليل المعلومات الأولية والثانوية وإستخدام نموذج الإتجاه العام لمعرفة إتجاه الفجوة من الحبوب الغذائية .

وتوصل الدارس إلى النتائج الآتية : يتمتع السودان بموارد طبيعية تتفاوت في كمياتها وإنتشارها الجغرافي مما يجعل السودان قادر على تحقيق الأمن الغذائي على المستوى العربي والعالمي – الحروب والنزاعات القبلية عملت على هجر أعداد كبيرة من السكان من المناطق الإنتاجية إلى المدن وتسبب ذلك في حدوث قصور في إنتاج الحبوب الغذائية وتوصل الدارس الى التوصيات الآتية :

لابد من تفعيل التكامل العربي والأفريقي من أجل إستثمار الموارد المشتركة في ظل ظروف السودان التي يتمتع فيها بموارد زراعية ومائية هائلة .

[1] – دراسه [ابوبكر عبد الله سليمان- [1]بعنوان: الأبعاد والآثار الإقتصادية والإستراتيجية لإنتاج الحبوب الغذائية على الأمن الغذائي في السودان – دراسة حالة (الذرة – القمح – الدخن) في الفترة من 1970–2000م رساله دكتوراة في الإقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في عام 2000م (غير منشورة)

3_- عماد الدين محمد إبراهيم(2000م)[1]

مشكلة البحث(تبين الإحصائيات الصناعية في السودان ضعف فعاليات الإستثمارات الصناعية علي الإقتصاد السوداني ، فإذا أخذنا فقط السكر كأحد الصناعات المكونة للقطاع الصناعي في السودان نلاحظ بطء النمو في معدلات الانتاج خلال سنوات الدراسة ، وهذا البطء الذي يتعرض له القطاع ساعد علي الحد من فعالية الإستثمارات الصناعية علي الإقتصاد وتعطيل عملية التنمية وإنكماش حصيلة الدولة من الإستثمارات الأجنبية ، كما أن القطاع الصناعي في السودان يعاني من ظاهرة إرتفاع تكاليف الإنتاج ووجود طاقات عاطلة غير مستقلة في تكاليف القطاعات وقطاع السكر علي وجه التحديد .وهذا يعني وجود رأس مال أي أصول ثانية غير مستقلة في وقت تعاني فيه الدولة من ندرة السلع الغذائية).

وخرجت الدراسة بالنتائج التالية :

- ضعف قدرة القطاع الصناعي في السودان في المساهمة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية

- عدم وجود الروابط الخلفية والأمامية داخل القطاع الصناعي مما يساعد علي القدرة في إنشاء الصناعات المتكاملة .

- الإستثمارات الصناعية في السلع الغذائية لا زالت ضعيفة .

أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة :

- توفير التمويل الكافي للقطاع الصناعي وتشجيع الإستثمار في مجالات المعدات والأليات بهدف توفير قطع الغيار للقطاع الصناعي .

- العمل علي توسيع أسواق الداخلية والخارجية للسكر .

- ربط صناعة السكر بمشروعات تنموية ذات علاقة بصناعة السكر تستوعب العمالة في غير موسم السكر لتفادي ظاهرة إنعدام العمالة في موسم إنتاج القصب .

- العمل علي تطوير البحوث العلمية المختلفة بصناعة السكر من الدول ذات المناخ المشابه

[1] - دراسه عماد الدين محمد إبراهيم بعنوان: فعالية الإستثمارات الصناعية والغذائية علي الإقتصاد السوداني دراسة حالة (صناعة السكر في الفترة من 1980 - 1998م) ،رساله دكتوراه في الإقتصاد جامعة جوبا في عام 2000م

4- دراسة حسب الرسول الحاج سعيد(2001 م)[1]

وتمثلت مشكلة الدراسة في (إن السودان يعاني من ضعف القدرة التنافسية للصادرات الزراعية في الأسواق العالمية علي الرغم من توفر الإمكانات و المقومات الزراعية في السودان وأن وجود تكتل منظمة التجارة العالمية له دور كبير في تنشيط وتفعيل دور الصادرات السودانية يجعلها تكون منافسة : فما هو أثر القدرة التنافسية في الصادرات الزراعية السودانية) .

وكانت أهداف الدراسة :

- إبراز دور تنافسية الصادرات الزراعية السودانية .
- تسليط الضوء علي السلع الزراعية ذات الميزة نسبية في السودان .

وتوصلت الدراسة علي النتائج التالية :

- ترويج القدرات و الميزات التنافسية السودانية غير كافي .
- عدم استقلال الإمكانات السودانية الاستقلال الأمثل .

وتوصلت الدراسة إلي التوصيات التالية :

- العمل علي إظهار المميزات التنافسية في السلع الزراعية وتشجيع إنتاجها من أجل الصادر .
- استقلال الإمكانات و الموارد الطبيعية الموجودة من الصادر .
- العمل علي إحلال الواردات وزيادة الصادرات من السلع الزراعية

[1] – دراسة حسب الرسول الحاج سعيد)[1] بعنوان : تحليل القدرة التنافسية للصادرات الزراعية السودانية في ضوء اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية في الفترة من (1992 – 2006م) رساله دكتوراه في الاقتصاد من جامعة النيلين 2001 م (غير منشورة)

5 – ندي رمضان العبدالحسن(2006م) [1]

ناقشت المشكلة من خلأل(ينتج السودان العديد من السلع من اهمها الحبوب الغزائية خاصة القمح والزرة ويتزايد الطلب علي هذه السلع بنسب متفاوتة لكن الزياده في العرض لم تواكب الزياده في الطلب مما أوجد ذلك فجوه غذائية كبيره)

وأهم الأهداف التي بنيت عليها الدراسة :

– الخروج بنتائج واضحة وتوصيات لحلول مشكلة إنتاج القمح والذرة .

– وضع خطط وإستراتيجيات طويلة المدي لتأمين إنتاج القنح والذرة .

إستخدم الباحث المنهج التحليلي الإحصائي بوضع نموذج قياسي .

أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة :

– عدم توفير التمويل والتقانات الكافية لإنتاج القمح والذرة .

– قلة الإستثمارات في مجالات القمح والذرة .

التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

– توفير التمويل والتقانات والأصناف الممتازة من البذور للقمح والذرة .

– جزب وجلب الإستثمارات في مجال القمح والذرة .

– توفير الوقاية وأليات مكافحة أمراض البذور لمحصولي القمح والذرة .

6– حسن بابكر حسن هاشم(2006م)[2]: ناقشت هذة الدراسة المشكلة في (عدم كفاية التسهيلات والميزات التي تقدمها الدولة للمستثمرين) وكانت فرضيات الدراسة تتلخص في : عدم تنافسية الصادرات السودانية ، وضعف الإنتاج الصناعي في السودان.

أهداف الدراسة:تمثلت في وضع حلول ناجحة لمشاكل الصادرات السودانية خاصةً السكر – تسليط الضوء على الاستثمار في القطاع الصناعي ومشاكل التجارة الخارجية . النتائج التي

[1] . دراسه ندي رمضان العبدالحسن[1] بعنوان: الأمن الغذائي نموزج قياسي لسلعتي القمح والزرة في الفترة من(1986–2005م) .رساله دكتوراة الأقتصاد من جامعة الخرطوم في العام (2006م غير منشورة)

[2] – دراسه حسن بابكر حسن هاشم- بعنوان الإستثمار الصناعي وأثرة في تنافسية الصادرات السودانية. دراسة تطبيقية على قطاع السكر في الفترة من 1995–2006م رساله دكتوراة الإقتصاد من جامعة النيلين في عام 2006م)

توصلت إليها الدراسة:- التسهيلات الاستثماريه الممنوحة لم تؤدي إلى أنخفاض تكلفة الإنتاج ويلاحظ ذلك من خلال السلع المنتجه محلية والمستوردة. التوصيات التي خلصت إليها الدراسة تتمثل في :إلزام المشروع الذي تمتع بالإعفاء الضريبي والجمركي بأن يمارس بنفس طاقته الإنتاجيه وبنفس النشاط المرخص له

7- محمد عبد الرحمن حمد(2008م)[1] تمثلت مشكة الدراسة في .تزايد الصناعات الغذائية وعدم كفاية منتجاتها مما أدى إلى اللجؤ للموارد وفروض الدراسة:هي إرتفاع أسعار السلع رغم تزايد الصناعات الغذائية .عدم كفاية المنتجات الصناعية السودانية. وكانت أهداف الدراسة هي : وضع حلول واضحة للمشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي لصناعتي اللحوم- السكر .ومنهجية الدراسة هي المنهج التحليلي الإحصائي.وتوصل الدارس إلى النتائج التالية : إنتاج السكر في السودان في حالة متدنية ومتذبذبة لأنه يواجه بعض الصعوبات التي لا تمكنه من الإستقرار بشكل ثابت.وخرجت الدراسة بالتوصيات الآتية :ضرورة إنتهاج سياسة واضحة ومستقرة تجاه الصناعات الغذائية حتى تتمكن هذه الصناعات من تقديم منتجات جيدة

8- دراسة رحاب مصطفى خلف الله(2008م) [2]

ناقشت الدراسة المشكلة من خلال : تزخر قارة إفريقيا بالكثير من الموارد الطبيعية من أنهار وغابات وأراضي زراعية واسعة على الرغم من توفر كل هذه المقومات إلا أن الحكومات الإفريقية تواجه عجز في توفير الغذاء لمواطنيها.

ومنطقة دول حوض النيل كواحدة من هذة المناطق الهامة الغنية بمواردها الطبيعية التي تشكل مقومات إنتاج كافية لتوفير الغذاء لماذا تواجه نقص في الغذاء.

وطرحت الدراسة الفرضيات التالية وهي -

---

[1] - دراسه محمد عبد الرحمن حمد: بعنوان تطور الصناعات الغذائية في السودان بالتركيز على اللحوم والسكر في الفترة من 1971م-2005م رساله دكتوراة في الإقتصاد من جامعة الخرطوم في عام 2008م (غير منشورة)

[2]1- دراسة رحاب مصطفى خلف الله: بعنوان تأثير أذمة الغذاء على دول حوض النيل ، دراسة حالة السودان في الفترة 1970-2000م دكتوراه في الإقتصاد من جامعة النيلين في العام 2008م.

-عدم توفر الإرادة والتخطيط السليم.

-نقص وعدم كفاية المؤسسات العاملة في التمويل الزراعي.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-إن الغذاء عاملاً مهماً وعنصر أساسي في تقدم الشعوب ويؤدي إلى زيادة القدرات والكفاءات المهنية والاقتصادية للسكان.

-سيطرة بعض الشركات العالمية على الإنتاج الزراعي في العالم أدى إلى إفقار صغار المزارعين مما جعلهم يكونوا عرضة لضغوط بنوك التمويل.

-إن استراتيجيات الإنتاج الزراعي من أجل التصدير أفقر وأضعف الإنتاج الزراعي زاد اعتمادها على المستورد من الغذاء.

وتوصل الدارس إلى التوصيات الآتية:

يجب على الدول الأهتمام بتوفير الغذاء الكافي والصحي للفئات المختلفة بين السكان وخاصة الفقراء ، ضرورة إيجاد أجهزة رقابية متطورة لقياس الغش في المواد الغذائية ، ضرور إيجاد آليات دولية لمكافحة الآفات والأمراض النباتية لضمان توفر الإنتاج الزراعي ، يجب إتباع طرق ووسائل الري الحديث التقطير والرش لتفادي هدر المياه.

9- إبراهيم الخضر المدني(2008 م)[1]

وتمثلت مشكلة الدراسة في (إن الدول علي مفردها من الصعب أن تنتج وتسوق منتجاتها بالشكل الأمثل لذلك تري الدراسة ماهية أثر منظمة الكوميسا علي المساهمة في تسويق المنتجات الزراعية السودانية) .

وكانت أهم أهداف الدراسة هي :

- دور الكوميسا علي ترويج وتسويق المنتجات الزراعية .

- أداء السلع السودانية ودرجة قبولها عالمياً و أفريقياً وماهية مميزاتها التنافسية .

النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

---

[11] - دراسه إبراهيم الخضر المدني بعنوان : أثر منظمة الكوميسا علي أداء السلع السودانية في الفترة من (1995 – 2007م) رساله دكتوراه الاقتصاد من جامعة النيلين 2008 م (غير منشورة)

- أداء وتنافسية السلع الزراعية ضعيف .
- عدم وجود استثمارات أجنبية في مجال السلع الزراعية .
- ضعف الإنتاج الزراعي.

أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة :

. العمل علي تحسين وإبراز تنافسية السلع الزراعية .

. تشجيع الاستثمارات الزراعية في مجال السلع الزراعية .

. العمل علي زيادة معدلات الإنتاج للسلع السودانية

10- عبد الواحد عثمان مصطفى(2010م)[1].

ناقشت الدراسة المشكلة (أن ارتفاع تكاليف الصادرات السودانية في مجال الإنتاج والتوزيع واعتماد السودان على الحجم الصغير في نقل الصادرات يؤديان إلى ارتفاع تكاليف النقل وايضاً نجد أن الإجراءات المستندية معقدة وطويلة مما يؤدي ذلك إلى ضياع زمن كبير للمصدر)

وكانت فرضيات الدراسة:

- قلة واردات القمح بسبب العقوبات الاقتصادية على السودان ،
- التنافس بين شركات القمح واحتكاره وضعف إنتاجه.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إن حصة السودان من كسب التجارة الخارجية ضئيل ، تدهور إنتاجية القمح حيث إن هناك مجال واسع لزيادة إنتاجيته ، أرتفاع تكاليف الإنتاج سببه الرئيسي هو تدهور الإنتاج والإنتاجية.

وخرجت الدراسة بالتوصيات الآتية:

[1] - دراسه عبد الواحد عثمان مصطفي[1]، بعنوان : إنتاج وتوزيع صادرات القمح السوداني في الفترة 1980م-2000م رساله دكتوراه الإقتصاد من جامعة الخرطوم في العام 2010م.

سن تشريعات وقوانين مناسبة ، رفع معدلات الإنتاجية في ظل عناصر الإنتاج الموجودة سيؤدي إلى زيادة الإنتاج ، تخفيض الضرائب والرسوم الإتحادية والولائية على القمح ، الاهتمام بأسواق السلع المصدرة ومنع التنافس غير الشريف بين المصدرين ، وإزالة ظروف عدم التأكد منها فوضى السوr

11- سارة عوض عبد الله سالم(2014 م)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في (من الرغم من أهمية سلعة القمح كسلعة غذائية واستهلاكية إلا أن هناك مجموعة من المحددات للطلب إلي سلعة القمح . فما هي هذه المحددات)

وكانت أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء علي سلعة القمح باعتبارها سلعة ضرورية - معرفة محددات الطلب علي سلعة القمح .

توصلت الدراسة إلي النتائج التالية :

- أهمية سلعة القمح باعتبارها سلعة إستراتيجية .
- توفر الإمكانات الكافية لإنتاج سلعة القمح .
- ضعف المنتج من القمح في السودان

وتوصلت الدراسة أيضاً إلي التوصيات التالية :

- لابد من الاهتمام بسلعة القمح و التوسع في المشروعات المنتجة له .

العمل علي استقلال الإمكانات الموجودة من أجل إنتاج أكبر قدر من القمح في السودان .

- الدخول في الشراكات مع الدول الكبرى ذات رؤوس الأموال و التكنولوجيا الحديثة .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في مجال القمح.

---

[1] دراسه سارة عوض عبد الله سالم: بعنوان : محددات الطلب علي القمح في السودان في الفترة من (1990- 2014 م)رساله دكتوراه الاقتصاد من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في العام 2014 م (غير منشورة)

12_-النور حسين محمد (2014م)[1]

ناقشت المشكلة من خلال (مدي فعالية صناعة السكر في السودان تعدد الإنتاج في الدول المنتجة وقدرتها التنافسية في الحاضر والمستقبل حيث أن إنتاج هذه السلعة مرتبط بعوامل كثيرة ومؤثرات تتعلق بتنافسية السلعة علي المستوي العالمي والإقليمي

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

- تذبذب إنتاج السكر في السودان من موسم لأخر .
- زيادة الطلب علي السكر السوداني .
- وجود فرص مستقبلية واسعة في السودان لإنتاج السكر في المستقبل .
- توافر تطبيق كل ظروف ومقومات شروط منظمة التجارة الخارجية .

التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

- العمل علي الإهتمام بصناعة السكر في السودان .
- الاهتمام بتسويق وإنتاج السكر .
- توفير مياه الري والأصناف المحسنة من البذور .
- تحسين إنتاج السكر بتوفير كل المقومات و ماكينات ومعدات حديثة .
- العمل بالإهتمام بشروط ومطلوبات (WTO) منظمة التجارة العالمية .

الأختلأف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1- نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة التي تم إستعراضها: تناولة الآثار والأبعاد الأقتصادية والإستراتيجية للسلع الغذائية وأيضاً تناولة تنافسيه السلع الغذائية على الصادرات. ولقد أوضحت الدراسات السابقة عجز الدولة عن توفير تمويل لازم لجذب الأستثمارات الأجنبية

[1] 12_-دراسه النور حسين محمد :بعنوان :حاضر ومستقبل صناعة السكر في السودان في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) خلال الفترة من (1995 – 2015 م) رساله دكتوراه في الإقتصاد من جامعة الخرطوم في العام 2014م (غير منشورة)

2 – تناولت قلة انتاج وتصنيع السلع الزراعية والغذائية وعدم تكافؤها مع الاستهلاك بالتالي يؤدي ذلك الي حدوث عجز يستدعي اللجؤ للاستيراد.

3– بينما تتناول الدراسة الحالية: أثر أرتفاع أسعار السلع الغذائية على الأستثمار الزراعي في السودان بالتحديد سلعتي السكر والقمح. خلال الفتره(1994–2014) وتهتم بصوره مباشره بهذه السلع قيد الدراسة.

4 –الأختلاف:

في إنه لا توجد دراسة تناولة موضوع الدراسة الحالية بصورة مباشرة(أثرارتفاع أسعار السلع و المواد الغذائية علي الاستثمار الزراعي دراسة حالة (السكروالقمح)،أيضاً تضح الأختلاف من خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة (1994–2014) حيث شهدت هذه الفتره تقلبات حادة في أسعار سلعتي القمح والسكر ما بين الإنخفاض والأرتفاع ويلقي ذلك حتماً بآثارعلى الإستثمار الزراعي. ويتضح الأختلاف في أن الدراسة الحالية تتناول سلع ومواد أستهلاكية مهمة في أكثر فترة حدثت فيها ارتفاع في أسعارها.

الفصـــل الأول

الإطـــار العـــام لأســـعار الســـلع الغـــذائية

المبحث الأول: مفهوم و تطور وأسباب أرتفاع أسعار السلع الغذائية.

المبحث الثاني: أنعكاسات وآثار إرتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية على السودان

المبحث الثالث: الإجراءات والمقترحات والسياسات المؤدية إلى تحفيف آثـــار إرتفـــاع اسعار السلع الغذائية

الفصل الأول

الإطار العام لأسعار السلع الغذائية

مقدمة :

تعتبر السلع الغذائية من اهم المطلوبات الضرورية التي يحتاجها الانسان بشكل يومي .شهدت السلع والمواد الغذائية ارتفاع حاد تضاعف عدة مرات خاصة في فترة الدراسة وهناك عدة اسباب وعوامل مرتبطة بجانب العرض والطلب وعوامل اخري مثل المضاربات في بورصات السلع ،وارتفاع الدولار ،وا ستخدام بعض السلع الغذائية الزراعية في انتاج الوقود الحيوي

المبحث الأول: مفهوم وأسباب أرتفاع أسعار السلع الغذائية

ماهية السلعة : [1]:

تعريف السلعة :- هي عبارة عن أي شيء يرغب فيه الإنسان ويتجسد في صورة ملموسة ومن هنا كان معنى الكلمة منسحباً إلى كل الأشياء التي لها منفعة أو قوة إشباع الرغبات الإنسانية والتي توجد في ذات الوقت بكميات محدودة في المجتمع ، بمعنى إنها نادرة ندرة نسبيا ، وأيضاً تعرف السلعة بأنها أقتصادية إذا كانت تتسم بصفة الندرة والمنفعة معاً ، ولا تعد السلعة إقتصادية إذا كانت نادرة وليست لها منفعة أو كانت ذات منفعة ولكنها ليست نادرة ، وهنا تعد السلعة حرة كالشمس والهواء والماء في بعض الأحيان ، أما الخدمة فهي التي تحقق منفعة أو تشبع حاجات الأفراد ولكنها ليست ذات كيان ما.

الفرق بين السلعة والخدمة:

من الخصائص الأساسية للخدمات أنها غير محسوسة ولا مرئية ولا يمكن تخزينها بخلاف السلعة التي تتصف بأنها محسوسة ومرئية.

(1)- رتشارد موسجريف- المالية العامة بين النظرية والتطبيق –ترجمةالسعودية –دار الرياض للنشر عام -2000م

أمثلة للخدمات مثل (خدمات الأتصالات ، التشييد ، خدمات التوزيع والخدمات الصحية) وأمثلة للسلعة " السكر ، الدقيق ، القمح ، الزيت " .

الأهمية التي يضيفها الفرد أو المجتمع لسلعة أو خدمة ما:

القيمة الأستعمالية : ويقصد بها أهمية سلعة أو خدمة ما من حيث إنها تشبع حاجة من يحصل عليها،

القيمة التبادلية: هي قيمة السلعة على أساس العرض أو الطلب وبالتالي قيمة السلعة أو الخدمة التبادلية هي ثمنها.

الفرق بين السلع الغذائية والمواد الغذائية:

السلع الغذائية :هي السلع التي تم تصنيعها في صورتها النهائية وقابلة للأستهلاك المباشر مثل (السكر والخبز)

المواد الغذائية : هي المادة التي توجد في شكل مادة غذائية وتحتاج إلى تصنيع حتى يتم أستهلاكها بعد تصنيعها مثل(القمح)

يشهد العالم إرتفاع حاد في أسعار السلع الغذائية الرئيسية. إذ إرتفعت أسعار الغذاء إرتفاع حاداً في ما بين الأعوام 1994–2014م حيث إرتفعت الأسعار ووصلت إلى أرقام قياسية، فأثر مباشرة على مستوى معيشة المواطن في العالم. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فإن الرقم القياسي لأسعارالسلع أرتفع في المتوسط بين عامي 2006م ، 2007م بنحو 8 % ،24.%

تعتبر سلع الحبوب والسكر، والزيوت النباتية من السلع التي شهدت إرتفاعاً مستمراً في أسعارها نسبياً ففي أواخر عام 2006م، أرتفعت الأسعار ببورصة مجلس شيكاغو للتجارة وهي أسعار القياس العالمية للقمح والأرز وفول الصويا حيث أزدادت أسعار القمح بنسبة 90 وأسعار فول الصويا بنسبة80 %، كما سجلت الألبان زيادات كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة وأيضاً أرتفعت أسعار العلف مما رفع من تكلفة الإنتاج الحيواني وهذا ما تمخض عنه أرتفاع أسعارالماشية، كما سجلت أسعار الدخن زيادة مقدارها 10% وقد أرتفعت الأسعار العالمية للقمح بنحو181 %على مدى ثلاثة أعوام، ويقدر إرتفاع أسعار

السلع الغذائية العالمية بصفة عامة بنحو 83 %خلال ذات الفترة وقد أثر ذلك على أعداد كبيرة من السكان المعرضين للأنكشاف الغذائي في دول العجز الغذائي حيث يتوقع أن تبلغ فاتورة إستيراد الغذاء لتلك الدول بنحو 169 مليار دولار في العام 2008م وبزيادة نحو 40 %عن قيمتها في العام 2007م.

وفي الوطن العربي تشير الأحصاءات إلى أستمرار إرتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية سواء بين عامي 2007– 2008م أو مقارنة بالسنوات الماضية كما توضح بيانات الجدول أدناة إن الزيادة في أسعار الغذاء بالوطن العربي بين عامي 2006– 2007م تراوحت في المتوسط العام بين نحو 11– 21% حيث قدرت بنحو 10,8 %للسكر و12,8% للأرز و13,4% للألبان و16,3% للقمح و21.4 للزيوت النباتية. [1]

أما على المستوى القطري في الدول العربية فقد تباينت نسب الزيادة في أسعار السلع الغذائية بين عام 2006– 2007م حيث أرتفعت كثير من أسعار السلع الغزائية بمعدلات تفوق المتوسط العام لمعدل الزيادة في الوطن العربي بين هذين العامين في بعض الدول كما هو الحال في اليمن التي أزدادت فيها أسعار القمح بنحو27,6 %وفي البحرين قدرت الزيادة في الأسعار بنحو125% للزيوت النباتية وبنحو 50% للألبان ونحو 45% للأرز ونحو 37% للسكر وفي تونس أرتفع سعر السكر بنحو 25% وفي السودان أرتفع سعر السكر بنحو20% وسعر الزيوت النباتية بنحو 36 % وفي البعض الآخر من الدول العربية التي تبنت سياسيات دعم السلع الأستهلاكية شهدت بعض السلع استقراراً وإنخفاضاً بين العامين كما هو الحال في الجزائر والسعودية والكويت وسلطنة عمان. وتوضح الأسعار القياسية للسلع الغذائية التطورات في أسعار تلك السلع بالمقارنة بسنة الأساس كما هو في محلق رقم (10). فإن الأسعار القاسية لمختلف السلع الغذائية قد شهدت تصاعداً واضحاً خلال الفترة من 2005– 2007م وعلى المستوى العام للوطن العربي بلغ الرقم القياسي للأسعار نحو 132,2 % للقمح ، 134% للأرز ، 137,7% لكل من الألبان، والزيوت النباتية ونحو 42,2% للسكر ومقارنة لعام 2005م ، فقد أرتفع متوسط الرقم القياسي

(1)-الهيئة العربية للأستثمار والانماء الزراعي-واقع انتاج وتصنيع السلع في الوطن العربي – السودان 2007م ص21

لأسعار تلك السلع بنحو8,8 % في عام 2008 –17,5% في عام 2007م. وتشير البيانات إلى الأتجاة التصاعدي لأسعار السلع الغذائية خلال سنوات الفترة 2005– 2007م في معظم الدول العربية بأستثناء حالتي الجزائر والسعودية نظراً لسياسات الدعم المقدمة للسلع الغذائية خاصة القمح.

جدول (1-1) التغير النسبي والأرقام العليا لأسعار السلع الغذائية في الدول العربية خلال الفترة 2005- 2007م **(مليون/جنية)**

الدولة	سنة الأساس	السلع	نسبة التغيير في الأسعار بين عامي 2000–2006	الرقم القياسي عام 2005م	الرقم القياسي عام 2006م	الرقم القياسي عام 2007
الأردن	2002	القمح	11,66			127,4
		الأرز	15,55			
		السكر	1,4	117,7	137,24	140,11
		الزيوت النباتية	14,4	105,4	124,9	137,1
		الألبان	11,45	111,9	112,8	128,43
البحرين	2002	القمح	5	134	134	138
		الأرز	45	144	144	145
		السكر	37	98	109	122
		الزيوت النباتية	125	123	126	128
تونس	2002	القمح	901	110	113	128,9
		الأرز	901	110	113	128,9
		السكر	25	112	112	115,4
		الزيوت النباتية	906	132	134	159,4
الجزائر		القمح	0			
		الأرز	9			

		السكر	11,1	111,11	122,22	133,33
		الزيوت النباتية	15	105,88	117,65	129,41
		الألبان	0			
السعودية		القمح	0	97	92	97
		الأرز	10	98,3	97,7	102
		السكر	5,8	103,1	1102	
السودان		الزيوت النباتية القمح	2,2 7	99,2	100	105
		الأرز	7			
		الزيوت النباتية	36			
		الألبان	11			
سلطنة عمان		القمح	1,3		105,4	119,1
		الأرز	5		105,4	119,1
		الزيوت النباتية	2		104	122,7
		الألبان	8,2	101	102,8	109,3
الكويت	1980	القمح	1		169,8	172,8
		الأرز	1		141,7	143,3
		السكر	6		94,6	102
		الزيوت النباتية	1		125,2	125,2
		الألبان	0,3	189,2	200,7	200,8
فلسطين	1996	القمح	4,1	128,65	132,7	136,14

		الأرز	7,97	151,05	157,8	159,47
		السكر	2,73	106,32	171,69	164,46
		الزيوت النباتية	1,96	137,74	149,74	150,67
موريتانيا	1985	القمح	0	107	109,5	139,9
		الأرز	6	107	109,5	139,9
		الزيوت النباتية	4,5	122	122	229
اليمن		الألبان	6,4	112,8	118,1	130,1
		القمح	140			
		الأرز	50,5			
		السكر	0			
		الزيوت النباتية	27,6			
		الألبان	52,6			
المتوسط		القمح	16,3	115,3	122,3	132,4
		الأرز	12,8	122,1	124,2	134,0
		السكر	10,8	124,4	134,6	142,2
		الزيوت النباتية	21,4	102,7	123,2	131,6
		الألبان	13,4	125,7	129,9	131,6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي للعام 2007م يوليو 2008م.

وفي العام 2007م ازداد الرقم القياسي لأسعار القمح والأرز عن المتوسط العام في الدول العربية في كل من موريتانيا والكويت والبحرين وفلسطين . بالنسبة للسكر فإن أسعارة القياسية أزدادت عن المتوسط العام الدول العربية في فلسطين وموريتانيا في حين أزدادت الأرقام القياسية لأسعار الزيوت النباتية عن المتوسط العام للوطن العربي لعام 2007م في كلاً من الأردن وتونس للوطن العربي لعام 2007م في الكويت وفلسطين.

ألأسباب العالمية لأرتفاع أسعار السلع الغذائية :-

ترجع الأسباب العالمية لأرتفاع أسعارالسلع الغذائية إلى عدة عوامل أهمها العوامل التي أثرت سلباً على عرض الغذاء، وتلك المتعلقة بالطلب عليه. وقبل رصد تلك العوامل تجدر الإشارة إلى أن الربع الأخير من عام 2008م قد شهد بعض التطورات مثل إنخفاض أسعار النفط وأرتفاع أسعار الدولار مقابل العملات الأخرى وإنخفاض أسعار اليورو مقابل الدولار مما أدى إلى تراجع أسعار العديد من السلع الغذائية بشكل ملموس هذا بجانب آثار الأزمة المالية الأقتصادية الراهنة والتي ساعدت في أنخفاض أسعار المواد الغذائية لإنخفاض الطلب عليها ، غير إن أستمرار تلك الأزمة قد يؤدي إلى أرتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة للأنخفاض المتوقع في حجم الأستثمارات في القطاع الزراعي وبالتالي الأنخفاض المتوقع في المعروض من السلع الغذائية.

أولاً : العوامل المرتبطة بجانب العرض :

أهم العوامل التي أدت إلى أرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية بين الأعوام 1994-2014 م وهي كما يلي:

. أنخفاض الإنتاج العالمي من الحبوب والسلع الغذائية الزراعية: فقد ساهمت الظروف الطبيعية غير الملائمة وآثار التغيير المناخي ومسوحات الجفاف والصقيع المتبادلة التي ضربت أجزاء كثيرة من العالم خلال العامين الماضيين ، في إتلاف جزء كبير من المحاصيل والحبوب الغذائية في عدد من الدول الزراعية الكبرى، مثل أستراليا ، الصين، الأرجنتين، والهند، وهو ما أثر على حجم المعروض من السلع الغذائية، وأرتفعت أسعارها العالمية وقدرأنخفاض إنتاج الحبوب في أستراليا وكندا بنحو20.% . قيام بعض الدول المصدرة للمنتجات الغذائية الزراعية بفرض رسوم جمركية عالية وفرض قيود على صادراتها. اتجاة المخزون العالمي من الحبوب للأنخفاض خلال الأعوام القليلة الماضية. ومن المتوقع أن يصل مخزون القمح الأمريكي في عام 2008م إلى أدنى مستوى له منذ 60 عاماً ويصل مخزون الشعير إلى أدنى مستوى له منذ 42 عاماً ويتوقع أن ينخفض المخزون العالمي من البذور الزيتية بنحو 22. %

ثانياً: العوامل المرتبطة بجانب الطلب:([1])

1/ أرتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو: في الأقتصاديات الناشئة خاصة الصين والهند ، مما أدى إلى ظهور طبقة من المقتدرين في كلتا الدولتين ، لا يقل عددها عن 300 مليون نسمة ، تنتمي للطبقة الوسطى ، لكنها تتمتع بقدرة شرائية عالية ، وأدى ذلك بالتالي إلى إحداث طلب إضافي على الحبوب واللحوم ، ساهم في زيادة الطلب على منتجات المزارعين من القمح والأرز والألبان واللحوم

2/أرتفاع أسعار النفط : وهو ما أثر على أسعار السلع الغذائية في أتجاهين ، أولهما ما ترتب على أرتفاع أسعار النفط من أرتفاع في تكاليف إنتاج المواد الغذائية ، حيث تتطلب أساليب الزراعة الحديثة وعمليات أنتاج الغذاء أستهلاك جزء كبير من الطاقة أثناء الحصاد والنقل والتخزين والتصنيع ، وثانيهما ماترتب على إرتفاع أسعارالنفط أيضا من توجه الدول الصناعية والنامية الكبرى نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية الأساسية مثل القمح والذرة وفول الصويا ، وهذا بدورة أدى إلى دفع جزء كبير من الإنتاج العالمي من هذه المحاصيل إلى خزانات السيارات والمحركات بدلاً من البطون الخاوية للجياع والفقراء.

2-تزايد استخدام بعض الأغذية في إنتاج الوقود الحيوي:

المدعوم مالياً على الحبوب خاصة الذرة وكذا الزيوت ، وذلك لإنتاج الايثانول والديزل ، وهذا ما أدى إلى رفع أسعار المواد الخام المستخدمة في إنتاجه مثل محصول الذرة الشامية الذي أرتفع سعرة بمعدلات عالية بسبب البرنامج الأمريكي لإنتاج الأيثانول إلى جانب إنخفاض مخزون الذرة في البلدان المصدرة الرئيسية ، حيث تتجه الدول المنتجة الرئيسية كالولايات المتحدة ، والبرازيل ، ودول الاتحاد الأوروبي نحو مضاعفة إنتاج الوقود الحيوي والذي يصل حالياً إلى أكثر من 10 ملايين طن ومن المقرر أن يرتفع إلى 21 مليون طن قبلعام 2016م ، ومن المنتظر أن تشهد آسيا إستخدام المزيد من زيت النخيل في أنتاج الديزل الحيوي مع قيام منتجين رئيسين للنخيل مثل ماليزيا بإعداد زراعات جديده كما يتوقع أن يتم تحويل المزيد من الذرة في الصين لإنتاج الأيثانول رغم جهود دولة الصين لكبح هذا التوجه ومنع أسعار الغذاء للأرتفاع وتبحث الصين أيضاً أستيراد المزيد من نبات "

(1)- المصدر السابق22ص

المنيهوت" من تايلاند لإنتاج الايثانول ، وفي تايلاند يتوقع قيام 13 مصنعاً للايثانول في العام 2008م مقارنة مع مصنعين فقط في عام 2006م ، وتنمو صناعة الأيثانول الأسترالية بسرعة وقد تعذر أستخدام القمح الأمر الذي سيقلل الكميات المتاحة للتصدير ، حيث أشار مجلس الحبوب الأسترالي إن صناعة الأيثانول في البلاد ستنموء لتستهلك نحو مليون طن من الحبوب سنوياً كمادة خام ومع هذة الأتجاهات نحو توجيه المحاصيل الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي سوف تحتدم المنافسة بين الغذاء والوقود الحيوي على محاصيل العالم المحدودة ، الأمر الذي يدعم توقعات أستمرار أرتفاع أسعار الغذاء لسنوات طويلة قادمة: ([1])

ثالثا: أسباب أخرى:

– الحصول على المضاربات في بورصات السلع الغذائية من خلال أدوات المشتقات العقود المستقبلية ، الآجلة وعقود الخيارات

– الحصول على الزيادات في أسعارالسلع والمواد الغذائية بالأرتقاع في أسعار منتجات الطاقة ، وضعف الدولار الأمريكي.

أرتفاع أسعار السلع الغذائية على مستوى الدول العربية والسودان :

يرجع إرتفاع أسعارالسلع الغذائية المحلية نتيجة لأرتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية بإعتبارها مستورد صافية للغذاء بجانب عدة عوامل ساعدت في بعض حالات الدول العربية والسودان علي وجة الخصوص على زيادة أسعار الغذاء منها:–

– أنخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية نتيجة الظروف الطبيعية غير الملائمة خلال الموسم الماضي كما في الجزائر ، سوريا ، السودان ، سلطنة عمان ، فسلطين ، موريتانيا، والسودان.

– السماح بتصدير بعض السلع رغم وجود عجز بها ، ففي السودان على سبيل المثال وبالرغم من أنخفاض إنتاج الذرة الرفيعة بأكثر من 20 %، تم فتح باب التصدير حيث صدرت كميات مقدرة من محصول الذرة الرفيعة خلال العام 2008م.وقد شجعت تلك الأوضاع قيام القطاع الخاص والبنوك التجارية بشراء كميات كبيرة من المحصول بهدف تصديرها أو تخزينها.

---

(2)-المصدر نفسة ص23

– إرتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي ، وأرتفاع تكاليف النقل مما ساهم في زيادة أسعار الغذاء في معظم الدول العربية.والسودان علي وجة التحديد.

المبحث الثاني: أنعكاسات وآثار إرتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية على السودان

أولاً: أنعكاسات إرتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية على السودان : [1]

يترتب علي إرتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية آثار عديدة منها الآثار في المديين المتوسط والبعيد والتي ترتبط بصفة أساسية بحجم المعروض من السلع الغذائية وتخصيص الموارد والتراكيب المحصولية ومنها الآثار في المدى القريب فيما يتعلق بالطلب وحجم الأستهلاك من السلع الغذائية ، الأنفاق على الغذاء ، نوعية الغذاء ، دخول الأفراد، مستوى الفقر والموازين التجارية على مستوى الأقتصاديات وتتباين وطأة هذه الأنعكاسات بين الدول العربية لأختلاف الهياكل الأقتصادية ومستويات الدخل العام للفرد ، والأهمية النسبة للقطاع الزراعي ، والموازين الغذائية، وهذا ما يدعو الدول العربية لمراجعة وتحديد خططها ذات العلاقة بمجابهة آثارأرتفاع أسعار الغذاء في المدى القصير التي تتوافق مع أهداف التخفيض من هذه الآثار ، أما في المدى الطويل فيتوجب تجنب السياسات ذات الآثار السلبية على الأقتصاد الكلي مثل قيود التصدير ، التحكم في الأسعار ، الأعتماد المفرط على الإعلانات ، وزيادة المديونية

1/أنعكاسات زيادة أسعار السلع الغذائية العالمية على الإنتاج الزراعي:

بالرغم من أن أرتفاع إسعار السلع الغذائية يتسبب عادة في خسائر كبيرة تتعلق بمستوى المعيشة للفقراء ، الذين يعتبر معظمهم من المستثمرين الصافيين للمحاصيل الغذائية الأساسية إلا أن كثير من صغار المنتجين ، الذين يعتبرون بائعون صافيون لهذه السلع والمحاصيل سوف يستفيدون من أرتفاع أسعار السلع مما يشجع على زيادة الإنتاج نفسه وما لذلك من أنعكاسات على زيادة العرض والتأثير على الأسعار.كما يمكن أن ينعكس أرتفاع أسعار السلع الغذائية على التراكيب المحصولية وتوجيه الموارد الزراعية وأستخدامها في إنتاج المحاصيل الغذائية مرتفعة الأسعار مثل الحبوب.

---

[1] (1) المصدر سابق،ص27

وبالنظر إلى أستخدامات الموارد الزراعية في إنتاج المحاصيل الغذائية بالقطاع الزراعي في السودان يتضح أن محاصيل الحبوب تأتي في مقدمة المحاصيل التي تزرع في السودان وتشغل حوالي46 % من المساحة المزروعة والمقدرة بنحو 571 مليون هكتار في عام 2007م تأتي بعدها محاصيل البذور الزيتية حيث تشغل حولي8.7 % من المساحة المزروعة مما لاشك فيه فإن التغير في أسعار المنتجات من العوامل المهمة التي تؤدي إلى إعادة توجيه الموارد الزراعية لإنتاج السلع الغذائية مرتفعة الأسعار ، غير أن ذلك يتطلب القيام بالدراسات اللأزمة التي تحدد كيفية الأستجابة لزيادة أسعار السلع الغذائية بهدف أستجابة صغار المنتجين الذين يمثلون السواد الأعظم من المنتجين في السودان بنحو أستغلال الأراضي الصالحة للزراعة والأتجاة نحو تطوير الإنتاج وتحسين الإنتاج لدى صغار المنتجين.

2/انعكاسات زيادة أسعار السلع الغذائية العالمية على الأستهلاك والأقتصاد الوطني [1]:

أوضح تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي الذي أصدرته المنظمة العربية للتنمية الزراعية في عام 2008م إن من أهم العوامل التي أثرت سلباً على حياة المواطنين زيادةالأسعار العالمية للسلع الغذائية والتي كانت أنعكاساتها معاناة فئات عديدة من فئات المجتمع في سبيل الحصول على الكميات المطلوبة والكافية من السلع الغذائية. وتكمن زيادة أسعار السلع الغذائية الزراعية وراء تصاعد التضخم العالمي وفي حالة معظم أنواع الحبوب فإن حجم الامدادات سجل مزيداً من الانخفاض مما كان عليه الوضع في خلال السنوات الماضية كما أن المخزون العالمي من الحبوب الذي كان منخفض فعلياً في مطلع الموسم الماضي، من المرجح أن يظل في انخفاضه ، لأن إنتاج العالم من محاصيل الحبوب قد يكفي فقط لتلبية الاستخدام العالمي الكلي من تلك لمحاصيل وتشمل انعكاسات التطورات في اسعار السلع الغذائية مجموعة من الأضرار على مستوى الاسرة، والدولة . فعلى مستوى الأسرة يتمثل ذلك في الضغوط على حجم الانفاق على الغذاء من الدخل الشهري لطبقة محدودي الدخل والطبقة الوسطى. الأمر الذي يؤدي إلى وقوع اضطرابات في المجتمع، هذا إلى جانب تآكل الطبقة المتوسطة وانتقال قطاعات كبيرة منها إلى فئة الفقراء ومحدودي الدخل، بسبب زيادة مستوى انفاق

(1)-محمد قيلي عبد الرازق التنمية الريفية المستدامة وقضايا الغذاء-دارجامعة ام درمان الاسلاميةللنشر العام 2013م ص22

هذه الطبقة على الغذاء دون ان يترك لها ما يكفيها لتغطية نفقات التعليم والصحة وبقية مستلزمات الحياة ومتطلبات التنمية الاجتماعية. ويؤدي ذلك بدورة إلى تراجع مستوى الصحة العامة وتفشي الأمراض وسوء التغذية بسبب عدم قدرة الفئات المتأثرة بالأزمة على تنويع مصادر غذائها وشراء غذاء صحي سليم. أما على مستوى الدولة فتشمل تداعيات أرتفاع أسعار الغذاء و عجز الميزان التجاري وأرتفاع نسبة التضخم ويؤثر ذلك على مستوى الأسرة والمواطن. كما تمت الإشارة سابقاً إن سلع السكر، والحبوب ،والألبان ومنتجاتها تساهم بنحو 89,5% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية على مستوى الوطن العربي المقدرة بنحو 8,1 مليار دولار في عام 2006م .

3 /إنعكاسات أستخدام السلع الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي على الأسعار: يعتبر توجيه بعض الدول العربية والبرازيل السلع الزراعية تجاه إنتاج الوقود الحيوي من العوامل الرئيسية التي أدت إلى أرتفاع أسعار السلع في الدول العربية . مما لا شك إن أرتفاع أسعار السلع الغذائية آثارة المباشرة على امكانية حصول المواطن على تلك السلع. وتساهم سلع الحبوب والسكر، والزيوت والألبان بنحو 91 % من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية المقدرة بحنو 19,7 مليار دولار في العام 2007م . وتشير الاحصاءات إلى ارتفاع فاتورة واردات الحبوب لميزان العجز الغذائي بدول العالم فيها [1]

الدول العربية بين عام 2007– 2008م بنسبة4% حيث بلغت رقماً قياسياً مقدرة 8 مليار دولارأمريكي.علاوة على ذلك الدول المنتجة الرئيسية لمحاصيل الحبوب تتبع في الوقت الراهن سياسات تجارية تستهدف تقليل أو منع صادراتها من محاصيل الحبوب وخاصة القمح والذره. حيث طبقت العديد من تلك الدول ضرائب عالية على صادراتها من الحبوب وصدرت بعضها الكميات المصدرة منها الأمر الذي يؤدي إلى صعوبات عديدة في سبيل حصول الدول الأخرى على احتياجاتها من تلك السلع مرتفعة الأسعار هذا إلى جانب إن توجيه السلع الزراعية باتجاه إنتاج الوقود الحيوي تؤدي إلى نتائج على درجة كبيرة من الخطورة كزيادة أسعار المواد الغذائية.

(1)- المرجع السابق ص23

ثانياً: الآثار المترتبة على أرتفاع أسعار السلع الغذائية العالمية على السودان

1 /الآثار على الأستهلاك الفردي للمواطن للمواد الغذائية:

يوضح تقرير أوضاع الأمن الغذائية العربي عام 2007م أن الارتفاع المتواصل في أسعار المواد الغذائية والطاقة وغيرها من التداعيات أدى إلى تغير كبير في أنماط الأستهلاك وكيفية إدارة النفقات الشخصية أو العامة لدى المواطنين بما يتناسب مع هذا الإرتفاع وضمن سلم أولويات جديدة. وفي العديد من الدول العربية أصبح المواطن يعيد ترتيبات أولوياته يبدأ بالأساسيات ثم يتدرج إلى الكماليات إذ يجد نفسه غير قادراً على تحمل أعباء الحياة المتزايدة والسريعة التي أخذت تستهلك الدخل بشكل كبير. خاصة إن سلع محاصيل الحبوب والألبان ومنتجاتها من السلع التي شهدت إرتفاعاً واضحاً ومستمراً. وقد أدت تلك الزيادات إلى اتجاة متوسط نصيب الفرد في العديد من السلع الغذائية في الدول العربية إلى الإنخفاض كما هو الحال بالنسبة لسلع محاصيل الحبوب والسكر والبقوليات بين عامي 2006– 2007م وسلع الألبان ومنتجاتها ولحوم الدواجن والبطاطس:

2 /الآثار على نوعية الغذاء المستهلك وصحة المواطن السوداني [1]:

تشير الدراسات المضمنة نتائجها في تقرير أوضاع الأمن الغذائي في الدول العربية والسودان على وجه الخصوص في مسوحات أوضاع الأسر إلى أن إرتفاع أسعار السلع الغذائية قد أدى إلى إنخفاض واضح في الأستهلاك للأسر– خاصة محدودي الدخل. من سلع غذائية أساسية مثل اللحوم ، الألبان، البيض، وغيرها من السلع .

التي تمد المواطن بالبروتينات الحيوية اللازمة لصحة المواطنين مما أدى إلى تفشي الأمراض الناتجة عن سوء التغذية في بعض المناطق بسبب نقص القدرة على تنويع مصادر الغذاء الذي يعتبر أساسياً للصحة العامة.

وقد تسبب أعتماد المواطنين محدودي الدخل على الكربوهيدرات لتأمين غذائهم في ظهور أزمات في توفير الخبز في بعض الدول كذلك في تخفيض نصيب الفرد من الغذاء لعدم القدرة على شراء حاجته

(2)-المرجع السابق نفسه ص32

منه كما أشارت التقارير إلى تقليل عدد الوجبات التي يتناولها الموطن. وتزداد هذة الآثار بشكل خاص في الدول العربية الأقل نمواً والتي تعتمد في الغذاء على الأستيراد من الخار .

3 /الآثار المترتبة على الدخل ومستوى الفقر :

أوضحت مسوحات الدخل والإنفاق للأسر في السودان إن الإنفاق على الطعام يشكل النصيب الأكبر من دخول الأسر وخاصة الأسر الريفية. وأظهرت هذة الدراسات إن أكثر من ثلثي دخل الأسر ينفق على الغذاء وهذه النسبة سوف تزيد بعد الزيادات الأخيرة التي طرأت على قيمة السلع الغذائية ، الأمر الذي سوف يؤدي إلى الضغوط على حجم الأنفاق على الأحتياجات الأخرى على الأسرة مما يؤدي إلى عجزها عن الوفاء بأحتياجاتها الغذائية والأحتياجات الأخرى وأنتقالها إلى فئة الفقراء، وتصبح المشكلة أكبر عندما تصل بعض الأسر عند مستوى عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات التعليم والتنمية الأجتماعية ومستلزمات الحياة للأفراد مما يهدد السلام الأجتماعي وتزايد الآفات والأمراض الأجتماعية بين الفقراء. ومن المتوقع زيادة هذة الظواهر في الدول غير القادرة على توفير فرص العمل لمن هم في سن العمل، الأمر الذي يؤدي إلى التذمر وانتشار المشاكل الناتجة عن البطالة والتي يصعب معالجتها كما زادت حدة خاصة في المناطق الفقيرة ولابد من الإشارة إلى أن أرتفاع أسعار السلع الغذائية سوف يؤدي إلى تناقص قدرة الأسر في السودان على الإدخار، وبالتالي على تحسين أوضاعها المعيشية، والقيام بمشروعات مدرة للدخل خاصة في السودان والمناطق الريفية فيه، مما يؤدي إلى التأثير على معدلات النمو. مما سبق يتضح إن الأرتفاع غير المسبوق في أسعار السلع الغذائية سوف يؤدي إلى آثار خطيرة على فئة واسعة من المواطنين خاصة في الدول الأقل نمواً مثل السودان على وجه التحديد الذي هو غير قادر على زيادة إنتاج الغذاء محلياً لأسباب مادية وتقنية، أو تلك غير القادرة على مجابهة المخاطر وإتخاذ إجراءات سريعة لتوفير الأغذية للمواطنين بالأسعار المدعومة، وهذا ما يتطلب أتخاذها إجراءات على مستوى السودان للتخفيف من آثار أرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية على مستوى معيشة المواطن السوداني.

المبحث الثالث: الإجراءات والمقترحات والسياسات المؤدية إلى تحفيف آثار إرتفاع اسعار السلع الغذائية:

أولاً: الإجراءات المتخذة على المستوى العالمي والمحلي لمجابهة إرتفاع أسعار السلع الغذائية [1]:

سعت مختلف دول العالم نحو التخفيف من حدة آثار إرتفاع أسعار السلع الغذائية على أمنها الغذائي عن طريق تعبئة مواردها الزراعية وترشيد استخدامها وتطوير معدلاته ونتيجة لهذة الآثار السالبة فقد إستجابة العديد من الحكومات للحد من هذة الآثار وذلك من خلال إتباع سياسات داخلية، حيث عملت بعض الدول على توسيع شبكات الأمان الأجتماعي من خلال برامج التحويلات النقدية أو توزيع أعانات غذائية طارئة كما قامت العديد من الدول بتخفيض الرسوم الجمركية وذلك بهدف مساعدة المستهلكين على مواجهة إرتفاع الأسعار. وفي المقابل قامت بعض الدول بالحد من صادرات السلع الغذائية لتتغلب على النقص المحتمل في الأسواق الداخلية وعمد البعض الآخر الأفراج عن كميات المخزون السلعي لتثبيت الأسعار.كما قامت عدد من المنظمات الدولية بإطلاق العديد من المبادرات على سبيل المثال قام البنك الدولي بإتخاذ بعض التدابير مثل:

– دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم مساعدات غذائية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي يطلبها برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة للوفاء بالاحتياجات الطارئة.

– جعل الزراعة أولوية ، فقد أعلن البنك الدولي إنه سيزيد مستوى أقراضه إلى قطاع الزراعة بواقع الضعف في أفريقيا في السنة المالية في 2009م.

– زيادة المساندة المالية من أجل الأحتياجات قصيرة الأجل من خلال إعادة هيكلة المشاريع الحالية وزيادة حجم المنح والقروض القادمة حسب الضرورة.

– توسيع و تحسين سبل الأستفادة من برامج شبكات الأمان مثل برامج التحويلات النقدية وأدوات إدارة المخاطر بغرض حماية الفقراء

---

(1)- المصدر سابق ص35

– أفراد النقاش الدائر حول الوقود الحيوي.

– زيادة مستوى الوعي بالآثار السلبية الناجمة عن السياسات المتعلقة ، مثلاً بفرض حظر على صادرات المواد الغذائية التي أدت إلى زيادات كبيرة في أسعار تلك السلع والمواد في البلدان المستوردة وكذلك إرتفاع مستويات الرسوم الجمركية على التبادل التجاري والدعم المقدم في الدول المتقدمة في الزراعة.

أهم الإجراءات التي أتبعتها الدول العربية والدول النامية من بينها السودان للحد من أرتفاع أسعار السلع الغذائية([1]):

– تخفيض الرسوم الجمركية وتعريفة أستيراد الحبوب وخاضة القمح إلى أدنى مستوياتها بجانب دعم الغذاء والتعاقد على إستيراد القمح بأسعار تفضيلية.

– تنفيذ مشاريع تنموية وخدمية لتحسين الظروف المعيشية للسكان ومجابهة التحديات البيئية والحد من الفقر وتوفير فرص العمل.

– زيادة رواتب العاملين بالقطاع العام والخاص.

– زيادة المخزون الأحتياطي من السلع الإستراتيجية وزيادة السعات التخزينية لصوامع الحبوب.

– دعم إنتاج بعض السلع الأساسية بما فيها (القمح) ليتحصل عليها المستهلكين بأسعار مناسبة.

– تخفيض رسوم الحماية الجمركية للسلع الرئيسية للمستهلك مثل القمح ومشتقاته والسكر والدواجن والبيض واللحوم.

– أتخاذ بعض الإجراءات الخاصة مثل مراقبة الأسعار، وإصدار قوانين لدعم الإنتاج الزراعي ، إتخاذ إجراءات وقف تصدير السلع الغذائية التي إرتفعت أسعارها المحلية ، فتح الأسواق الشعبية وتنشيط جمعيات حماية المستهلك.

– وفي جانب سياسات الإنتاج الزراعي والتراكيب المحصولية الملائمة ويسعى السودان إلى تحسين مستويات الإنتاجية في المشاريع الزراعية القائمة بجانب التوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية وأقامة المشروعات الزراعية المشتركة كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الزراعية المشتركة بين السودان وكل من الأردن، سوريا، السعودية، مصر'

[1])- المصدر سابق ص37

ثانياً: المقترحات المؤدية إلى تخفيف آثار إرتفاع الأسعار العالمية والمحلية للسلع الغذائية [1]:

بسبب إرتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية على الدول العربية وضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها عن طريق تنسيق سياساتها الزراعية في مجالات الإنتاج وتوجيه الموارد الزراعية والتسويق والتجارة والخدمات السائدة مما يحد من الآثار السالبة لإرتفاع الأسعار. هذا بجانب تطور عمل وأمكانات مؤسسات العمل العربي المشترك العاملة في القطاع الزراعي وتشمل المنظمات العربية ومؤسسات التمويل والأستثمار الزراعي.

أ/ تطوير وتعزيز أمكانات مؤسسات العمل المشترك العاملة في القطاع الزراعي:

مؤسسات التمويل والأستثمار :

يتطلب تطوير عمل تلك المؤسسات لتأخذ دورها في زيادة وتحسين الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي ودعم مؤسسات الأستثمار والتمويل الانمائي العربية مثل الهيئية العربية للإستثمار والإنماء الزراعي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية بالإضافة إلى الصناديق الوطنية، وتقترح في هذا الصدد زيادة رأس مال الهيئة العربية للإستثمار والانماء الزراعي لتكون قادرة على تنفيذ مشاريع إستراتيجية لإنتاج السلع الرئيسية وخاصة مشاريع زيادة إنتاج الغذاء وكذلك زيادة رأس مال الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية وكذلك زيادة رأس مال وموازنات الهيئة العربية العاملة على تعديل إحتياجات الدول العربية

– صناديق التمويل الوطنية : ضرورة إيلاء صناديق التمويل الوطنية المتخصصة للتمويل الانمائي اهتماماً لتمويل المشروعات الزراعية ويقترح أن تولي تلك المؤسسات والصناديق أهمية لمشروعات الإنتاج والري الزراعي تمويل مشروعات البنيات الأساسية والمساعدة للقطاع الزراعي والحيواني بما يضمن تحسين الإنتاج واستغلال الأراضي حاصة في الدول ذات الامكانيات الموردية.

(1)- بشير محمد بشير التحولات الاقتصادية الكبري في الاقتصاد السوداني سلسلة دراسات المستقبل ،العام 2013م\ص7

– تطوير السياسات الزراعية : تعتبر السياسات الزراعية من الوسائل الأساسية المصاحبة لخطط وبرامج التنمية الزراعية ويعتبر الأهم في ذلك استغلال الموارد لتوفير السلع الغذائية وتطوير إنتاج وتسويق وتجارة السلع الغذائية وتوفير الغذاء.[1]

– تبني السياسات اللازمة للحد من آثار أرتفاع أسعار السلع الغذائية: دعم مستلزمات الأنتاج و دعم الاستثمار الزراعي و برامج مساعدة ضعفاء المزارعين. والمساعدات الغذائية المحلية، التخزين العام لأغراض الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عن طريق الإعانات الغذائية وتخفيض تكاليف وأسعار الغذاء.

– تعزيز الأعتماد على الذات والأكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية : إقامة مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية ووضع نظام لتنفيذة وإدارته للمخزون الأستراتيجي أهمية كبرى في توفير السلع الغذائية وفي المحافظة على مستوى أسعار السلع الغذائية وفي ظل ما يشهدة العالم من سياسات تجارية متغيرة ويعتبر في ذلك إعداد مشروعات بناء مخزون أستراتيجي من محاصيل الحبوب الغذائية تكفي لمدة سنة على الأقل. تنفيذ برامج طويلة الأجل لتحسين إنتاجية العامل لدى صغارالمزارعين من أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها في إطار البرامج طويلة الأمد الوصول إلى الحلول الجزرية المستدامة للحد من آثار ارتفاع أسعار السلع الغذائية وتغطية امدادات الغذاء. ومن المحاور الأساسية التي يمكن تبنيها في إطار الجهود التكاملية بين الدول لتحسين واقع الأمن الغذائي وتقليل الفجوة الغذائية في الدول النامية والعربية سياسات الانتاج والاستثمار الزراعي والتطوير التقني الزراعي وتحسين الانتاج والانتاجية وترشيد استخدام الموارد المالية ورفع كفاءتها ورفع كفاءة أنظمة تجارة وتسويق المنتجات الغذائية وتطوير أداء المؤسسات الانتاجية والرقابية والخدمية الخاصة والعامة مع أهمية مواصلة جهودها التنسيقية مع مؤسسات وصناديق التمويل العربية والدولية للمساهمة في تمويل خطط وبرامج ومشروعات تعزيز الأمن الغذائي على المستوى القومي والقطري.

ثالثاً: سياسات الإنتاج ودعم الأسعار في ظل أقتصاد السوق وقرارات منظمة التجارة الدولية :

[1] المرجع السابق ص8

1 /آثار سياسات الدعم على الأسعار العالمية للسلع الغذائية:-تهدف أتفاقية الزراعة إلى أنشاء نظام للتجارة في المنتجات الزراعية منصف ومستند إلى قوى السوق كما أن الهدف طويل الأجل هو التوصل إلى تخفيضات تصاعدية كبيرة في الدعم والحماية الزراعية ومنع القيود والتشريعات في الأسواق الزراعية العالمية. وتتركز أتفاقية الزراعة في ثلاثة أركان رئيسية وهي: النفاذ للأسواق، الدعم المحلي للإنتاج الزراعي ، وأعانات التصدير وعلى كل عضو في المنظمة تطبيق الألتزامات الخاصة بهذة المجالات على أن تكون هذة الألتزامات متساوية فيما بين كافة الدول الأعضاء مع الأخذ في الحسبان والأعتماد علي المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية، وكذلك الأهتمامات غير التجارية للدول مثل الأمن الغذائي وحماية البيئة والتنمية الريفية هذا بالإضافة منح الدول الأقل نمواً والدول النامية المستوردة الصافية للغذاء بعض الأستثناءات الخاصة وذلك لمراعاة الآثار السالبة المتوقعة عليها. فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق فإن إتفاقية الزراعة تنص على أن يتم تثبيت الرسوم الجمركية على السلع الزراعية وتخفيضها بنسبة36% بالنسبة للدول المتقدمة خلال ست سنوات بدءاً من العام 1995م وحتى 2000م وبنسبة24% بالنسبة للدول النامية خلال عشرة سنوات بدءاً من العام 1995م وحتى 2005م. وبما لا شك فيه فإن سياسة تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الغذائية تعتبر في الوقت الراهن من السياسات الملائمة واللأزمة لمجابهة إرتفاع أسعار سلع الغذاء في السودان الذي يعتبر مستورد أساسي وصافي للعديد منهاوفيما يتعلق بالدعم الزراعي المحلي فإن إتفاقية الزراعة تقسم هذا الدعم إلى أقسام رئيسية (الصناديق الملونة) تشمل الدعم المحلي الزراعي غير المشوة [1]للإنتاج والتجارة ومسموح به: وينقسم هذا الدعم إلى عدة أقسام هي: إجراءات الصندوق الأخضر والتي تؤدي أيضاً إلى تخفيض الأسعار العالمية للمواد الغذائية ومن أمثلة هذه الاجراءات الخدمات الحكومية العامة والمخزون الغذائي الحكومي للسلع الغذائية الاستراتيجية لأغراض الأمن الغذائي، المدفوعات الحكومية في حالة الاغاثة والكوارث والحوادث الطبيعية المدفوعات الحكومية في إطار المساعدات الاقليمية، دعم دخول المزارعين على أن لا يرتبط ذلك بمستوى الانتاج والأسعار برامج المعونات الغذائية الموجهة للطبقات الفقيرة أو المحتاجين

1)- سليمان سيد احمد السيد – التأمين الزراعي في السودان طبعة ثانية العام 2010م ص44

والمساعدات المرتبطة بالتكيف الهيكلي المقدمة من خلال برامج تقاعد المنتجين وكذلك من خلال برامج سحب الموارد وصيانتها. وهناك أجراءات المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية حيث تراعي اتفاقية الزراعة ظروف وأمكانيات الدول النامية لما تعانيه من تخلف في قطاع الزراعة مع وجود مشاكل وعقبات تواجه هذا القطاع. ومن أمثلة هذة البرامج المساعدات الحكومية الموجهة للتنمية الريفية ودعم الأعانات الزراعية الموجهة لذوي الدخول المنخفضة أو أولئك الذين يواجهون شحاً في الموارد الزراعية.

2 /آثارالسياسات الإنتاجية والزراعية والمالية والضريبة على أسعارالسلع الغذائية[1]

تتأثر أسعار السلع الغذائية بالسياسات الأنتاجية الزراعية والمالية والضريبية تأثراً مباشراً وفي جانب سياسات الأنتاج الزراعي والتراكيب المحصولية الملائمة تسعى الدول العربية إلى تحسين مستويات الانتاج في المشاريع الزراعية القائمة وتشجيع الأستثمار والتوسع في إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية وإقامة المشروعات الزراعية المشتركة كما هو الحال بالنسبة للمشروعات الزاعية المشتركة بين السودان وكل من الأردن، سوريا، السعودية، مصر، هذا إلى جانب تقديم العديد من الخدمات الحكومية والزراعية العامة كدعم الأبحاث والتدريب والأرشاد والفحص والوقاية والتسويق والترويج وخدمات البنية الأساسية (إنشاء الطرق، السدود، مشاريع الري، الصرف) وقد تساعد تلك السياسات في تقليل تكاليف الإنتاج وتساعد بالتالي في تخفيض اسعار السلع الغذائية وفي زيادة القدرات التنافسية لتلك السلع. وفيما يتعلق بالسياسات المالية والضريبية وبالرغم من تبني الدول العربية لسياسات وبرامج الاصلاح الأقتصادي والتعديلات الهيكلية في إطار الأقتصاد السوق. إلا أن هناك تباين في ما يتعلق بتلك السياسات وأثرها على أسعار السلع الغذائية في السودان حيث ترتفع وتتنوع في السودان الرسوم والضرائب والرسوم المفروضة على القطاع الزراعي، بجانب إعفاء السلع الغذائية المستوردة من الرسوم الجمركية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة على تمويل القطاع الزراعي و تحديد أسعار الصرف تعتبر من الموامل ذات التأثير السلبي على السلع الغذائية [1]

(2)-المرجع السابف ص48

جدول (1–2) : تطورات الرقم القياسى لاسعار السلع خلال الفترة من (1994–2014)م:

(القيمة/مليون جنية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1994	7.99	2005	87.84
1995	13.15	2006	94.16
1996	27.59	2007	100
1997	40.49	2008	114.30
1998	48.62	2009	127.15
1999	57.80	2010	143.65
2000	62.28	2011	169.62
2010	65.03	2012	230
2002	69.51	2013	314
2003	73.85	2014	321
2004	80.89		

* تقاريروزارة التجارة والجهاز المركزي للاحصاء (1990–2014)م.

– يتضح من الجدول (2–2) أن الرقم القياسى لاسعار السلع والمواد الغذئية اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان ، وسجل أعلى قيمة في سنة (2014) حيث بلغت (321) مليون جنية ، و أقل قيمة في سنة (1994) حيث بلغت (7.99) مليون جنية، فمن خلال هذه المفارقات في اسعار السلع نجد ان وتيرة ارتفاع الاسعار متزايدة وبلغت قمتها في العام 2014م وتتلخص اهم اسباب ارتفاع السلع في هذه الفترة (1994–2014م) تتلخص في الاتي:

1– ألانخفاض الحاد في انتاج السلع

2– الازمة المالية والحروبات التي شهدها السودان

3– الاهتمام بالنفط واهمال الزراعة.

الفصـــل الثاني

الأستثمار الزراعي في السودان

المبحث الأول :الأهميه النسبيه للأستثمار الزراعي

المبحث الثاني: مناخ ومجالات وفرص الإستثمارالزراعي في السودان

المبحث الثالث: معوقات و محددات وسياسات الإستثمار الزراعي في السودا

الفصل الثاني

الأستثمار الزراعي في السودان

المقدمة:

إن تنشيط الحركة الأستثمارية بهدف زيادة معدلات النموالأقتصادي والرخاء الاجتماعي من أهم مقومات التقدم والتنمية لأي دولة خاصة الدول النامية.لقد أولى السودان أهتمام خاص بتشجيع الأستثمار الزراعي وذلك إيماناً من السودان بأهمية دور الأستثمار الزراعي ومساهمته في التنمية الاقتصادية. من جهة أخرى فإن السودان يتمتع بفرص أستثمارية واسعة في مختلف القطاعات الأقتصادية بالرغم من توفر الأسباب التي تجعل من السودان بيئة صالحة للأستثمارالزراعي حيث الموارد الطبيعية الضخمة والتنوع المناخي في السودان والمواقع الإستراتيجية. إلا أننا نحتاج لمزيد من العمل من أجل تحسين بيئة ومناخ الأستثمار الزراعي وجعلها أكثر جاذبية للمستثمر بشكل عام والمستثمر في المجال الزراعي بشكل خاص. وذلك بتوفير الفرص في المجالات والقطاعات المشجعة للأستثمارالزراعي وكذلك الشفافية والوضوح في الأنظمة والأجراءات وتوفير الضمانات والحماية للاستثمار ووجود قطاع خدمات متطور وتنظيم أرباح المستثمرين من خلال الأعفاءات الجمركية والضريبية ومروراً بحرية معاملاتهم الأقتصادية من بيع وشراء وتحويل أرباح ورؤوس الأموال وملكيتهم الكاملة للمشروع وأنتهاء بتسيير وتبسيط وتسهيل كافة الأجراءات الجمركية والإدارية.

ومن أبرز المواقع التي تؤثر سلباً و إيجاباً على الأستثمار الزراعي الجمارك لكونها البوابة الرئيسية التي تنفذ من خلالها الآلات والمعدات واللاسمدة والمبيدات الزراعية والتقانات وتؤثر كذلك على الصادرات أياً كان نوعها ولهذا السبب أهتمت الدول بالعملية الجمركية وأستهدفتها منظمات كبيرة ذات تأثير كبير على الأقتصاد العالمي مثل منظمة التجارة الدولية ومنظمة الجمارك العالمية. لذلك لابد من أتخاز المزيد من الأجراءات والتسهيلات لتحسين مناخ الأستثمار الزراعي.

المبحث الأول :الأهميه النسبيه للأستثمار الزراعي

مفهوم الأستثمار:

يجب النظر إلى الأستثمار من وجهة النظر الإقتصادية على كونه يمثل نموذج أقتصادي مثل نموذج السوق ويتكون من متغيرين هما الطلب على الأستثمار (والذي يتمثل في الدول والمؤسسات والأفراد – أو المستقبلين للأستثمار والذين يرغبون في أستغلال موارد خاصة لديهم) وعرض الأستثمار: ويتمثل في جانب المستثمرين سواء كانوا أشخاص عاديين أو اعتباريين.([1])

الأستثمار الزراعي:

لم تحظى الزراعة بالقدر المناسب من الأهتمام كقطاع له دورة في النشاط الأقتصادي في السودان، وتم توجيه الأهتمام إلى قطاعات أخرى كالنفط ، التجارة ، الصناعة..إلخ) ،وهذا الوضع المتناقض ظهرت نتائجه في عالم اليوم ، إن السودان أصبح سوقاً هاماً للمنتجات الغذائية المستوردة من الدول الأوروبية ، وتزايدت وأردات الغذاء وحجم الفجوة الغذائية بمعدلات مرتفعة . وقد جاءت أزمة الغذاء العالمية في عام 1974م لتكون بمثابة تحذير من الآثار السلبية الناتجة عن أنخفاض معدلات الإنتاج الزراعي وتنبهت لذلك معظم دول العالم تقريباً (حتى المكتفية ذاتياً) . وأخذا أستقلال الموارد المتاحة لديها ، وتزايد الإنتاج الغذائي حتى أصبحت دول عديدة في قارة آسيا والتي كان معظها يقاس من الجماعات مكتفية ذاتياً من الحبوب مثل الهند وباكستان. ومع أن الدول العربية لديها إمكانيات متنوعة سواء في الموارد المالية أو الأرضية والحيوانية ولديها المورد البشري القادر على أن يجعل المنطقة العربية رائدة في مجال إنتاج الغذاء ، إلا أنه ولظروف عديدة حدث التأخر الملحوظ في الزراعة وإهمالها لفترات.

الأهمية النسبية الأستثمار الزراعي:

مازال القطاع الزراعي له أهميته القصوى كأحد القطاعات الرئيسيه في البنيان الأقتصادي للسودان ، وتعتبر الزراعة مصدر الرزق لغالبية سكان السودان ، حيث يمثل السكان الزراعيون

(1)-الماحي خلف اللة – فرص نجاح الأستثمارات المحلية في السودان الخرطوم – دار عزة للنشر – العام 2009م ص11

السواد الأعظم من القاطنون في الدولة ، هذا فضلاً عن ما يساهم به القطاع الزراعي في الصادرات المحلية وما يولده من نواتج إستراتجية يصعب الأستغناء عنها من ناحية أخرى وتفاوت مدى مساهمة الناتج المحلي الزراعي من دولة لأخرى ، فبينما تبلغ هذه النسبة إلى حوالي44.2 % في الصومال ، 33 % في السودان ، 26.5% في موريتانيا فإنها تنخفض في بعض الدول الأخرى النفطية إلى أقل من81 % كما هو الحال في قطر والكويت. تزداد مشكلة الأنخفاض النسبي للأستثمارات الزراعية حدة خاصة في الدول التي تمتلك القاعدة الموردية المناسبة إذا ما قورنت بمعدلات التنفيذ الفعلي لما هو مخطط من أستثمارات ، حيث يلاحظ أن نسبة التنفيذ الفعلي قد بلغت نحو 98% من الأستثمارات المخططة وذلك خلال الفترة (1970–1975م) وانخفضت إلى نحو 54% خلال الفترة (1976–1980م) على مستوى الدول العربية ، أما في أوائل الثمانينات فقد بلغت حوالي72% وتتفاوت نسبة الإنفاق الاستثماري الفعلي إلى المخطط من دولة إلى أخرى. إلا أنه من الملاحظ أن دولاً يعتمد اقتصادها اعتماداً رئيسياً على الزراعة مثل السودان والصومال وموريتانيا قد تدنت فيها نسبة الأستثمارات الفعلية إلى المخطط بشكل واقعي ([1])

(1) المرجع السسابق ص20

جدول (1–2) حجم الاستثمارات في المجال الزراعي بالعملة المحلية خلال الفترة من (1994–2014م) (مليون جنيه)

السنة	قيمة الاستثمار الزراعي	النسبة من إجمالي الاستثمارات%
1994	2946	35.38
1995	3579	29.25
1996	8997	24.66
1997	125218	26.50
1998	157626	30.13
1999	297620	33.27
2000	356140	27.01
2001	196050	20.71
2002	233180	14.00
2003	273220	12.07
2004	286410	9.27
2005	994984	6.56
2006	306610	4.38
2007	994910	8.93
2008	1051988	8.09
2009	1367501	9.80
2010	1956933	10.77
2011	2638204	12.81

المصدر:وزارة الزراعه و الغابات إدارة الاستثمار الزراعي.التقارير الدورية خلال السنوات2014–1994م

من (1–2) أن تدفق الأستثمارات الزراعيه من حيث القيمة متواضع .أما نسبة الأستلثمارات الزراعية من أجمالي ألأستثمارات في كل السودان في حالة تناقص مستمر خلال فترة الدراسة.

في العام 1994م كانت نسبة الأستثمارات الزراعية35.28%. ثم بدات هزه النسبة في التناقص بصوره مستمره خلال فترة الدراسة.ثم تحسنت في العام 1999م الي 33% ثم بدات هزة النسبة في تناقص مستمرمرة أخري الي ان وصلت في أسوا الحالات هزة النسبة الي 4.38% في العام2006م ثم بدات مرة أخري في التزايد الي ان وصلت الي 12.81% في العام 2011م.يرجع هذا التناقص

في نسبة الاستثمارات الزراعية الي تركيز الدولة علي القطاع النفطي في نهاية التسعينات وبداية الالفينات اما في الفترة من 2006م الي 2011م ترجع الي صرف معظم مواردالدولة في الحرب – وأنفصال جنوب السودان وخروج نفط الجنوب من موازنة الدولة

جدول (2–2)الناتج الزراعي الإجمالي بالأسعار الثابتة(1981–1982م) و الأسعار الجارية خلال الفترة 2014–1994م: (الف جنية)

السنة	بالأسعار الثابتة 1981-1982	بالاسعار الجارية
1994	2386.00	310010.0
1995	3651.00	4012110.0
1996	4281.10	4218463.0
1997	4695.60	7363265.8
1998	5016.20	8689545.2
1999	5173.70	9929904.7
2000	5565.00	12066579.0
2001	5930.00	14547947.0
2002	6059.50	17986261.0
2003	6700.60	21411031.0
2004	6177.00	23369447.0
2005	6472.60	28454698.0
2006	7068.60	31276590.0
2007	6689.20	47242974.0
2008	7021.00	49032424.0
2009	6791.02	44970895.7
2010	7586.76	54464952.6
2011	8045.7	58221327.4
2012	8771.5	76262263.7
2013	8544.3	92990282.5
2014	8881.99	94910121.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.التقارير الدورية السنوية خلال الفترة 1994–2014م

من الجدول(-22) الناتج الزراعي في تزايد مستمرخلال الفترة من(1994–2014م) من الرغم من عدم توفر الدعم من الدولة ،وقلة التمويل الزراعي ، وعدم وجود أهتمام من الدولة بهزا القطاع الحساس بالرغم من كل هزه الاسباب ان هناك تزايد مستمر في الناتج الزراعي لكن بصورة طفيف

آثار تدني مستوى الأستثمار الزراعي [1]

هناك العديد من الآثار السلبية لتدني مستوى الأستثمار الزراعي ، وتتضح كل هذة الآثار في مستوى الفجوة الغذائية في السودان وأنعكاساتها وتشير الإحصاءات إلى أنه على الرغم من الأتساع الكبير في الإمكانيات والموارد الزراعية للسودان فإن طاقة هذه القاعدة الموردية على الإنتاج تعد ضعيفة بشكل ملحوظ خاصة بمقارنتها بمثيلتها على المستوى العالمي وكنتيجة لتخلف قطاعات الإنتاج من جانب والنمو المتسارع في أستهلاك الغذاء من جانب آخر تأثير بالزيادة السريعة في عدد السكان وفي التحسن النسبي الذي طرأ على الدخول الحقيقية.نشأت مشكلة العجز الغذائي ، تلك المشكلة التي شهدت تفاقماً مستمراً سنة بعد أخرى. وهناك مجموعة من الحقائق لعل أبرزها:-

– إن القيمة الحقيقية للفجوة الغذائية قد تصاعدت خلال الفترة 1970م –1972م. وإن شطراً كبيراً من هذه القيمة يوجه لتغطية العجز في أخطر سلع الغذاء وأكثرها استراتيجية وهي الحبوب وبصفة خاصة القمح.

– إن التضخم في حجم الفجوة الغذائية من الحبوب سواء من حيث القيمة ، لم يصاحبه تحسن في الأوضاع المشابهة بالنسبة لسلع الغذاء الأخرى بل ازدادت حجم الفجوة الغذائية لهذة السلع بنسب متفاوتة حتى تدنت نسب الأكتفاء الذاتي إلى مستويات شديدة الإنخفاض.

– إن المواطن السوداني أصبح يعتمد على العالم الخارجي في تأمين نصف قوته من الخبز وأكثر من ذلك لكل من السكر والزيوت والشحوم النباتية حوالي ثلث أستهلاكه من اللحوم والألبان الأمر الذي يعني أن مقدرات الغذاء في السودان أصبحت خارج التأثير السوداني خاصة إذا علم أن الواردات السودانية من الغذاء تشكل نسبة لا يستهان بها في المعروض من الغذاء في السوق العالمي.ويمكن

[1] ( ) – المرجع السابق ص13

القول أن التطورات التي صاحبت مشكلة العجز الغذائي والسابق إيجازها في المحاور الثلاثة السابقة قد أظهرت هذه المشكلة كأخطر المشاكل التي تهدد السودان أقتصادياً وأجتماعيا وسياسياً ، فمن الناحية الأقتصادية فإن الإعتماد الكامل في تغطية العجز الغذائي من بعض السلع الغذائية الضرورية والأستراتيجية كالحبوب والزيوت وغيرها من الواردات من خارج السودان (1)

أصبح يشكل عبئاً مالياً كبيراً تنوء بحمله غالبية الأقطار النامية ، مما أحدث لاشك آثار سلبية بالغة الخطورة على قدرات معظم الدول العربية في تحقيق معدلات معقولة من التنمية الأقتصادية والأجتماعية بوجه عام والزراعة بوجه خاص.

ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة إن الدول المهدرة للغذاء بصفة خاصة القمح هي دول متقدمة أقتصادياً وقليلة العدد ويمكنها ممارسة السياسة الأحتكارية إذا أقتضى .

صالحها ذلك. الأمر الذي يسير إلى ان المستقبل القريب قد يحمل بين طياته مؤشراً بأن هذه المشكلة قد تهدد حرية الأستقرار السياسي السوداني من هنا تتضح خطورة المشكلة من الناحية السياسية وأهمية الأستثمار الزراعي في دعم وإرساء الأستقرار السياسي في السودان.

تمويل الأستثمار الزراعي:

على الرغم من تلك المهددات والمخاطر التي تم أستعراضها إلا أن هناك العديد من التطمينات الموجودة وتشير أوضاع إيجابية يمكن توفرها على مستوى السودان والوطن العربي منها: مبادرة السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي ،(تقدم رئيس الجمهورية إلى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة في الرياض – يناير 2013م بمبادرة الأستثمار في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي السوداني والعربي)

يأتي تمويل الأستثمار الزراعي في مقدمة العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الأستثمار ، فالتمويل هو عصب العملية الأستثمارية ، وكم من مشاريع ذات أهداف حيوية أقتصادية وأجتماعية ، ولكنها تبقى مجرد دراسات أو مقترحات لعدم تدبير التمويل اللازم لها ، هناك أقطار بها فائض

(1)- المرجع نفسه ص41

رأس مال ضخم وغير مستثمر وأقطار أخرى يتوفر لها الموارد الزراعية والموارد البشرية ولكن تأتي عقبة قصور الموارد المالية والتمويل لتحول بينها وبين استخدام تلك الموارد.

وقد تبين مدى الأهمال لقطاع الزراعة ، الجدير بالأهتمام في العصر الحالي والذي يمثل المصدر الأساسي لإنتاج الغذاء والموارد الأولية للقطاع الصناعي ، كما يعتمد سكان السودان في نشاطهم الأقتصادي على الزراعة ومع هذا فالأستثمارات به ضئيلة ، مما أدى إلى ظهور الآثار السلبية لذلك متمثلة في تعاظم الفجوة الغذائية وتراكم الديون الخارجية ومن ثم فإن الاستمرار في هذا النهج سيؤدي إلى التبعية الأجنبية بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مصادر تمويل الأستثمار:

في البداية يجب التفرقة بين مفهوم التمويل والأئتمان.

فالتمويل كمفهوم عام هو رأس المال اللازم لإقامة المشروع الاستثماري وقد يكون مصدر رأس المال محلياً عن طريق مالك المشروع ويسمى التمويل الذاتي ، وقد يكون عن([1])

طريق الاقتراض من أحد البنوك التجارية أو المتخصصة في الاقتراض الزراعي . ويكون مصدر التمويل في هذه الحالة هو القروض المحلية. كما يكون مصدر تمويل المشروع خارجياً إما عن طريق القروض الأجنبية وعن طريق المشاركة الخارجية في رأس مال المشروع، أو تسهيلات موردية ، وغيرها والتمويل الائتماني يكمل كل منهما الآخر ليس في ناحية إجمالية الفعاليات فحسب بل إنه في معظم الأحيان يعتمد مؤسسات الائتمان المحلية على مؤسسات التمويل الخارجي في مساندتها مالياً وفنياً (ويجب أن يكون معلوماً أن التمويل ليس بالضرورة أن يكون في صورة أموال سائلة. فقد يكون في صورة آلات ومعدات زراعية تقوم إحدى المؤسسات الدولية للتنمية أو المؤسسات المصرفية بتوفيرها للمشروع)، ويسمى في هذه الحالة التمويل بقروض سلعيةهناك عدة مصادر لتمويل الأستثمارات الزراعية على المستوى العربي والإفريقي بصورة عامة وعلى مستوى السودان بصورة خاصة تتمثل في:-

(1)- جامعة الدول العربية- الأستثمار الزراعي في الدول العربية –تقرير رقم (16) العام 2007م

صناديق التمويل القطرية ، صناديق التمويل القومية المشتركة ، المنح المباشرة ذات الفائض الرأسمالي، القروض الأجنبية ، بالإضافة إلى التمويل الذاتي.

مؤسسات التمويل العربية:

مؤسسات التمويل العربي التي لها مساهمة كبيرة في تمويل المشروعات الأستثمارية السودانية. هناك نوعان من مؤسسات التمويل المصرفية العاملة في مجال تمويل الاستثمار في الدول العربية وهما:

مؤسسات التمويل القطرية وهي:

- الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية.
- صندوق أبو ظبي للإنماء الإقتصادي.
- صندوق التنمية السعودي.
- الصندوق الليبي الخارجي.
- صندوق النقد العربي.
- الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي.
- المصرف العربي الدولي.
- بنك الخليج الدولي.
- إتحاد المصارف العربية الفرنسية.
- البنك العربي الإفريقي.
- المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في إفريقيا.
- المصرف العربي البرازيلي.
- المصرف العربي للاستثمار.([1])
- ا لبنك الإسلامي للتنمية.

(1)- المؤسسةالعربية-لضمان الاستثمار الزراعي- (المبادي العامة في تنظيم الاستثمار) الكويت 2014م ص11

أي إن هناك حوالي ستة عشر مؤسسة تمويلية عربية ومشتركة على المستوى العربي تعمل على تمويل الاستثمارات في المشروعات على مستوى السودان.

تمويل القطاع الزراعي:

قدمت المؤسسات العربية العاملة في مجال التمويل والتنمية قروضاً إلى القطاع الزراعي العربي ومشروعات الأمن الغذائي في السودان هناك صناديق قدمت قروضاً وتمويل للقطاع الزراعي في السودان. وهي الصندوق العربي ، الصندوق الكويتي ، الصندوقي السعودي

أهم الدول التي أستفاد ت من القروض الزراعية من هذه الصناديق الثلاثة[1]

- السودان ، تونس.
- الأردن ، المغرب.

إن الحصول على القروض أو توزيعها لم يراعِ قواعد معينة ، مثل عدد السكان ، فرص الاستثمار الزراعي المتاحة ،والهياكل الرئيسية المشجعة للإستثمار ، والقاعدة المدربة، وغيرها من المتغيرات التي يجب توفرها وأن تحكم وتنظم عملية منح القروض من تلك المؤسسات .

مجالات أستخدام القروض الزراعية:

- إن مجال استصلاح الأراضي يأخذ أولوية أولى في تخصيص القروض الزراعية الممنوحة من مؤسسات التمويل الزراعية ومن أهم الدول المستدانة للقروض للاستثمار في مجال الإصلاح الزراعي هو السودان.
- الاستثمار في مجال مستلزمات الإنتاج حيث تأتي في المرتبة الثانية في استخدام القروض الزراعية وقد حصل السودان على قدر مقدر من القروض الزراعية في هذا المجال.
- إقامة السدود وقد حصل السودان على قدر كاف من المبالغ لهذا الغرض.

بعد استعراض توزيع القروض الزراعية حسب مجالات الأستثمار الزراعي ، تتضح حقيقتين وهي:

- هناك عدم أهتمام بتخطيط الأستثمار الزراعي في السودان.

---

[11] (2)- المصدر نفسه ص15

– إن الأستثمار الزراعي يتمركز في السودان في أنشطة محدودة على وجه التحديد الأنشطة غير الإنتاجية.

إن من المفيد أن تقوم المؤسسات المقدمة للقروض بإجراء دراسات لمدى فعالية تلك القروض. حتى يمكن لهذه المؤسسات أن ترسم خطط الإقراض بناءاً على اعتبارات جيدة يكون الهدف منها زيادة معدلات الاستثمار الزراعي ومن ثم زيادة معدلات التنمية

الاقتصادية والاجتماعي وخفض نسبة الفقر وإبعاد شبح المجاعة([1])

المساعدات الإنمائية العربية الدولية:

وهذة المساعدات تمنح للدول النامية مثل " السودان " من الدول الصناعية المتقدمة ومن الدول المصدرة للبترول ذات الفائض الرأسمالي (الأوبك) والتكتلات الاقتصادية المختلفة.وتقدم المساعدات في أشكال مختلفة ولأغراض عديدة. فقد يكون جزء من المساعدات في صورة لا ترد. وقد تكون في صورة ديون بأسعار فائدة منخفضة وفترة سماح وتسديد طويلة ، كذلك قد يكون في صورة تسهيلات في الدفع بالعملات المحلية مثل الأسلوب المستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار العمل بالقانون رقم (480) والخاص بتصدير الحاصلات الزراعية الأمريكية في صورة معونات للدول النامية والذي يحتوي على أربعة بنود تختلف بين تقديم المعونة بتسهيلات في أسعار الفائدة مع السداد بالدولار الأمريكي أو تقديم المعونة على أن توجه حصيلتها لتنمية قطاع الزراعة بالدول أو تقديم المعونة على أن ينفق جزء من حصيلتها على السفارات الأمريكية بالخارج بالعملات المحلية في الدول المستفيدة. وآخر البنود وهو تقديم المعونة أو المنحة بدون مقابل ، ويتوقف تقديم المعونة بالصورة والبنود السابقة ذكرها على العلاقات السياسية والاقتصادية بين الولايات المتحدة وبين الدول المتقدمة وتستخدم المساعدات السابقة أما لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأستهلاك أو الأستثمار في مجالات مختلفة. ويعد العون الإنمائي العربي من مصادر التمويل المهمة والمميزه للدول المستفيده وذلك لعدة أسباب:

– يتميز العون العربي بشروط مالية وقانونية ميسرة مع ارتفاع عناصر المنح و عملياته.

(1)-مصدر سابق ص20

– عدم تقييد القروض المقدمة في إطار العون الإنمائي العربي بشروط التوريد أو التنفيذ من قبل مؤسسات الجهة المانحة ، كما لا يصاحبها تدخل فيما يتعين إتباعه من سياسات أقتصادية ومالية وأجتماعية.

– نظراً لكونها مساعدات من دول قابضة إلى دول نامية أخرى فهي لا ترتبط بعلاقات سابقة من الاستعمار أو الاستقلال المباشر أو غير المباشر.

– تقدم المساعدات الزراعية أما في صورة مساعدات ثنائية ما بين الدول العربية المصدرة للبترول وذات الفائض الرأسمالي والدول العربية الأخرى ، أو في صورة مساعدات متعددة الأطراف. وتعد المملكة العربية السعودية هي الدولة الرئيسية (من بين الدول المانحة) أما باقي الدول المصدرة للبترول وهي قطر الجزائر العراق وليبيا ومساهمتهم دائماً تعد مساهمة مقدرة في مجال المساعدات الزراعية بالنسبة للسودان أمابالنسبة للدول العربية.إن العون الزراعي العربي قد لا يكون له معايير أن خطط محددة ، ولكنه يعتمد على ([1])

مدى العلاقة بين الدول المانحة والدول المستفيدة ، والدليل على ذلك إن العون الإئتماني لم يراعي خريطة الفقر في العالم ، ولم تستهدف زياده التنمية الاقتصادية والإجتماعية (حيث يكون التركيز على الدول التي بها فرص استثمارعديدة) ، ولم تحد ببرامج وخطط واضحة تراعي الأولويات في اختيار الدول المستفيدة من تلك المنح . والمثال على ذلك إن دولتين هما سوريا والأردن حصلتا على غالبية المساعدات المقدمة في السنوات الماضية. وذلك لتوفر المناخ الاستثماري الجيد فيها.

الإئتمان المحلي :

وهو يعني الأموال المتاحة للإقراض الزراعي من مدخرات الحكومة المحلية أو القطاع الريفي المحلي أو الخارجي . ويكون ذلك عادة عن طريق البنوك أو الهيئات المحلية المتخصصة في الإقراض. وتنتشر مثل هذه البنوك والهيئات في السودان. وتتنوع الخدمات التي تؤديها سواء كان ذلك في مجال تقديم المساعدات للخدمات الزراعية مثل الخدمات الإرشادية أو تقديم المدخلات الإنتاجية الزراعية كالأسمدة والبذور والخدمات والمبيدات الحشرية وبعض الآلات الزراعية، وغيرها كما تعمل

[1] (1) – المصدر السابق نفسه ص22

على تعبئة المدخرات المحلية وتشجيع الاستثمار الزراعي، وأهم المزايا في هذه البنوك والهيئات إنها تصل بخدماتها المتنوعة إلى صغار المزراعين المنتشرين في الريف السوداني.

هذا وقد بلغ إجمالي ما قدمته المؤسسات المتخصصة في الإقتراض الزراعي بما فيه السودان نحو 786.6 مليون دولار في العام 1982م ، وقدمت معظم هذه القروض في صورة نقدية لتمويل مشروعات استثمارية في القطاع الزراعي، والجدول أدناه يوضح أهم المؤسسات العاملة في مجال الإقراض الزراعي على مستوى الدول العربية:-

جدول (2 -3) تطور حجم الإقراض الزراعي (بالمليون دولار) في بعض الدول في الفترة 1979م-1982م

(بالمليون دولار)

المؤسسة	أسم القطر	1979م	1982م
المصرف الزراعي التعاوني	العراق	106.8	314.4
مؤسسة الإقراض الزراعي	الأردن	11.5	18.0
المنظمة التعاونية الأردنية	الأردن	12.3	10.6
إتحاد المزارعين في وادي الأردن	الأردن	0.8	2.6
الصندوق الوطني للإقراض الفلاحي	المغرب	282.2	224.8
البنك الزراعي السوداني	السودان	18.8	16.1
المصرف الزراعي التعاوني	سوريا	76.0	179.5
الإجمالي		**517.0**	**20.6**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الندوة القومية للتمويل الإئتماني الزراعي ودور مؤسسات التسليف الزراعي في دعم التنمية في الدول العربية 3-4 مايو 1986م.

من خلال هذا الجدول (2-3) نجد أن دولة العراق ومؤسساتها التي تقدم الإقراض الزراعي (المصرف الزراعي التعاوني) تعتبر أكبر الدول التي قدمت إقراض زراعي بمبالغ عالية لفترتين الأول 1979 (106.8) مليون دولار و1982 (314.4) مليون دولار. ثم تليها المغرب عبر الصندوق الوطني للإقراض 1979م (285.2) و1982م (224.8) مليون دولار. ثم يأت السودان في المرتبة الخامسة 1979م (18.8) مليون دولار و1982م (16.1) مليون دولار.

الإقراض الخارجي:

نظراً للأهداف الاستثمارية الطموحة للدول الزراعية والتي لا تقوم مدخراتها المحلية على الوفاء بها ، فإنها تضطر للإقتراض الخارجي من الدول الصناعية الكبرى المتقدمة في أوروبا ، والولايات المتحدة

الأمريكية واليابان والمؤسسات الدولية (مثل البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي) ، لتمويل عملياتها الاستثمارية. بالتالي إن الإقتراض الخارجي ضروري لكن لا بد أن يكون موجهاً للاستثمار في القطاع الزراعي وأن لا يكون أهدافه أخرى مثل تحسين ميزان المدفوعات والاستهلاك

جدول (2–4) تدفق التمويل الزراعي بالعملة المحلية في السودان خلال الفترة 1994–201م (ملايين –الجنيهات)

العام	التمويل الزراعي(ملايين الجنيهات)
1994	2194.6
1995	3579.0
1996	8987.0
1997	12522
1998	15762
1999	14833
2000	17805
2001	1960.5
2002	228307
2003	2385.1
2004	2762.1
2005	573.1
2006	786.7
2007	873.1
2008	1485.7
2009	1686.1
2010	1621.8
2011م	1483.9
2012م	2873.0
2013	162108
2014	74710.0

المصدر:الجهاز المركزي للأحصاء

من الجدول (2–4) أن تدفق التمويل الزراعي خلال الفترة من 1994–2004م في تزايد مستمرمن2124.6مليون في العام 1994م الي2762.1مليون في العام2004م. ويرجع ذلك التحسن

الي اهتمام الدولة بالزراعة بالأضافة الي دخول البترول السوداني في الموازنة مابعد العام1997م.ثم هبط تدفق التمويل الزراعي في العام 2005م الي573.1مليون وفي العامين التاليين.

– ثم تزايد تدفق التمويل الزراعي في الفترة من 2008م الي2014م بصورة متزايدة وممتازة ويرجع ذلك الي أهتمام الدولة بالزراعة بعد فقدانها النفط وعدم وجود بديل .

الأمكانيات و الموارد الطبيعية والبشرية والزراعية والإستثمارات المتاحة

يعتبر السودان من الدول التي تتصدر الأقطار العربية والإفريقية مساحةً ويتوسط مجموعة من الدول الإفريقية بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية عبر البحر الأحمر المتوسط ومن الناحية الطبوغرافية معظم أراضي السودان سهلة ومنبسطة ، والسودان بلد غني بموارده الطبيعيه التي تجعل قاعدة إنتاجه تقدم على الإنتاج الزراعي وتشكل الزراعة أساس البقاء الإجتماعي الذي تكيفه التركيبة المناخية وطبيعة الأرض .

وبالرغم من الإمكانيا ت الضخمة المتوفرة في السودان فإن تنمية الزراعة والإستفادة القصوى من ميزانيتها لا زالت تتطلب الجهود لإستغلالها حتى تدفع عجلة الإنتاج والتنمية نحو الرقي والتقدم .

وتشير الدراسات والإحصاءات والتحليلات الإقتصادية أن الزراعة تحتل موقع الريادة في الإقتصاد السوداني

1 – الموارد الطبيعية [1]

يتمتع السودان بموارد زراعية عظيمة نتيجة لتضافر عوامل المناخ والتربة والطبوغرافية ومصادر الماء ، فضلاً عن نشاطات الإنسان ، والأنعام والحيوانات البرية ، ويسهم إتساع مساحة البلاد (747) ألف ميل مربع أو نحو (448) مليون فدان أو (187) مليار هكتار كما ذكر آنفاً . ثم تباين هطول الأمطار من نحو أقل من 75 ملم في أقصى الشمال إلى نحو 835 ملم في أقصى الجنوب ، في تكوين نظم بيئية وموارد زراعية مختلفة .

(1)- نوري خليل- الجغرافيا الاقتصادية والزراعية- (دار المعرفة) السودان الطبعة الاولي- العام 2005

النظم البيئية:

يمكن تقسيم النظم البيئية على النحو التالي :

– البيئة الصحراوية : تغطي المناطق الصحراوية 171 مليون فدان أو 3,82 % من المساحة الكلية للقطر وهي تتميز بضعف هطول الأمطار وندرتها والتي تتراوح بين الصفر في الشمال ونحو 75 ملم في الأطراف الجنوبية كما تتميز بإنعدام الغطاء النباتي بإستثناء مناطق الأودية والتي تستخدم كمرعى للإبل في شمال ولايات كردفان ودارفور خلال فترة الشتاء وتتكون التربة من تلال وصخور وكثبان رملية وسهول مثل وادي الخوي ووادي كرمة وغيرهما .وبالنظر لتوفير مخزون جوفي كبير من الماء فإن جميع هذه الأودية يمكن أن تستغل للإستثمار الزراعي متى توفرت الطاقة والبنيات الأساسية الأخرى .

– البيئة الشبه الصحراوية : تقدر المساحة الإجمالية لشبه الصحراء بنحو 115,7 مليون فدان أي نحو25,8 % من جملة المساحة وتتميز بشح هطول الأمطار ، والذي يتراوح بين 75 – 80 ملم وتوجد بهذه البيئة أشجار الإكيشيا ونباتات المراعى الحولية وإن هذه المنطقة لا تصلح للزراعة المطرية بل تصلح للمراعي فقط .

– السافنا الفقيرة قليلة الأمطار : تقدرالمساحة الإجمالية لهذه المنطقة بـــــ حوالي 77,6 مليون فدان تمثل بنحو17،% من مجموع مساحة القطر ، ويتراوح هطول الأمطار فيها بين 300–400 ملم . التربة السائدة رملية وخاصةً في شمال ولايات كردفان ودارفور ، تزرع في هذه المنطقة (الدخن _ الذرة _ الفول السوداني _ البطيخ) بالإضافة إلى الصمغ العربي .

– السافنا غنية الأمطار : تقدر إجمالي المساحة لهذة المنطقة بحوالي 82,4 مليون فدان بنحو 18,4 %من مجموع مساحة القطر ويتراوح هطول الأمطار فيها بين 400– 800 [1]

ملم ، وتشمل جنوب ولاية كسلا وولايات القضارف ، الجزيرة ، سنار ، النيل الأزرق ، والنيل الأبيض وجنوب ولايات كردفان ، ودارفور . تسود في هذه المنطقة التربة الطينية

(1)حسن فهمي جمعة- المسألة الزراعية والامن الغذائي في الوطن العربي ،1985م ص4

المشققة العالية الخصوبة ، ويتركز فيها الإستثمار الزراعي حيث مشاريع الزراعة الآلية والتي تغطي حوالي 13 مليون فدان والمؤسسات الزراعية كالجزيرة ، الرهد ، حلفا ، السوكي
ومشايع الطلمبات على النيل الأبيض والأزرق والتي تغطي نحو 4 مليون فدان وجميع المنطقة قابلة للتوسع الزراعي .

– المناطق الجبلية : تقدر المساحة الإجمالية لمناطق الجبال بنحو 1,3 مليون فدان تمثل 3 %من مساحة البلاد وتشمل تلال البحر الأحمر في الشرق ، جبال النوبة في الوسط ، جبل مرة في أقصى الغرب ، بالرغم من صغر المساحة إلا أنها ذات إمكانيات إستثمارية كبيرة لإنتاج الشاي ، البن ، اللوزيات التفاحات .

جدول (2–5) النظم البيئية في السودان (المساحة–الف فدان)

الرقم	النظم البيئية	المساحة (بالف فدان)	النسبة المئوية من إجمالي المساحة
1	البيئة الصحراوية	171,0	%38,2
2	البيئة شبه الصحراوية	115,7	% 25,8
3	مناطق السافنا الفقيرة	77,6	% 17,3
4	السافنا الغنية ذات التربة الطينية	82,4	%18,4
5	المناطق الجبلية	1.3	% 0,3
6	**الجمـــــــــــــلة**	**448**	**%100**

المصدر :وزارةالزراعةالتقاريرالدورية–2014م

2 – الموارد الزراعية :– الأرضي الزارعية :تنقسم الأرض الزراعية إلى اللأرض الصالحة للإستثمار الزراعي ، المراعي الطبيعية ، أرض الغابات .(1)

(2) وزارةالزراعةالتقاريرالدورية-2014م

- الأراضي الصالحة للإستثمار الزراعي :

تقدر الأراضي الصالحة للإستثمار الزراعي بنحو 170 مليون فدان وتشمل التربة الصحراوية في الشمال ، والسهول الطينية الوسطى ، والتربة الرملية (القوز) في الغرب ، ويستغل منها في اللوقت الحالي 45 مليون فدان ، وهذا يبقى نحو 135 مليون فدان قابلة للإستثمار الزراعي مع ملاحظة ضرورة إستخدام التقانة الوسيطة للتوسع في الزراعة في أراضي القوز وفي الأراضي الخفيفة التربة.

تتكون أراضي السودان بصورة عامة من السهول والوديان والهضاب والكثبان الرملية والجبال ومعظم هذه المواقع غنية بالمياه .

أيضاً نجد أن هنالك مساحات مغطاه بالغابات والشجيرات والمراعي الطبيعية التي ساعدت على تربية الحيوان بالإضافة إلى مساحات كبيرة تغطيها مياه الأنهار والوديان والحفائر ومنتشرة في معظم أنحاء البلاد . ويتوافق هذا التنوع في التربة تنوع واسع في المناخ عبر طول البلاد من شمالها إلى جنوبها ، هذا التنوع الكبير في طبيعة التربة والمناخ يتيح للسودان فتح مجالات كبيرة للإنتاج الزراعي بجميع أنواعه في مختلف المواسم .

3- الموارد المائية : تتكون الموارد المائية في السودان من مياه الأمطار ، الأنهار ، المخزون الجوفي ، المياه السطحية ، وتتزايد الأمطار كلما إتجهنا جنوباً وفي الأواسط . أما الشمال غني بالموارد المائية الجوفية الوفيرة .تقدر حصة السودان من مياه النيل حسب إتفاقية مياه النيل لعام 1959م بنحو 18,5 مليار متر مكعب في العام ويستغل السودان حالياً منها حوالي 12,2 مليار متر مكعب في العام ، يقدر حجم تصريف المياة الموسمية 3,3 مليار متر مكعب ، يمكن الإستفادة من مياه الأودية بتخزينها في الحفائر والسدود الترابية وتغذية الخزانات الرسوبية لأغراض الري وشرب الإنسان والحيوان . وتشكل المنخفضات الطينية والمسطحات المائية في بعض المناطق مصادر تقليدية لشرب الحيوان .تنتشر مصادر المياه الجوفية في أكثر من50 % من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو 15,200 مليار متر مكعب ، يعادل هذا المخزون الجوفي أكثر من 200 ضعف العائد السنوي من النيل .

- **الأنهار**[1]:

تتميز طبوغرافية السودان بأنها تمثل سهل منبسط على إمتداد خط 200 في الشمال وينبع نهر النيل الأبيض من منطقة البحيرات الإستوائية عند دخوله بحر الجبل للحدود لدولةجنوب السودان حيث ينساب الماء عبر منطقة صخرية لمسافة 170كلم وبإنحدار كبير حتى يصل منطقة المستنقعات في دولة جنوب السودان ،وهنا يفقد النهر نصف إيرادة بالتسرب والتبخر.يلتقي النهر بعد ذلك بماء بحر الغزال بدولة جنوب السوان والذي ينحدر من الغرب ، ثم بماء نهر السوباط بدولة جنوب السودان والذي يأتي من الشرق من دولة إثيوبيا ، ومن كل ذلك يتكون نهر النيل الأبيض الذي يتجه شمالاً ليلتقي بنهر النيل الأزرق القادم من الشرق من الهضبة الأثيوبية ويكونا معاً نهر النيل لدى الإلتقاء في مقرن النيلين في الخرطوم ([2])

يتجه النيل شمالاً ليلتقي بنهر عطبرة على بعد 315 كلم ويتابع الرحلة إلى أسوان ليقطع 1885 كلم ويشق ست شلالات .يقدر الإيراد السنوي لنهر النيل بنحو 84 مليار متر مكعب ، وقد تم تقسيمها وفقاً لإتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر لعام 1959م ، على أن يكون نصيب السودان الموحد قبل إنفصال دولة جنوب السودان 20,5 مليار متر مكعب عند سنار ، وخصص امصر 55,5 مليار متر مكعب ، حيث تم هذا الإتفاق ولم تكن الدول الأفريقية المجاورة والمشاطئة للنيل تضع إستغلال ماء النيل في برامجها لوفرة مياه الأمطار ولإعتمادها على الزراعة التقليدية ولكن في السنوات .الأخيرة بعد أن إشتد عودها دعت نميتي في كينيا قاطعة الأمن السودان ومصر وكان الهدف من الإجتماع إعادة توزيع ماء النيل وفق أسس يتفق عليها ، لكن من المفترض أن يشارك مصر والسودان في هذا الإجتماع ولوصول إلى حلول تحفظ الحقول التاريخية لكل من مصر والسودان مع بذل جهود تقليل هدر الماء بسبب التسرب والتبخر وتحويل ذلك للدول الأخرى ، بالإضافة لنهر النيل هنالك عدد كبير من الأنهار الموسمية والأودية كالقاش ، وبركة ، وأبوحبل لكن مواردها لا تستغل بالكفاءة المطلوبة . وعليه فإن السودان وبإستثناء المناطق النيلية يعاني كثيراً من نقص الماء ، وخاصةً ما يتعلق بتوفرها بشكل دائم لتوطين الرحل ، ولتعمير مناطق الزراعة المطرية ، وتنمية الأنعام بالكثافة المطلوبة .

---

[1] (1) –وزارة الموارد المائية-التقارير الدورية ص32

[2] ([2]) المصدر سابق نفسه ص33

– **سد الروصيرص** :([1])

يقع في ولاية النيل الأزرق سعته التخزينية للمرحلة الأولى التي تم تشييدها خلال الستينات بنحو 3,24 مليار متر مكعب تخزين حتى على أساس منسوب تخزين 480 متراً ، وشهدت السنوات من 2008م – 2012م تشييد المرحلة الثانية بتعلية السد بنحو 490 متراً وساعد ذلك على رفع حجم التخزين لنحو 7,4 مليار

متر مكعب سنوياً وزيادة الطاقة المنتجة سنوياً بما يعادل 600 ميقا واط ساعة ، ويجري الآن تشييد قناتي كنانة والرهد على ضفتي النيل الأزرق لزراعة نحو مليوني فدان إضافةً إلى توفير الماء لتكثيف الزراعة في المؤسسات والمشاريع القائمة على طول نهر النيل .

– **سد سنار :** يقع السد في ولاية سنار وهو أول سد أقيم في السودان خلال الفترة 1914 – 1925م بهدف توفير الماء لمشروع الجزيرة ، وتقدر سعة التخزين الحي بحوالي 700 مليون متر مكعب فقط .وقد توسع المشروع بعد الإستقلال في العام 1959م وتطلب الأمر إنشاء خزان الروصيرص كما سلف الإشارة .

– **خزان جبل أوليا:** أنشأ السد على ضفه النيل الأبيض أساساً لتوفير ماء الري صيفاً لمصر ، وبعد إنشاء السد العالي أنتفت الحاجة المصرية له ، وتستفيد طلمبات نهر النيل الأبيض من إرتفاع المنسوب لدى تخزين الماء في الخزان غير أن ذلك يفقد النهر حوالي 5 مليار متر مكعب نتيجة للتبخر والتسرب ، ويمكن أن ينخفض فقدان إلى 3,5 مليارمتر مكعب من التخزين .

– **سد خشم القربة :** يقع في ولاية كسلا في و نهر الرهد ، وقد أنشئ في الستينات بطاقة تخزين تقدر بنحو 1,3 مليار متر مكعب ، وذلك لتوفير ماء الري لمشروع خشم القربة ، ولكن وجود الطمي في بحيرة الخزان فتقلصت الطاقة لنحو 660 مليون متر مكعب ، مما إستوجب تشييد خزاني ستيت ونهر عطبرة .

– **سد مروي:** يقع في الولاية الشمالية إكتمل العمل فيه في عام 2009م الهدف الأساسي منه توفير الطاقة الكهرومائية لإنتاج 1250 ميقا واط ساعة وتوفير الري للأراضي في التروس العليا للنيل على

(2)-وزارة الموارد المائية والسدود –الادارة العامة للسدود-التقارير الدورية للوزارة تقرير العام 2014مص33

جانبي االشاطئ بمساحة نحو مليوني فدان ، وتكوين بحيرة السد تمتد لنحو مائتي كيلومتر لإنتاج الأسماك والإستثمار .

– **سد ستيت وأعالي نهر عطبرة:** أكتمل العمل في السدين في العام 2015م وسوف يوفر ذلك مورداً جديداً للماء لزاعة نحو مليون فدان في ولايتي كسلا والقضارف فضلاً عن إضافة نحو 320 ميقاواط للشبكة القومية للكهرباء ، فضلاً عن توفير ماء الري فإن معظم الخزانات تستخدم أيضاً لتوليد الطاقة الكهرومائية ، كما يوضح في الرسم التالي

– **سدود أخري**([1]):

لقد إكتملت الدراسات لإنشاء سدود أخرى في المستقبل المنظور وهي سد كجبار لإنتاج 360 ميقاواط ساعة ، سد مقرات لإنتاج 420 ميقاواط ساعة ، ، وسد دال لإنتاج 640 ميقاواط ساعة .

– **مشاريع حصاد المياه :** يتبنى المجلس الأعلى للنهضة الزارعية مشروعاً طموحاً لحصاد المياه، وذلك بإنشاء حفائر في كثير من المناطق الريفية لتوفير الماء كري تكميلي ، ولشرب الإنسان والحيوان_

جدول (2–6) التخزين الحالي والطاقة التخزينية لمصادر وموارد المياه (المياه–مليار مترمكعب/الطاقة الكهربائية– ميقاواط)

الخزان	تخزين مليار متر مكعب	الطاقة الكهرومائية ميقاواط
نهر النيل		
خزان سنار	0.700	015
خزان الروصيرص	7.400	280
نهر النيل الأبيض		
خزان جبل أولياء	3.500	0
نهر الرهد		

(1)-:وزارة الموارد والكهرباء تقارير أدارة الأمداد العام l2014

خزان خشم القربة	600	012.2
نهر الرهد		
ستيت وأعالي عطبرة أكتمل في عام 2015م		
نهر النيل		
خزان مروي	12.400	250
خزان كجبار " لم يبدأ بعد "		
خزان الشريك " لم يبدأ بعد "		
خزان دال " لم يبدأ بعد "		
الجملة	**24.600**	**593.5**

المصدر:وزارة الموارد والكهرباء تقاريرأدارة الأمداد العام l2014

يقدر الإستهلاك الحالي لمياه نهر النيل وروافده بنحو 15,63 مليار متر مكعب ، ونظراً لتراكم الطمي في بحيرات الخزانات فإن مخزون المياه فعلاً قد تقلص لنحو 13 مليار متراً مكعباً ، وتشير إحصاءات الموارد المائية أن البلاد تستهلك في الوقت الحاضر 16,32 مليار متر مكعب للري والإستخدامات الأخرى كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول (2-7) الإستخدام الحالي للموارد المائيه :-

(كمية المياة /مليار متر مكعب -المساحة-الف فدان/الف هكتار)

المصدر المائي	كميةالمياه المستخدمة في العام	المساحة المزروعة	
		ألف فدان	ألف هكتار
المياه النيلية	5.620مليار متر مكعب	3977	1657
المياه غير النيلية	00.300مليار متر مكعب	134	56
المياه الجوفية للزراعة	00.120مليار متر مكعب	19	8

المياه الجوفية للشرب	00.160مليار متر مكعب	–	–
المياه النيلية للشرب	00.080مليار متر مكعب	–	–
الجملة	**16.320مليار متر مكعب**	**4130**	**1721**

المصدر:وزارة الموارد المائية تقاريرالاعوام 1994–2014م

كانت وزارة الري والموارد المائية تقدر أن البلاد تمتلك إمكانات لمضاعفة موارد الماء لنحو 34,75 مليار متر مكعب ، وذلك بعد إستكمال قناتي جونقلي والتي أصبحت جزءاً من دولة الجنوب ، وتقدر موارد الماء المتاحة الآن بنحو 25,75 مليار متر مكعب من خلال إستغلال المصادر المتاحة[1]

الجدول (2–8) أستغلال حصص المياه:

(كمية المياه/مليارمتر مكعب)

إستغلال كامل لحصة السودان المقدرة بنحو	20.35مليار متر مكعب
إستغلال موارد الأنهار غير النيلية لتوفير نحو	4.0مليار متر مكعب
إستغلال الماء الجوفي كمرحلة أولى في حدود	1.4مليار متر مكعب
الجملة	**25.75مليار متر مكعب**

المصدر:وزارة الموارد المائية والكهرباء– التقارير الدورية

ومن شأن ذلك أن يضاعف المساحة المروية ويضع الأساس لنهضة إقتصادية وإجتماعية ، غير أن ذلك يتطلب تحقيق السلام ، وتوفير موارد إستثمار عظيمة ، كما تستوجب توظيف القدر الأكبر من عائدات الصادرات وخاصةً التعدين ، وفي المستقبل المنظور ، مواد البترول والغاز لتأسيس البنيات الأساسية المطلوبة .

– الأمطار [1] **:**تهب رياح اليانسون من الجنوب الغربي وتتسبب في الأمطار الصيفية ، ونظراً لإمتداد السودان على خط 13 درجة من درجات العرض فإن كثافة الأمطار تتدرج بمدى حركة الرياح المشبعة بالماء ، وتتراوح بين أكثر من 834,2 ملم في الجنوب إلى نحو الصفر في أقصى

(1)- المصدر السابق ص32

الشمال ، ويقدر المعدل السنوي لهطول الأمطار بنحو ألف مليار متر مكعب ، يجري توزيعها على المناطق المطلوبة على النحو التالي :

جدول (2–9) كمية ومعدل هطول الأمطار: (كمية الامطار–مليار متر مكعب)

معدل هطول الأمطار	كمية الأمطار مليار م3	النسبة المئوية
أقل من 100 ملم	41.7	% 3.8
300101 ملم	76.5	% 7.1
600301 ملم	199.5	% 18.1
1000601 ملم	515.5	%47.1
الجمـــــــلة	**834.2**	**% 100**

المصدر:وزارة الموارد المائية تقارير الاعوام 1994–2014م

وإذا أضيفت لهذه الكمية الماء الذي يتوفر سنوياً في الهضبة الاثيوبية والذي يقدر بنحو 532,8 مليار متر مكعب لبلغت جملة الموارد المائية لحوض النيل نحو 1367 مليار متر مكعب . وهي تمثل نحو 75 % من كمية الأمطار السنوية التي تهطل في القسم الأفريقي من الوطن العربي ، والتي تقدر بنحو 1825 مليار متر مكعب

– **المياه الجوفيه :** تنقسم التكوينات الجيولوجية في السودان إلى قسمين :

. تكوينات جيولوجية حاملة للماء : وتشمل مجموعة الصخور النوبية ومجموعة رسوبيات أم روابا ، والرسوبيات السطحية الحديثة وفي مجموعها توفر مخزوناً عظيماً وفق الدراسات الأولية ، وهي تمثل إمتداداً للمخزون الذي ينتشر في ليبيا ومصر وتشاد ، وقد شرعت ليبيا في إستغلاله من خلال تشييد النهر العظيم

.تكوينات جيولوجية غير حاملة للماء الجوفي : وهي التكوينات التي لا تستطيع صخورها إمتصاص وتخزين الماء بصورة عامة ، ومع ذلك فإن الصخور البركانية غير الحاملة للماء في منطقة جبل مرة

، توفر كميات من الماء من الشقوق السداسية كما إن حفر الآبار في الطبقات المتكاملة من الصخور الأساسية يعطي قدراً من الماء الذي يتم إستثماره بكثافة.([1])

4: الموارد البشرية ([2])

تشيروثائق وزارة القوى العاملة إلى أن معدل المشاركة في الأنشطة الإقتصادية للسكان من عمر عشرة سنوات فأكثر تعادل45,4 % وفي المناطق الحضرية38 % من المجموع ويعد ذلك لطبيعة الحال ، ويعمل حوالي80 % من السكان بالزراعة بمختلف مناشطها .ومنذ فجر الإستقلال إهتم السودان بالتعليم الزراعي وتأهيل القيادات العملية في هذا المجال بوصفه بلد زراعي في المقام الأول .وهنالك مراكز بحثية رفيعة المستوى تغطي معظم مجالات البحث العلمي في الزراعة . ولهذه المراكز مساهمات مقدرة في تطوير الزراعة في السودان ، تجد إهتماماً في دوائر البحث العلمي على مستوى العالم . نجد أن عدد السكان الذين يعملون في النشاط الزراعي على المستوى الريفي أكبر من السكان في الحضر ويعود ذلك لإنتشار التعليم في المناطق الحضرية . وحاجة السكان في الريف إلى الأطفال للمشاركة في الخدمات المساعدة كالرعي وجمع الحطب وجلب الماء ، وترتفع أيضاً نسبة نشاط العاملات في الريف إلى34,2 % مقارنةً بنسبة نشاط العاملات في المناطق الحضرية19 %.وبما أن المرأة تقوم بدور كبير في الإنتاج الزراعي في القطاع التقليدي ، ينبغي أن تنال قدر من الإهتمام في وضع السياسات الإئتمانية كالتمويل الأصغر والصغير ليمكن النساء من الحصول على التمويل لزيادة الإنتاج والدخول كما ينبغي أن يركز الإهتمام بالتنمية الريفية لتحقيق الإستقرار في الولايات المختلفة ،هذا يتسق مع النتائج الكلية للتعداد السكاني والتي تشير إلى60% من السكان يعملون في القطاع الزراعي بما في ذلك الزارعة والنشاط الغابي ، مقابل 30% لقطاع الخدمات و10% للقطاع الصناعي ، يقوم على الصناعة التحويلية المعتمدة على القطاع الزراعي فإن الإهتمام بالقطاع الزراعي ينبغي أن يكون في صدر الأولويات وعلى مدى المستقبل المنظور.

---

[1]([1])- المصدر سابق ص33

(1)-الجهاز المركزي للاحصاء مجموعة تقارير عن السكان-تقرير العام 2012 ص24

وتشير مؤشرات القوى العاملة والعطالة أن عدد العطالة قد زاد في الأعوام 2000–2010م من نحو 1,4 مليون نسمة إلى نحو 2,5 مليون نسمة وهذا يعني أن معدل البطالة قد زاد من نسبة15% من العام 2000م إلى 20 % في العام 2010م وهو معدل خطير وتكمن خطورته في تصاعده ، ولا بد من بذل الجهود لتقليصه لرقم أحادي في السنوات القادمة .

نجد أن الموارد البشرية الموجودة في السودان على وجه التحديد القوى العاملة تساعد وتعتبر أكبرمؤشر لنجاح الإستثمار في المجال الزراعي بالإضافة إلى الخبرة التراكمية والثقافة الزراعية الأزلية والقديمة الموجودة في السودان تعتبر أهم العوامل التي تؤدي إلى جذب الإستثمار ومن ثم نجاحه في المجال الزراعي

مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد القومي :

يعتبر السودان ثالث أكبرألأقطارالعربية بعد السعودية والجزائر وثاني أكبر الأقطار الإفريقية ، وتقدر الأراضي الصالحة للإستثمارالزراعي بنحو 170 مليون فدان وهي تعادل40% من مجموع الأراضي في الدول العربية الصالحة للإستثمار الزراعي .([1])

فضلاً عن ذلك يمتلك السودان موارد مائية هائلة ومناخات مختلفة ومتعددة صالحة لإنتاج العديد من المحاصيل الزراعية مثل (الذرة ، القمح ، الدخن ، الأرز، ..... الخ) وبفضل هذه الموارد الزراعية العظيمة والمتعددة فإن القطاع الزراعي يقوم بدور محوري في الإقتصاد الوطني .

1– دور القطاع الزراعي في الناتج القومي :

تشير إحصاءات وزارة المالية والإقصاد القومي للعام 2011م أن القطاع الزراعي يساهم في الناتج المحلي بما يناهز الثلاثين في المائة . وفي واقع الأمر إرتفعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من الثلاثين في المائة خاصةً في عقد التسعينات وأيضاً تشير إحصاءت وزارة المالية والإقتصاد الوطني إلى أن الناتج المحلي الإجمالي محسوباً الاسعار الثابتة قد تضاعف خلال السنوات 2000 – 2010م إذ زاد من نحو 14,7 مليار جنيه إلى 29,4 مليار جنيه ، . كما بلغت

[1]([1]) - المصدر السابق ص43

الزيادة 5 أضعاف بالأسعار الجارية من نحو 33,7 مليار في عام 2000م إلى نحو 162,2 مليار جنيه في عام 2010م ، وتشير إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد زادت من نحو 12 مليار في العام 2000م إلي نحو ستة مليار جنيه في العام 2010م .بنسبة 44 % غير ان الزيادة في القطاع الصناعي كانت أكبر بسبب إنتاج البترول والذهب والمعادن الأخرى بلغت نحو60 % لهذا السبب تراجع إسهام القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي المحلي من نسبة 35,7 في العام 2000م إلى 32,5 في العام 2010م لتركيز الإهتمام بقطاع البترول والإبتعاد عن حل مشكلة القطاع الزراعي أدى لهذا التراجع وانتقل السودان من مرحلة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية إلى مستورد لجزء كبيرمنها نتيجة لزيادة السكان ولإرتفاع مستوى المعيشة.([1])

2- إسهام القطاع الزراعي في الأمن الغذائي :

يعتمد توفير الأمن الغذائي على توفير وتمكين المواطنين وخاصةً المستضعفين من الحصول على الغذاء وتضيف المنظمة العربية للتنمية الزراعية وجوب أن يكون تأمين الغذاء من مصادر عربية حتى لايكون سلاح الغذاء سبباً لإضعاف الإرادة للدول ، ويقتصر الحديث هنا عن الوفرة الحسية لمكونات الغذاء الأساسية وبما أن السودان من المصدرين الأساسيين إلى الوطن العربي للزيوت النباتية ، المنتجات الحيوانية ، فإنه يمكنه أن يعمل بصورة مباشرة على تأمين الغذاء للدول الفقيرة عبر القطاع الزراعي وبإستغلال المساحه الكبيرة الصالحة للزراعة والمياه المتوفرة والمناخات المختلفة . تقدر دراسات منظمة الأغذية والزراعة العالمية أن متوسط إستهلاك المواطنين في السودان من الغلال يعادل 147 كجم للفرد في السنة منها 75 كجم ذرة ، و12 كجم دخن ، و60 كجم قمح ، و4 كجم أرز وذرة صفراء ، وبإفترض تعداد السكان في مطلع 2012م يناهز الثلاثة وثلاثون مليون نسمة ، فإن إحتياجات البلاد من الغلال تقدر بـــــ 2,5 مليون طن ذرة ، و2,0 مليون طن قمح ، و400 ألف طن دخن ، إضافةً إلى 132 ألف طن من الحبوب الأخرى .

(1)- بنك السودان - التقرير السنوي الاربعون العام 2014

3/إسهام القطاع الزراعي في قطاع الصناعات التحويلية :

تقوم في السودان صناعات تحويلية واسعه تعتمد على القطاع الزراعي وتشمل مطاحن الغلال و مصانع الزيوت ومصانع السكر ، مدابغ الجلود ، ومصانع النسيج ، ومصانع المشروبات والألبان .

لكن نجد أن مصانع الزيوت ، النسيج ، الجلود ، دائماً في تقلب بين الزيادة والنقصان ودائماً ينتج ذلك بسبب التمويل وتوفير قطع الغيار ، لكن السكر دائماً في إستقرار ويؤمن الإحتياجات المحلية . أن هذا التأرجح في الإنتاج لا يتناسب مع الإمكانيات والفرص والطاقات المتوفرة في السودان لكن رغم ذلك نجد أن البلاد تمتلك مصانع لزيوت الطعام بطاقة مليوني طن ومطاحن غلال ضخمة وأكثر من 15 مصنع نسيج ونجد أن سياسة التخزين تستهدف الخطة ربع القرنية زيادة إنتاج السكر بعد إكتمال ترعتي كنانة الرهد إلى نحو 15 مليون طن ليصبح السودان أكبر مصدر للسكر في العالم ، كل ذلك يؤكد على الدور الكبير الذي يقوم به القطاع الزراعي في التنمية الصناعية .([1])

4/إسهام القطاع الزراعي في حصيلة الصادرات :

يعتمد السودان إعتماداً كبيراً على القطاع الزراعي في توفير حصيلة الصادرات ، ويتضح ذلك من الجدول أدناه والزي يعكس تطورات الصادراالزراعية خلال الفترة 2000 – 2014م وتأتي الزره في طليعة هذه الصادرات رغم إنخفاض حصيلته في عام 2005م كان 1580 مليون إنخفض في عام 2010م إلى 532 مليون ويعود السبب الرئيسي في قانون 2005م لمشروع الجزيرة الذي منح المزارع وليس إدارة المشروع حرية زراعة المحصول وبالإضافة إلى ذلك سياسة التحرير التي قلصت دور الدولة وأدت إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج .

وإن الفول السوداني مخصص الكامل وبذرة القطن للمصانع المحلية فإن ما يصدر من الفول النقاوه ، غير أن الزيادة المضطردة في صادرات الأمباز تؤكد أهمية الفول لسوداني في الغذاء المحلي ، ثم في حصيلة الصادرات ، ويعتبر السودان المنتج الأساس للصمغ العربي في العالم حيث يحتكر أكثر من80 % من الإنتاج

(1)-وزاره المالية والتخطيط الاقتصادي-تقرير العرض الأقتصادي للعام 2013م

5/ إسهام القطاع الزراعي في تشغيل العمالة:

يعيش أكثر من65 % من السكان في القطاع التقليدي يمارسون الزراعة والرعي وجمع الصمغ العربي والتحطيب وينتقل عدد من السكان في المشاريع المروية بغرض العمل وفي قصب السكر في مجمعات السكر كمصدر لدخل إضافي وقد ظلت فترات الجفاف تشهد حركات نزوح واسعة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما أخذ يقلل من تواجد القوى العاملة في الريف كما أن الهجرة للتعدين_ أصبحت هي الأخرى مهددة لتواجد القوى العاملة في القطاع التقليدي ولمساهته الفاعلة في الإنتاج الزراعي ما لم تتخذ تحوطات لإدخال الميكنة الوسيطة ووتطوير النظام الزراعي . ومن ناحية أخرى فإن التحرك نحو المناطق الحضرية يشكل عشوائي قد زاد من النشاط الطفيلي والعطالة المقنعة في المناطق الحضرية ، خاصةً ولاية الخرطوم والتي تضاعف سكانها خلال الفترة 1973–2013م من نحو مليون إلى 6 مليون نسمة .مما لا شك فيه أن القطاع الزراعي يسهم بطريقة مباشرة في القطاعات الإقتصادية الأخرى ، فالصناعات التحويلية التي تستقطب نحو10 % من السكان ، إنما تعمم على تصنيع المحاصيل الزراعية كما ان خدمات النقل والشحن والتسويق كلها مرتبطة بطريق أو بآخر بالقطاع الزارعي مما يعني أن تنمية القطاع الزراعي يساعد في توظيف القوى العاملة ويزيد من الدخل القومي .([1])

جدول(2–10)نسبة مساهمة القطاعات الفرعية للقطاع الزراعي خلال الفترة من 2000– 2010م (مليون–جنية)

السنة	المروي	المطري	التقليدي	الثروة الحيوانية	الغابات	الإجمالي الزراعة
2000	12.7	1.1	7.6	21.8	3.2	46.4
2001	13.4	1.1	6.3	21.7	3.1	45.6
2002	12.8	1.2	8.1	20.9	3.0	46.0
2003	12.3	2.2	7.3	20.8	3.0	45.6
2004	11.0	1.0	5.0	20.0	3.0	40.0
2005	10.8	1.4	5.3	19.4	2.5	39.4
2006	10.4	1.4	6.0	16.7	2.3	36.8

(2)-بنك السودان المركزي- تقرير العرض الأقتصادي للعام2014م

2007	10.5	1.4	5.9	15.5	2.0	35.3
2008	10.8	0.9	5.2	16.7	2.3	35.9
2009	8.0	0.8	5.0	15.0	2.0	30.8
2010	8.0	1.3	5.0	15.0	2.0	31.3
الإجمالي المتوسط	**24.1**	**2.76**	**13.34**	**40.3**	**5.68**	**86.62**

المصدر : وزارة الزراعة ، وزارة المالية ، بنك السودان ، التقارير السنوية

من الجدول (2–10) أن متوسط مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت37.1% خلال السنوات (2000–2010)م، وان مساهمة مكونات القطاعات الفرعية في هذه النسبة كانت لقطاع الثروة الحيوانية فيها نصيب الأسد إذ ساهم بـــ40% أي ما يقارب النصف من مجمل مساهمة القطاع ككل ويليه ، المروي والمطري والتقليدي ، الغابي ثم المطري الآلي وكانت نسبة المساهمة بـــ2.76 %

جدول (2–11) تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نمو القطاع خلال الفترة من 2014– 1994 م (الف–جنية)

السنة	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي%	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي%	معدل النمو في القطاع الزراعي %
1995	4.5	43.1	26.4
1996	3.8	43.0	13.1
1997	6.1	45.0	17.8
1998	6.0	48.6	9.30
1999	6.0	49.8	9.70
2000	6.1	46.4	70
2001	6.4	45.6	4.70
2002	6.5	46.0	7.2
2003	4.1	45.6	5.20
2004	7.2	40.0	(6. 4–)
2005	8.2	39.4	6.9

8.4	36.8	10.0	2006
8.4	36.8	10.5	2007
7.7	35.9	6.0	2008
6.7	30.8	5.9	2009
6.7	31.3	5.2	2010
6.9	32.5	8.5	2011
7.1	34.1	5.0	2012
7.0	33.14	11.7	2013
7.0	33.8	5.7	2014

المصدر: وزارة الزراعة ، العرض الاقتصادي ، التقارير السنوية بنك السودان.العام2010م

تشير معطيات الجدول (2-11) أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من34.1% في عام 1995م إلى نحو 31.3 فقط في العام 2010 وهذا مؤشر واضح بين مساهمة هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الوطني . مما يعد إنذار لتدارك الموقف وتعزى الزيادة في معدل النمو والمساهمة لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني في النصف الأول من التسعينات إلى الاهتمام المتعاظم الذي أولته الدولة للزراعة بتوفير مدخلات الإنتاج و التمويل اللازم وبعد أن دخل البترول كمصدر رئيسي وأساسي في العملية الاقتصادية بالبلاد اتجهت لة الأنظار بأعتباره المورد الكبير الذي أزال العجز في الميزان التجاري وأصبح الاهتمام بالزراعة ضعيف وانخفضت معدلات النمو لتصل إلى (-4.6) في عام 2004م في أسوأ الحالات أو السنوات التي مرت بها الزراعة في السودان ومرد ذلك لكثرة الآفات وعدم التحضير الجيد مع عدم توفير المال اللازم في الوقت الذي كان أعلى معدل نمو تم تحقيقه في العام 2005م إذ بلغ26.4 %.

جدول (2-12) معدل نمو النائج المحلى الإجمالي بالأسعار الجارية و الأسعار الثابتة(81-1984م) و معدل نمو الإقتصاد خلال الفترة من (2014-1994م):

(مليون/جنية)

العام	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الجارية	معدل النمو الإقتصادي%
1994	10.8	10.250.0	9.3
1995	11.0	10478.1	10.11
1996	12.0	16137.4	11.56
1997	12.0	27053.8	6.06
1998	13.0	33662.7	8.24
1999	13.5	40658.6	4.24
2000	14.7	33660.6	8.4
2001	16.3	40658.6	10.80
2002	17.2	47756.1	6.00
2003	18.3	55733.8	6.29
2004	19.3	68721.4	5.14
2005	20.3	85707.7	5.64
2006	21.7	98291.9	6.53
2007	22.9	119837.3	5.73
2008	23.8	135511.7	3.65
2009	24.9	139387.5	4.50
2010	26.5	160646.5	6.49
2011	26.6	185370.3	3.87
2012	27.0	221090.1	0.79
2013	29.19	304012.5	5.27
2014	28.10	314001.1	4.11

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء.- التقارير الدورية السنوات 2014-1994م

من خلال الجدول (2-12) معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية والثابتة في حالة تزايد مستمر بصورة طفيفة من الرغم من عدم وجود عقبات كبيرة تحد من بنمو الناتج المحلي الاجمالي . اما بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادى خلال الفترة من (1994- 1995- 1996م)انة متزايد بصوره طفيفة.تراجع معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1996-2001م)من ثم ايضآ تناقص معدل نمو الاقتصاد بصورة متدهورة ويرجع زلك التدهور الي الظروف الاقتصادية السيئة التي مربها السودان.

مساهمة القطاع الزراعي في التجارة الخارجية:

الاقتصاد السوداني وكأي اقتصاد نامي فإنه يعتمد كلياً على المواد الخام في صادراته فالزراعة تمثل المورد الأساسي للصادرات السودانية ويعتمد عليها السودان في الحصول على العملات الأجنبية ويمثل القطن المحصول النقدي الرئيسي ويساهم بحوالي (50–60%) من الصادرات يليه في الأهمية الصمغ العربي ، الذرة والثروة الحيوانية وغيرها من المنتجات الزراعية

وبالتالي يساهم القطاع الزراعي بنحو90 % من حصيلة الصادرات في النقد الأجنبي الذي بلغ 396.5 مليار دولار عام 1998م.

ومن أهم ملامح سياسة التصدير العمل على تشجيع الصادارات وذلك بفتح أسواق جديدة للسلع الزراعية السودانية ، والعمل بنظام رخص التصدير في كل السلع الزراعية تقريباً عدا سلعتي القطن والصمغ العربي في بداية التسعينات بعد إعلان سياسة التحرير ثم فتح الباب.أرتبطت زيادة الصادارت في الثمانينات بنتائج برنامج التركيز الاقتصادي وتشجيع الصادرات والتي قامت بإعادة تعمير المشاريع المروية وتأهيلها والتحول من نظام الحساب المشترك إلى الحساب الفردي والذي يعطي المنتج حوافز تشجيعية لزيادة الإنتاج من نجاح البرنامج في زيادة إنتاج القطن وزيادة صادراته ، إلا أن عدم استقرار سياسة سعر الصرف وزيادة الضرائب للصادر والنمو البطئ في الصادرات السودانية كان من الأسباب التي أدت إلى تقلص حجم الصادرات ، أما انخفاضها في السنوات الأولى فيرجع إلى عدة أسباب أهمها ، تخفيض مساحة القطن ، زيادة مساحة الذرة الرفيعة والقمح في المشاريع المروية استجابة لسياسة الأمن الغذائي إلى جانب انخفاض صادرات الصمغ العربي الذي تم تخزينه بغرض المضاربة.([1])

المبحث الثاني: مناخ ومجالات وفرص الإستثمار الزراعي في السودان :

أزمة الغذاء العالمية التي ضربت معظم دول العالم وأدت إلى أرتفاعات غير مسبوقة في أسعار السلع الغذائية مع العجز في توفير الإمدادات المطلوبة ونقص في المخزون السلعي ، أدى إلى بحث العديد من الدول عن تأمين إحتياجاتها بطرق مختلفة .وفي المنطقة العربية اتجهت الأنظار إلى الدول الرئيسية التي ما زالت تمتلك إمكانيات وموارد زراعية لم يتم استغلالها بالشكل الإقتصادي الأمثل وبما يمكن أن يحقق جزء مهماً وأساسياً من احتياجات المنطقة من الغذاء إنها دولة السودان ولا غير

(1)وزارة التجارة الخارجية- مصدرسابق زكرة ص11

فمع توفر ما يقارب 85 مليون هكتار صالحة للزارعة و16 مليار متر مكعب من المياه النيلية وواحد ترليون من الأمطار وقرابة الـــ 17 مليون من العمال يجعل ذلك كله من السودان الملاذ الأول لهروب دول المنطقة للسودان لتأمين احتياجاتها المستقبلية من المحاصيل الزراعية بكافة أنواعها دون منازع. والحقيقة إن هذه فرصة تأريخية للسودان والعالم العربي على حدٍ سواء لبناء قاعدة زراعية صلبة تعود بالفائدة على السودان وعلى الدول العربية فأزمة الغذاء العالمية أوجدت فرصة تأريخية للسودان فينبغي للمستثمرين الزراعيين من دول المنطقة والوافدين من الدول العربية والأوروبية ينبغي على السودان إزالة العقبات والمعوقات لتسريع وتيرة استثمارهم في السودان وتعزيز الثقة فيها وتجنب أسباب تعثر بعض التجارب السابقة التي أوضح المستثمرين بعضاً منها مثل الإجراءات النظامية في تملك الأراضي الزراعية وتسريع تطبيقها ، وتعدد الرسوم المختلفة للخدمات بين الولايات واهمية تحديدها وتوحيدها والمساهمة في رفع مستوى البني التحتية للمناطق الزراعية.

والإرتفاع الكبير في اسعار الطاقة والخدمات وجعلها أكثر قدرة على المنافسة والحرص على توفير الأراضي الزراعية المناسبة ذات الميزة النسبية من حيث القرب من الخدمات وبينما يتم حجز الأراضي الأفضل والأقرب كما هي بيضاء دون استثمار منذ سنوات.

يعتبر السودان من أكبر الأقطار العربية والأفريقية مساحةً إذ تبلغ مساحته 788 مليون ميل مربع وهنالك العديد من المقومات والميزات المتوفرة في السودان والتي تشجع الإستثمارالزراعي فيه ونذكر منها: توفرالإمكانيات والموارد الطبيعية والأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة ، والموقع الجغرافي المميز للسودان ، وتتاح فرص ومجالات الإستثمار في قطاعات الإقتصاد المختلفة .[1]

أولاً:تطوير المناخ الإستثماري في السودان :

عملت الدولة على تطوير المناخ الإستثماري في السودان بشكل إيجابي خلال فترة التسعينيات وأكتملت في الفترة من 2000 – 2014م بإصدار قانون الإستثمار القومي 2013م ويؤكد هذا أتجاة العديد من المؤشرات المالية والنقدية والتجارية والإجتماعية في إطار سياسة التحرير الإقتصادي

(1)-مصدر سابق ذكرة ص9

الشامل للإقتصاد السوداني ، وترتب على ذلك المناخ الإيجابي تزايد عدد الشركات المحلية والأجنبية التي إستثمرت رؤوس أموالها في السودان ، وسعت الدولة إلى تحسين المناخ الإستثماري لأغراض

- زيادة الإنتاج الكلي في الإقتصاد السوداني .
- زيادة القدرة التنافسية للصادرات السودانية .
-المحافظة على إستقرار القيمة الحقيقية لرؤوس الأموال المستثمرة .
-تخفيض تكاليف الإنتاج خاصةً المدخلات المستوردة .

وعلى مستوى الإهتمام بإستثمارات القطاع الخاص ، سعت الحكومة إلى الإستفادة القصوى من الموارد المتوفرة في السودان وذلك بتوفير كل الميزات والتسهيلات والضمانات اللازمة لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وفي إطار مناخ إستثماري يمكن توفيرة من فترة لأخرى ، وفي هذا الصدد أصدرت الحكومة تطويراً لهذا الغرض قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل لسنة 2000م بمنح ميزات فيما يتعلق بحجم ومدى نجاح وأهمية المشروع الأتي.

- الإعفاء كلياً من الرسوم الجمركية على واردات المشروع فيما يتعلق بإحتياجاته من الآليات والمعدات والأجهزة والهياكل والمباني الجاهزة وقطع الغيار وغيرها .....إلخ .

تخصيص الأرض اللازمة للمشروع بالسعر الإستثماري التشجيعي كما يمنح القانون تسهيلات عديدة تتعلق بتحويل الأرباح وتكلفة التمويل الناتجة عن رأس المال الأجنبي والقروض التي أستوردت بها ، تخفيض النسبة اللازمة من عائدات صادراته إذا كان يعمل في مجال التصدير ، كما يسمح القانون للمستثمر بتصدير جزء من صادراته إذا كان ينتج للسوق المحلي .

إمتياز قانون الإستثمار السوداني [1]

- شمول القانون للإستثمارات بمختلف أنواعها ومعاملتها جميعا بنفس الإمتيازات
- مساواة القانون للمستثمر السوداني والأجنبي في الحقوق والواجبات والتسهيلات.
- مرونة القانون في الأجراءات الإدارية مع ثبات في القواعد والأسس .

(1)- وزارة الأستثمار-قانون تشجيع الأستثمار الزراعي لسنة 2003م ص3

– تقديم الضمانات اللازمة للسمتثمر لإعادة تصدير رأس المال الأجنبي والعربي المستثمر مع الأرباح الناتجه عن النشاط .

– تحديد سجل مختلفة ومعترف بها دولياً لفض النزاعات وحل الخلافات .

مجالات القانون : إن أي إستثمار يستوفي الشروط المطلوبة والقوانين يمكن أن يرخص له إذا كان في أحد الأوجه التي حددها القانون وهي :

– الصناعة والطاقة إستكشاف وإستخراج النفط والغاز والمعادن تحكمها أيضاً إتفاقيات خاصة.

– الزراعة والثروة الحيوانية بما في ذلك زراعة الأسماك وصيدها بالإضافة إلى السياحة والصحة.

كما أن القانون أعطى الصلاحية لمجلس الوزراء لإضافة مجالات أخرى إلى تلك المحددة في القانون لإعطاء المرونة الكافية للتجاوب مع إحتياجات السودان والإستثمار والمستثمر .

تساوي المستثمرين :

والقانون إذ يساوي بين المشاريع فهو أيضاً يساوي بين المستثمرين حيث يعامل المستثمر السوداني والمستثمر الأجنبي نفس المعاملة ، ويؤكد الإمتيازات والحقوق والواجبات المتعلقة بالإستثمار.

عناصر مناخ الإستثمار :

– الموارد الطبيعية والبشرية : السودان غني بموارده الطبيعية ويمتلك قاعدة بشرية مدربة وعمالة مميزة نسبياً لإنتاج السلع الغذائية للصادر والإستهلاك المحلي .

– الأوضاع السياسية :– إن أوضاع السودان السياسية اليوم مستقرة والحمد للة

وعلاقته مع الأشقاء العرب جيدة وجيرانه في إفريقيا أيضاً . وتولي الدولة إهتماماً خاصاً ونظرة إيجابية نحو الإستثمارات الأجنبية .

– السياسات الإقتصادية : تمكن السودان ومنذ أوائل السبعينات من تفعيل وتنفيذ سياسات مالية وإقتصادية أدت إلى التغيير الإقتصادي وإفتتاح مجال للقطاع الخاص ليضلع بدورة ليدفع عجلة الإنتاج ، وقد بدأت الدولة في الخروج التدريجي من الإستهلاك إلى الإنتاج والإهتمام بتنفيذ مشاريع البنيات الأساسية وتهيئة المناخ للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للإستثمارات في البلاد .

برنامج الإصلاح الإقتصادي :([1])

– تنمية الموارد الداخلية والخارجية وجذب الإستثمارات الخارجية وتطبيق وتحسين العلاقات مع مؤسسات التمويل الرسمي والخاص للمساعدة في تدفق التمويل المطلوب لدفع عملية الإقتصاد السوداني .

– دعم الدولة للمناشط الإستراتيجية لدفع حركة الإقتصاد وأهم هذه المناشط الصادرات الحيوانية والبستانية والصناعات الصغيرة والكهرباء مع تسريع خروج الدولة من النشاط الإنتاجي والخدمي بإنفاذ برامج الخصخصة وإنفاذ برنامج واسع لفك إحتكارات الدولة وإدخال شفافية ومرونة على القوانين التي تحكم الإنطلاق الإقتصادي في البلاد .

– إستمرار التركيز على الزراعة ومعالجة قضايا الإنتاج والتمويل في القطاع الزراعي بمعالجات جوهرية تنتهي في ألأتى:–

– إلغاء الضريبة إلى1 %على مجمل النشاط الزراعي .

– إلغاء كافة الضرائب الولائية والمحلية على المنتجات والمدخلات الزراعية (رسوم أسواق المحاصيل – القبانة ..... إلخ)

–عدم فرض أي رسوم على الزراعة أو رسوم على السلع العابرة .

–إعلان تخفيض الضريبة على شركات المساهمة الخاصة من العام المالي 2014م

–إدخال تعديلات ضريبية وقانونية لتشجيع حركة رأس المال تشمل معاملات الأصول المالية وتشجيع تحويل شركات المساهمات الخاصة إلى شركات مساهمة عامة في مجال الإصلاحات الجمركية ثم توسيع وتطبيق تعريف جديد للسلع الرأسمالية بتشجيع إستيراد السلع الرأسمالية ، كذلك إلغاء أو إجراء تخفيضات على الرسوم على بعض السلع والموارد وكذلك إلغاء الرسوم على الحواسيب(أجهزة الكمبيوتر)وملحقاتها في مجال الرسوم المصلحية تطبيق برنامج واسع ومستمرلتخفيض رسوم الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية والأهلية ويشمل المثال رسوم الموانئ وتحويلات الملكية ، التسجيلات ،

(1)-وزارة الأستثمار قانون تشجيع الاستثمار 1996م

التمويل المصرفي ، الترخيصات ، الجوازات التلفونات ، رسوم خدمات المحليات والمحافظات ، المياه .

في مجال الإجراءات المؤسسية تم إصدار قرارات قانونية وإدارية لشتجيع حركة المستثمرين والمواطنين المرتبطة بالعمل الإقتصادي الأمثل :

-إلغاء قرار العملة بالمطار .

-تيسير إجراءت التأشيرة للأجانب ورجال الأعمال .

- تسهيل ورود العمالة الماهرة والمتخصصة في المجالات الجديدة التي لا تتوفر كوادرها حالياً في السودان) التقنية- الإتصالات ..... إلخ) .

قانون تنمية الإستثمار الزراعي وتشجيعه 1976م : (1)

بما أن السودان قطر زراعي يعتمد في صادراته على المواد الخام الزراعية إلا أن 80% من النظام الزراعي في السودان يقوم على الزراعة التقليدية النظام التقني المخطط أوكل مهمة تنفيذ القانون المذكور لوزير الزراعة والأغذية والموارد الطبيعية .ومن أهداف القانون يشجع رأس المال الوطني والأجنبي للإستثمار في المجال الزراعي بغرض تحقيق أهداف خطة التنمية الزراعية إنتاج أكبر قدر من المنتجات والسلع الزراعية بغرض زيادة حصيلة البلاد من العملات الأجنبية ، هذا بالإضافة إلى تنويع الإنتاج الزراعي الذي يدعم الإقتصاد السوداني خطر الإعتماد على محصول لفترة واحدة فوق هذا وذلك هدف القانون إلى محاولة تنويع وإرتفاع دخل الفرد .

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل لسنة 2000م :

يهدف قانون الإستثمارالسوداني إلى تشجيع الإستثمار في المشاريع التي تحقق أهداف خطط التنمية والمبادرات الإستثمارية من قبل القطاع الخاص السواني وغير السوداني والقطاع التعاوني المختلط والعام يهدف إلى تشجيع الإستثمار في المجالات التالية :

-النشاط الزراعي والحيواني والنشاط الصناعي .

-نشاط الطاقة والتعدين والنقل والسياحة والإتصال .

(1)-وزارة الاستثمار-قانون تشجيع الاستثمار 2000م

-البنية التحتية والتخزين و الإسكان والمقاولات .

-البنيات الأساسية والخدمات الإقتصادية والخدمات الإدارية ، تقنية المعلومات وخدمات التعليم والصحة والمياه .

- الثقافة والإعلام ومشاريع إعادة التأهيل .

الإعفاءات والضمانات والإمتيازات:-

-إعفاء كامل للرسوم الجمركية للآليات الزراعية والمعدات والأجهزة ووسائل النقل والحركة اللازمة لقيام المشروع .

- الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة تصل إلى عشرة سنوات للمشاريع الإستراتيجية إبتداءً من بداية الإنتاج .

- الإعفاء من ضريبة الصادرات على السلع الزراعية المنتجة من المشروع ، ومنح المشروع الأرض اللازمة مجاناً أو بالسعر التشجيعي .

عدم التأميم أو المصادره:عدم تأميم أو مصادرة المشروع أو نزع ملكية عقاراته وعدم الحجز على أموال المشروع أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ عليها إلا بأمر قضائي ، كذلك إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع أصلاً أو تصفيته أو التصرف فيه وذلك بالعملية التي إستورد بها . كذلك يكفل القانون تحويل الأرباح وتكلفة التمويل على رأس المال .

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م – تعديل 2003م[1]:

قانون تشجيع الإستثمار لسنة 1999م تعديل 2003م ثم المعدل 2003م ، إن هذا القانون منح ميزات محفزة ومشجعة للإستثمار في السودان دون تفريق بين المستثمر الأجنبي والوطني لقد برزت الحاجة إلى توحيد سلطة إتخاذ القرار بشأن الإستثمار رغبةً في أن تكون هنالك جهة واحدة تشرف على الإستثمار لتضع القرارات والسياسات الخاصة به وتعمل على تنشيط إجراءاته ومتابعة تنفيذ المشروعات الإستثمارية ويوفر مناخاً إستثمارياً متاحاً وملائماً ، ويؤمن الإستفادة المثلى من الميزات الممنوحة .

---

(1)---المصدر السابق

إن التجارب العملية أظهرت بعض الصعوبات التي واجهت هذه الجهات في القيام بدورها على أكمل وجه ومن هذه الصعوبات :

- إنعدام التعاون بين الجهات المعنية بالإستثمار والوزارات المختصة وتضارب الإختتصاصات .
- عدم الإستقرار الذي ظلت تعانيه هذه الجهات منذ إنشائها وإختلاف مسميات الجهات الإدارية .
- قصور إمكانيات هذه الجهة من العددية والفنية وقلة الإمكانيات المتاحة لهذه الأجهزة ومتابعة تنفيذ المشروعات المصدقة . لذلك برزت ضرورة إنشاء وزارة خاصة بالإستثمار وأكثر كفاءة وفعالية لتطبيق قوانين الإستثمار وذلك بهدف التوصل إلى الآتي
- خلق كيان موحد للإستثمار أكثر كفاءة وفعالية .
- إسناد أمر الإستثمار إلى وزارة الإستثمار إلى وزارة وزير متفرع .
- إنهاء التضارب بين الوزارات المختلفة وخلق جهة مركزية للإستثمار .

هنالك عدة حلول ومقترحات يجب توفرها من أجل تنشيط وتطوير المناخ الإستثماري وفقاً لقانون 1999م المعدل 2003م وهي :

1- النافذة الواحدة : من أهم أهدافها تسريع وتسهيل الإجراءات الإدارية المتبعة للحصول على التراخيص المطلوبة من قبل الإدارات المختلفة .

خدمات النافذة الواحدة :

- الحصول عل الموافقة المبدئية من الوزارات المختلفة .
- تأسيس الشركة أو الإسم التجاري .

-التخلص الجمركي للوارات .

- تخصيص الأراضي الزراعية اللازمة للمشروعات .

قانون تشجيع الإستثمار القومي لسنة 2013 : [1] عملاً بأحكام المادة 109 (1) من دستور جمهورية السودان الإنتقالي لسنة 2005م أصدر رئيس الجمهورية المرسوم المؤقت بإسم قانون تشجيع الإستثمار لسنة 2013م ويعمل به من تاريخ التوقيع عليه .

---

(1) قانون الأستثمار القومي 2013م ص33

يلغي هذا القانون قانون تشجيع القانون لسنة 1999م وتظل جميع اللوائح والأوامر والقرارات والتراخيص والمزايا والضمانات والإعفاءات التي صدرت والإعفاءات التي أتخذت بموجب أحكام القانون االمذكور في البند (1) سارية إلى أن تلغى أو تعدل بموجب أحكام هذا القانون .

يطبق هذا القانون بالقدر الذي يحقق أهدافه على ألا تخل أحكامه بالمزايا والإعفاءات والضمانات المقررة للمشاريع القائمة وقت العمل بهذا القانون .

أهداف هذا القانون

يهدف هذا القانون إلى تشجيع الإستثمار في المشاريع التي تحقق الأهداف الإستراتيجية القومية وخطط التنمية والمبادرات الإستثمارية من قبل القطاع الخاص السوداني وغير السوداني والقطاع التعاوني والعام وإعادة التأهيل والتوسع في المشاريع الإستثمارية .

مجالات هذا القانون :

الإستثمار عل المستوى القومي لتحقيق أهداف التنمية والإستثمار في المجالات المختلفة الأجنبي والسوداني .

النافذة الواحدة ومهام الوزارات المختصة :

ينشأ بالجهاز نظام النافذة الواحدة بعضوية مفوضي الوزارات المختصة والجهات ذات الصلة بالإستثمار .

يعتبر الأشخاص المفوضين الذين يمثلون الوزارات المختصة ، والجهات ذات الصلة بالإستثمار مفوضين تفويضاً كاملاً من الجهات التي يمثلونها وتكون لهم ذات الإختصاصات والسلطات الممنوحة لتلك الجهات .

على الجهات التي تتولى شؤون الإستثمار بالولايات إنشاء نظام النافذة الواحدة على نسق النافذة الواحدة .

الإعفاءات والإمتيازات للمشروع الإستثماري الإستراتيجي : [1]

– يعتبر المشروع إستراتيجي إذا توفرت فيه أياً من الشروط حسبما تحدد اللوائح .

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة : بعض واردات المشاريع من التجهيزات الرأسمالية على القيمة المضافة وفق القائمة المعتمدة .

–الإعفاءات من الرسوم الجمركية :

– الرسوم الجمركية على التجهيزات الرأسمالية التي لم ترد في التعريفة الجمركية ، وذلك بالتنسيق مع الوزارات المختصة علىى أن يكون الإعفاء للمشروعلولائي بتوصية من الوزيرالمختص

– الرسوم الجمركية للوسائل النقل وذلك بإستثناء العربات الإدارية (الصوالين – البكاسي)

– تخضع مدخلات الإنتاج للمشاريع الإستثمارية والتي لم ترد في التعريفة الجمركية لذات فئة الرسوم الواردة على مدخلات الإنتاج في التعريفة الجمركية وفقاً لما تحدده اللوائح .

– مسح وتحديد الأراضي المخصصة للمشاريع القومية .

يجب أن يخصص الجهاز الإستثماري الأراضي اللازمة لقيام المشروع الإستثماري القومي والإستراتيجي بالسعر التشجيعي وذلك بالتنسيق مع جهات الولايات .

ضمانات وتسهيلات الإستثمار: [2]:

– يتمتع المشروع القائم وفقاً لأحكام هذا القانون بالضمانات والتسهيلات الآتية :

. عدم التأميم والمصادرة أو الحجز أو الإستيلاء على أصول المشروع .

. عدم الحجز على أموال المشروع أو مصادرتها أو تجميدها .

. إعادة تحويل المال المستثمر في حالة عدم تنفيذ المشروع .

. إعادة تصدير أو بيع أو التنازل عن الآلات أو المعدات وفقاً لقانون الإستثمار القومي بالتعاون والتنسيق مع الوزارات المختصة والولايات وفقاً للسياسات والموجهات العامة للإستثمار وترفع للمجلس لإجازتها .

---

[1] (1) - المصدر السابق ص34

(1)- المصدر نفسه ص35

إنشاء المحاكم المختصة والمتخصصة :ينشئ رئيس القضاء محكمة متخصصة للنظر بالدعاوى الخاصة بالإستثمار وفقاً لقانون الإستثمار القومي 2013م .إنشاء نيابات متخصصة ينشئ وزير العدل نيابات متخصصة للمخالفات الخاصة بالإستثمار .

1/ فرص ومجالات الإستثمار الزراعي في السودان: [1]

هنالك قطاعين أساسين تتوفر فيهما فرص الإستثمار المستقبلية :

القطاع المروي الحديث : يعتمد على الري من مياة النيل وروافدة بصورة أساسية والأنهار والأودية الموسمية بجانب مصادر الري من المياة الجوفية .

تقدر المساحة المتاحة للإستثمار بهذا القطاع في حدود مليون هكتار من الأراضي الطينية الخصبة حيث تتاح لها مياة الري الصناعي سواءً من الطلمبات من النيل الرئيسي وروافدة أو عن طريق السدود الترابية للإستفادة من المياة الموسمية وبجانب ذلك إستقلال المياة الجوفية عن طريق الآبار الإرتوازية (40– 100) متر وإدخال نظام الري المحوري والري بالتنقيط .تشير الإحصاءات والدراسات للإنتاج الزراعي الحالي أن السودان له ميزات نسبية عالية في إنتاج جملة من المحاصيل الحقلية والمستديمة بالقطاع المروي يمكن تحديد أهمها في الآتي :

– الحبوب الزيتية : للسودان ميزات نسبية عالية في إنتاج الفول السوداني (فستق الحقل) والسمسم وزهرة الشمس لملائمة المناخات وقلة تكاليف الإنتاج .

– الذرة الرفيعة : تمكن السودان من إستنباط عينات عالية الإنتاجية تصل في متوسطها إلى 2,5 طن هكتار وذلك بإضافة الأسمدة وإستعمال التقاوى المحسنة ، زيادة على ذلك فإن الذرة الرفيعة تعتبر من المحاصيل التي يمتلك السودان في إنتاجها تجارب وخبرة عالية خاصةً إنها المحصول الغذائي لسكان الريف .

– الذرة الشامية : رغم أن السودان له تجربة حديثة في إنتاج هذا المحصول تجارياً فقد تمكن السودان من إستجلاب عينات مفتوحة (جيز 21) من جمهورية مصر العربية ، (ومجتمع 45) وهي عينة صفراء وقد حققت إنتاجية عالية مما شجع السودان من إستيراد الهجين من جنوب إفريقيا وقد وصلت

([1]) المصدر نفسة ص38

إنتاجية الفدان في القطاع المروي 3 طن / هكتار من العينات المفتوحة ، و3,5 طن هكتار من الهجين وهي إنتاجية مشجعة غير أن الميزة النسبية للسودان تتمل في ملائمة المناخ لزراعته ووجود الأراضي الطينية الخصبة ووفرة مياه الري من الممكن زراعة مساحة كبيرة تصل مساحتها إلى 100 ألف هكتار ويكون إنتاجها هذا للتصدير .

– الأرز : إن الطلب المتزايد على هذا المحصول على مستوى دول الكوميسا والدول العربية يعطي هذا المحصول أهمية خاصة للإستثمار خاصةً وأن السودان لديه أودية ومنخفضات (خيران) بولاية النيل الأبيض تصل مساحتها إلى 35 ألف هكتار تغمر سنوياً بمياه النيل الأبيض وقد تم إعداد مساحة 3 ألف هكتار لمساحة هذا المحصول وحققت إنتاجية عالية بلغت (4 – 5) طن / هكتار.

وتقوم فكرة الإستثمار على إقامة السدود الترابية لحجز مياه الفيضانات ومن ثم إستغلالها في زراعة الأرز المعروف (upland rise) هذا بجانب مواقع أخرى عديدة في الولايات

وتشير التقديرات الأولية في إنتاج هذا المحصول إلى أن السودان يمكنه إنتاج (165 ألف طن) أرز سنوياً يقدر المتاح منها للصادر في حدود (150 ألف طن)

– القوار: محصول بقولي دخل السودان حديثاً وأثبت نجاحاً كبيراً مما يدفع القطاع الخاص السوداني لإنشاء مصنع لعمليات فرز أجزاء حبة القوار والمتمثلة في الجزء الخارجي وهي عليقة للحيوان والجزء الأوسط هو عبارة عن صغ القوار ، أما الجزء الداخلي فهو في شكل بذرة تدخل في صناعة خبز الذرة الرفيعة بجانب إستعمالات أخرى لهذا المحصول .

يعتبر هذا المحصول مربح وله أسواق رائجة خاصةً في الدول الأفريقية التي لا تصلح أراضيها و مناخها لزراعة القمح .

الإستثمار البستاني :([1]):

يمتاز السودان بأن معظم أراضيه وسطية وحتى الحدود الإثيوبية جنوباً وشرقاً تصلح مناخاتها لزراعة مجموعة كبيرة من المحاصيل البستانية ويمكن تقسيمها على النحو التالي :–

(1)-وزارة الزراعة -فرص الاستثمار الزراعي في السودان- مطبعة وزارة الزراعة 2013م ص3

– المناطق غزيرة الأمطار : تجود فيها زراعة النخيل والباباي والمانجو والجوافة حيث أن أراضيها طينية عالية الخصوبة ومعظمها لم يستغل وهي على طول ضفاف النيل الأزرق الذي يؤمن ري دائم لها بعد فصل الأمطار .

– المناطق متوسطة الأمطار : شمالاً وتصلح لمجموعة من محاصيل الفاكهة وعلى رأسها المانجو والفريب فروت والموز حيث أن أراضيها طينية خفيفة تمتد على طول النيل الأزرق ومناطق سوبا وسنار وحتى جنوب ولأية الجزيرة .

بينما تجود محاصيل البساتين بصورة رئيسية بولايتي نهر النيل والشمالية حيث تصلح مناخاتها لزراعة التمور " النخيل " والموالح والقريب فروت والمانجو ، كما تجود في هذه الأراضي زراعة مجموعة من الخضروات والبقوليات والبطاطس والشمام ، وذلك لبرودة فصل الشتاء وطوله .

هنالك مناطق في السودان متخصصة في إنتاج فواكه معينة مثل منطقة أبوجبيهة

بغرب السودان (ولاية جنوب كردفان) فهي مشهورة بإنتاج المانجو والجوافة وتزرع على ضفاف الوديان الخصبة مستفيدة من المياه الجوفية ذات الأعناق الضحلة

كذلك منطقة جبل مرة ولها طقس البحر الأبيض المتوسط فتجود فيها زراعة المانجو ، القريب فروت والبطاطس والبصل وغيرها من الفواكه .

إن مجال الإنتاج البستاني يعتبر من المجالات الواعدة وله أسواق متنوعة على المستوى الأفريقي والعربي والأروبي خاصةً إن معظم الإنتاج البستاني يكون متاحاً في فصل الشتاء حيث نجد أن القارة الأروبية يكسوها الجليد في فصل الشتاء لهذا فإن السودان له ميزات نسبية في الإنتاج البستاني .

القطاع المطري الآلي) : ([1])

تقوم فكرة هذا الإستثمار والذي بدأ منذ الأربعينات على إستقلال السهول الطينية الوسطى في السودان وللتي تصل في جملتها إلى أكثر من 20 مليون هكتار وتستقبل معدلات أمطار سنوية تتراوح في المتوسط بين (400 – 700) ملم وهي معدلات كافية لإنجاح زراعة مجموعة من المحاصيل الحقلية الهامة . يمتلك السودان ثلاثة مواقع رئيسية لهذا النمط الإنتاجي والذي يتسم بقلة التكلفة الرأسمالية هذه المناطق هي

(2) – المصدر نفسة ص22

- شرق السودان:

منطقة القضارف حيث تجود زراعة الذرة الرفيعة والسمسم والقوار وتشتهر المنطقة بإنتاج السمسم الأبيض قليل المرارة والذي يصلح لمجموعة من الصناعات الغذائية.

- منطقة جنوب كردفان : هبيلة وهي سهول طينية خصبة ومنبسطة تصل معدلات هطول الأمطار فيها إلى (500 – 700) ملم وتجود فيها محاصيل الذرة الرفيعة والسمسم والقوار والقطن وما زالت فرص الإستثمار فيها بمساحات واسعة ومتاحة .

- منطقة النيل الأزرق :

مدينة الدمازين وما حولها وهي أراضي طينية ثقيلة تصل معدلات الأمطار السنوية فيها إلى أكثر من 750 ملم وتصلح لزراعة الذرة الرفيعة والسمسم وزهرة الشمس والقوار وتوجد فيها الآن مساحات واسعة شاسعة .

إن التقنيات المستعملة الآن تعتمد على الميكنة الكاملة من تحضير الأرض وإلى الحصاد غير أن محصول السمسم ما زالت تواجهه مشكلة تشتت البذور عند النضج غير أن السودان قد تغلب على هذه المشكلة بدرجة جيدة من خلال إستنباط عينات تتفتح قرونها بعد (2 – 3) أسابيع من تاريخ نضجها.

محور الخدمات الزراعية وحفريات الري:

إن السودان يستغل سنوياً مساحات شاسعة بالمحاصيل تصل جملتها إلى 2 مليون هكتار وهي بالتالي تحتاج إلى حزم خدمية عديدة تحددها نوعيية التقنيات الزراعية الممارسة سوء في أعداد الأرض الزراعية ، سبل الري ، الحصاد أو عمليات ما بعد الحصاد بجانب الكميات الكبيرة اللازم توفرها سنوياً من المدخلات الزراعية (أسمدة ، مبيدات ، جوالات فارغة ، بذور محسنة) بجانب خدمات إعداد المحاصيل للأسواق الخارجية والداخية .أما بالنسبة لمصادر الري فإن السودان يعتمد على الري بالقنوات المفتوحة وهي تحتاج لنظافة سنوياً من الطمي والأعشاب مما يستوجب توفير مجموعة من آليات ومعدات الري المعروفة من كراكات ، شيولات ، لودرات ، بلدوزرات ، بوكلينات ههذا المجال الهم ما زالت فرص الإستثمار فيه قليلة ولم تصل إلى تحقيق% 40 من الطلب لهذه الخدمات الهامة .

الإستثمار في التصنيع الزراعي :

إن إستراتيجية التصنيع الزراعي في السودان مرتكز على المنتجات الزراعية الهائلة المنتجة داخل البلاد وذلك حتى توظف هذه الطاقة الإنتاجية العالية لتحقيق الطفرة اللصناعية المنشودة .

أهم مجالات الإستثمار في التصنيع الزراعي تتمثل في الآتي :

- التوسع في صناعة السكر ومخلفاته ، والتوسع في صناعة تعليب الخضر والفاكهة
- التوسع في زراعة الحبوب الزيتية لمقابلة إحتياجات الصناعة الحالية والمستقبلي .
- التوسع في مصانع تجفيف البصل والكركدي. [1]

المبحث الثالث: معوقات ومحددات وسياسات الإستثمار الزراعي في السودان.

مقـــدمة :

يتمتع السودان بإتساع الرقعة الصالحة للإستثمار الزراعي ، ولكن محددات ومعوقات عديدة تحول دون إستغلال تلك الرقعة الصالحة للإستثمار على الوجه الأكمل وتستوجب بذل جهد خاص لمعالجتها قبل التمدد في المزيد من الأراضي الصالحة ، ويمكن تقسيم تلك المعوقات إلى معوقات طبيعية وتقنية ومؤسسية وإقتصادية .

1- المعوقات الطبيعية [2]:

تتمثل في المشاكل المرتبطة بالتربة والماء والمناخ .

- الأراضي الزراعية :تتعرض الأراضي الزراعية في شمال ووسط السودان إلى الزحف الصحراي نتيجة للرعي الجائر ولقطع الأشجار ، وهي أراضي مهمه لإنتاج الحبوب والسلع الغذائية ، كالذرة والدخن والحبوب الزيتية والفول السوداني والسمسم والمحاصيل الأخرى كالبطاطس والكركدي وغيرها . وهذا يتطلب حماية تلك المناطق وإخضاعها لإعادة إستزراع وتشجير وتنظيم دورات الرعي وضبطه مع تحجيم القطيع الدوري وفق الطاقة الإستيعابية للمرعى .وهنالك أراضي القيزان وهي شبه رملية ومن شأن إستخدام الآليات والجرارات أن يحرك سكونها ويجعلها عرضة للإنحراف

(1)- وزارة الزراعة والغابات –تقاريرمختلفة عن معوقات ومشاكل الزراعة خلال الفترة2014-1994م

[2](1) وزارة الموارد المائية - ادارة المخزون المائي-التقارير السنوية الدورية

، وهذا يستوجب إستنباط وسيلة لإستخدام أراضي القوز وتكثيف الإستيطان في تلك المنطقة ، كذلك فقد ساعد قطع الأشجار على ضفاف النيل الأزرق على هدم الشواطئ ، مما قد يؤثر ذلك على مجرى النيل ومساحة الجروف فيخلق مشاكل ونزاعات عديدة بين الزراع .

– مصادر المياه : يتميز السودان بكميات وافرة من الأمطار والمياه السطحية والجوفية . تسقط الامطار في معظم أجزاء السوداان صيفاً ويتواصل الهطول في بعض الولايات كجنوب كردفان وجنوب دارفور والنيل الأزرق لأكثر من 5 أشهر .

أما في ساحل البحر الأحمر فتسقط الأمطار شتاءً ، ونظراً لتملح التربة وضعف الهطول فإن مياه الأمطار لا تستغل إلا في بعض الأودية ويعتبر الماء عنصراً حاسماً في توفير المرعى وفي تغذية الخزان الجوفي . ونجد أن90 % من المساحة المزروعة في السودان تزرع بالأمطار وخاصةً الحبوب الزيتية والحبوب الغذائية وتوفير المرعى وتنمية الغابات وتقنية الخزانات الجوفية ولكن نظرا لتباين كمية الأمطار من عام لآخر وتباين توزيعها خلال الموسم مع عدم إتباع الأساليب التي تحافظ على رطوبة التربة فإن المساحة المزروعة والإنتاجية

وخاصةً المحاصيل الحولية ، تتباين من موسم لآخر وتزيد من المخاطر المرتبطة بالإنتاج المطري ولما كان موعد الزراعة يتوقف على نزول الأمطار فإن تأخير هطول الأمطار يضعف الزراعة إذ تتم الزراعة بعد الوقت الأمثل المحدد من قبل هيئة البحوث الزراعية مما يقود لتدني الإنتاجية فترتفع تكلفة الإنتاج ، ولا بد من الإشارة إلى أن إتساع رقعة البلاد يساعد على توزيع مناطق الإنتاج في مناطق مختلفة ، حتى إذا ضعف هطول الأمطار وفي مواقع ، وانتظم في مواقع أخرى ، فإن من شأن ذلك أن يؤمن الإنتاج المطلوب لتحقيق الامن الغذائي ، وفي الموسم 2012 – 2013م ساعد إنتظام الأمطار في معظم الولايات وخاصةً ولايات النيل الأبيض والأزرق وسنار والقضارف ، في تحقيق إنتاج وفير ساعد على تغطية الفجوة الكبيرة التي حدثت بسبب الهطول في الأعوام الماضية .ومن ناحية أخرى فإن البلاد تملك رصيد كبير من ماء الأنهار والماء الجوفي وفي سبيل الإستفادة من تلك المياه وجهت إستثمارات ضخمة لشييد الخزانات وومنشآت الري لتوفير الطاقة الرافعة ، فتم تشييد خزان سد مروي وتعلية الروصيرص وستيت وأعالي عطبرة .

3 /الظروف المناخية :ساعد وجود معظم الأراضي الزرعية في المناطق المدارية الحارة صيفاً والدافئة شتاءً . ساعد في التوسع في إنتاج المحاصيل االصيفية كالذرة والدخن والحبوب الزيتية كالفول السوداني ن السمسم ، زهرة الشمس . مع تحديد المساحات المخصصة للمحاصيل الشتوية التي تتطلب مناخ معتدل مناخ البحر الأبيض المتوسط ومع ذلك فإن علماء هيئة البحوث الزراعية يجهدون أنفسهم لإستنباط عينات من القمح والبقوليات تناسب طقس السودان ، فقد حققوا في ذلك إنجازات رائعة شهد بها المنظمات الدولية . ومن ناحية أخرى وجود الشتاء الدافئ في الأشهر التي تغطي فيها الثلوج أقطار الإتحاد الأروبي يساعد السودان على التوسع في إنتاج المحاصيل البستانية مثل الخضر والفاكهة بغرض التصدير .

2 – المعوقات التقنية:[1]

تتصف الزراعة في السودان في الوقت الحاضر ، ويدرج السودان في قائمة الدول الأقل نمواً في هذا الشأن من قبل منظمات الأمم المتحدة المتخصصة . يعود بعض الإخفاق للظروف المناخية وطبيعة مواسم الأمطار ، وضعف إدارة الري ويعود كذلك إلي قصور الخدمات الزراعية كالبحوث ، الإرشاد ، الميكنة ووقاية النباتات ، والسبب في ذلك هو قصور الموارد وضعف التمويل ومن ثم ضعف إستخدام المدخلات الزراعية كالبذور المحسنة والأسمدة والمكافحة وغير ذلك .

.عدم تطور خدمات التربة :تتسم عمليات خدمة التربة للزراعة بالقصور وخاصةً في مناطق الزراعة الآلية المطرية ، ومن ثم تتم نفس الممارسة لحراثة التربة بنفس الآلية (الدسكي العريض) رغم تباين التربة في المواقع المختلفة للزراعة الآلية وفي الولايات المختلفة ولا تتوفر بعد الدراسات الكافية لتحديد أنسب الطرق لإنتاج المحاصيل الحقلية تحت الظروف البيئية المتباينة . لا تتوفر دراسات علمية كافية أو نتائج محددة فيما يتعلق بنوع المحاريث وقوة الجرار لكل منطقة . ومن ثم تحديد عملية الحرث المطلوبة ، وموعد الحرث ، وعدد مرات الحرث ، وغير ذلك من الأمور التقنية المرتبطة بخدمة التربة او العمليات الإنتاجية للمحاصيل المختلفة .

(1)-سليمان سيد أحمد السيد- الزراعة وتحديات العولمة أغسطس 2013م طبعة أولي مطبعة العملة السودانية

لقد بدأ نشاط محمود في كل هذه الجبهات في الخمسينات في محطة توزي التي أنشأت لتطوير الزراعة الآلية .

ولكن تحولت المحطة في منتصف الستينات لأبي نعامه لتوحيد الجهود البحثية في القطاعين المروي والمطري ، واجهت المحطة الجديدة مشاكل عديدة وتقلص دورها البحثي ، وشهدت سبعينيات القرن المنصرم تشييد مركز سمسم في ولاية القضارف بدعم أجنبي ليقوم بالبحوث المتعلقة بالميكنة الزراعية والتي تعتبر أضعف حلقات البحث الزراعي ومع توقف الدعم الأجنبي ، ثم تبنى سياسات التحرير وحل هيئة الزراعة الآلية مع مطلع الستينات من القرن المنصرم ن جهد العمل في المركز ، وترك أمر تطوير الميكنة للنشاط الفردي ، ثم هناك القصور في خدمات الإشاد الزراعي من حيث توصيل المعلومات المتاحة للزراع للإلتزام بها ومن ذلك موعد الزراعة الأمثل وخاصةً في وسط شمال البلاد حيث يتميز الموسم الزراعي بالقصر . ففي المناطق المطرية ينتظر المنتجون بدء الأمطار لحراثة الأرض وزراعتها وقد تتأخر الزراعة تبعاً لتأخر الموسم ويؤثر ذلك لاحقاً على الإنتاجية ، وفي الموسم الشتوي ينتظر الزراع عادةً المياه الباردة أو الشهر هاتور لزراعة القمح والبقوليات وبذلك يضع وقت أمثل للزراعة ، وقد يحل الصيف أو ترتفع درجات الحرارة مبكراً في فبراير فينضج الزرع قبل أن يستوي ويكتمل نوم الحبوب . ومن ناحية أخرى فإن صغر الحيازات ن وخاصةص في ولايتي الشمالية ونهر النيل ، لم يشجع في الماضي على إستخدام الميكنة ولا يزال القمح يزرع بالأيدي في مساحات واسعة ، [1]

ثم يقطع بالأيدي ، قبل أن يغزى في الدراسة وفي ذلك إهدار كبير للجهد ومضاعفة التكلفة .

_ضعف خدمات الميكنة الزراعية :: تتسم الزراعة في السودان بضعف إستخدام الآلات الزراعية وإذا صرف النظر عن القطاع التقليدي حيث تستخدم الآلات اليدوية كالطورية والنجامة فإن المنتجين في مناطق الزراعة الآلية يستخدمون جراراً واحداً لكل ألف وخمسمائة فدان بينما تستخدم الدول المتطورة جراراً واحداً لكل مائة وعشرين فدان وتبالغ الدول الصناعية وتبالغ الدول الصناعية بإستخدام جرار لكل 25 فداناً .

(1)-المرجع السابق-ص3

أما في المؤسسات القومية حيث لا يملك الزراع آليات خاصة بهم يتم الإعتماد على تأجير خدمة الحرث من القطاع الخاص كشركات أو أفراد ، وتتم المقاولة لإكمال الحرث في فترات وجيزة . وبما ان أغلب اصحاب الجرارت من القطاع الخاص لايوظفون عمالة دائمة فإنهم يعتمدون على سائقي العربات والشاحنات لتشغيل الجرارات خلال الموسم . وبالنظر لقلة خبرة السائقين بالآليات وبضبطها وفق الأعماق المطلوبة وبجهل الزراع بالآليات وكفاءة إستخدامها فإن عمليات الحرث تتم بشكل من الأشكال دون التدقيق لتوفير المطلوب للمحصول المعين . وكما هو معلوم فإن القمح يختلف من الذرة كما يختلف كل منهما عن القطن . وأما من النواحالفنية_

لا يتوفر العدد الكافي من المهندسين والفنيين لدى المؤسسات جميعها للقيام بدور الإشراف والمتابعة ولإرشاد مما يستوجب وضع سياسة متكاملة للميكنة الزراعية ، ووضع خطة متدرجة لميكنة كل العمليات الزراعية ، وتوفير الكوادر المهنية والفنية المخصصة وتدعيم خدمات البحوث والإرشاد ومن حيث التدبير أن مصانع جياد (جنوب الخرطوم)تقوم بدور كبير في تصنيع الآليات الزراعية والجرارات وهذا يهيئ فرصة كبيرة لوضع إستراتيجية لميكنة كل العمليات الزراعية من خلال جرارات وآليات ومعدات تتناسب مع ظروف البلاد وفق توصيات علماء الهندسة الزراعية ما لم تتم حل مشكلة ضعف خدمات الميكنة الزراعية سوف تصبح أكبر محدد للإستثمار الزراعي .

– ضعف إستخدام البذور والأصناف المحسنة :

كانت توجد بالمؤسسات القومية الزراعية إدارات لإكثار البذور المحسنة من القطن والقمح والفول السوداني ولكن مع تصاعد الأزمة الإقتصادية فقدت الإدارات الإمكانيات الكافية والعدد المطلوب من الكوادر المخصصة لمواكبة التطور المضطرد في إستنباط الأصناف والبذور المحسنة ، [1]

وبدلاص من إعطائها إهتماماً كبيراً وإعادة هيكلتها لتعمل على أسس تجارية خصخصتها ، ولكن البديل الخاص لم يكن قدر التحدي مما إضطرت االبلاد لإستيراد التقاوي من الخارج . كان الأمر يختلف بالنسبة لمناطق الزراعة الآلية المطرية والقطاع التقليدي والمشاريع المروية خارج نطاق المؤسسات القومية ويعود السبب في ذلك أولاً لعدم وجود مراكز بحوث لإستنباط الأصناف الجديدة

(1)- المرجع نفسه- ص4

والبذور المحسنة . وخاصةً في المناطق الطرفية كما لم تتوفر المؤسسات والوكالات الخاصة التي تقوم الإكثار، وكان الوعي بإستخدام البذور المحسنة محصوراً في أوساط معينة ولم يصبح رأياً عاماً في كل الولايات ، ظل أصحاب المشاريع وصغار الزراع القطاع التقليدي يعتمدون على مخزونهم من الحبوب من إنتاج العام المنصرم ، أو على ما تجود به المنظمات كالفاو ، وجاء إنشاء الشركة العربية لإنتاج البذوربرأس مال قدره 12 مليون دولار لسد هذه الثغرة وقد بدأت نشاطها بالفعل في الموسم 1997–1998م كما توجد شركة بيونير ، وهنالك بعض الافراد ممن أخذوا يتخصصون في إنتاج التقاوي .وتتجه وزارات الزراعة في الولايات لإنشاء إدارات خاصة لإكثار البذور مما قد يساعد على توفير البذور المطلوبة بكل المناطق ، ولكن بالنظر لإرتفاع أسعار البذور المحسنة وضعف القناعة لدى صغار الزراع بجدوى إستخدامها الفارق المقدر لأسعارها بالمقارنة لما يتم الإحتفاظ به من بذور محسنة مخزنة ، وفي ظل ضعف خدمات التمويل هنالك حاجة لأن تعتمد الحكومة لدعم إستخدام البذور المحسنة لتشجيع الزراع لإستخدامها ، ومن ثم زيادة العائد والدخل القومي ، ومن شأن ذلك أن يحقق إستقراراً في سوق البذور المحسنة حتى لا تخسر الشركات الخاصة التي تقوم بالإنتاج فتضطر بالإنسحاب من النشاط الحيوي قبل أن يستقر منهجاص وممارسة عامة.

– ضعف نسب إستخدام الأسمدة [1]:

كانت الحكومة وقبل سياسات التحرير تهتم بتوفير الأسمدة المطلوبة للمحاصيل المزروعة في المؤسسات الزراعية القومية بحكم المسؤولية القومية ، وكانت إدارات المؤسسات تعمل وفق توصيات هيئة البحوث الزراعية ، وتقوم بتسلم الأسمدة المطلوبة وبالكميات المحددة ، وفق توصيات هيئة البحوث الزراعية للمزارعين في مواقع الإنتاج المختلفة وبما انه لا تتوفر ميكنة متكاملة لتغذية التربة بالاسمدة فإن مهمة نثر الأسمدة متروكة بشكل كامل للزراع خارج المؤسسات القومية إن رغبوا ذلك وإن لم تضطرهم الظروف للتعامل مع الأسمدة بشكل مغاير ، وهنا تتدخل الظروف الإقتصادية لتؤثر على خدمات التسميد ومع ذلك فإن الأسمدة تستورد بتكلفة عالية في ظل تعويم العملة المحلية ولا يحصل عليها المزارعين خارج المؤسسات القومية لعدم توفرها في الأسواق ، وبما أنه لا تتوفر

(1)- المرجع السابق ص5

للزراع في المؤسسات القومية خدمات إئتمانية لتوفير السيولة المطلوبة للصرف على العمليات الزراعية ولسد الإحتياجات الإستهلاكية للزراع ولأسرهم ففيلجأ بعضهم إلى بيع بعض ما يليه من أسمدة لصغار التجار في القرى المجاورة وبأسعار أدنى بكثير من التكلفة المقدرة من
قلبل المؤسسات . وهنا يخسر زراع المؤسسات ثلاثة مرات نتيجة مرة للسعر مرات بين ما يقيد حسابهم كدين مطلوب السداد ، وبينما يحصلون عليه ومرة لتدني إنتاجية المحاصيل التي لاتجد الجرعة المقدرة من الأسمدة ، ومرة ثالثة بتدهور خصوبة الأرض ، هذه الممارسة ظلت عبر السنين تعيق تطور المؤسسات الزراعية ، ولا بد من حلها عن طريق ميكنة إستخدام الأسمدة ، مع المتابعة والإشراف من قبل الإدارت الفنية ، لرفع الإنتاجية وزيادة عائد المزارعين
هناك الحاجة لتوفير الخدمات الإئتمانية حتى يحصل المزراع على كل إحتياجاته دون الإضرار نشاطه الزراعي ومن المأمول بعد التوسع في عمليات التعدين وفي إستخراج البترول وتصنيع منتجاته فضلاً عن حصيلة صادر البترول المحلي والمنقول من دولة الجنوب . إن توجيه الموارد الكافية
محلياً لإحداث إستقرار في إنتاجها وأسعارها فيسهل التعامل معها بشكل أوسع .لا تستخدم الأسمدة في كل القطاع المطري :

- لعدم توفر المعلومات الفنية الكافية عن أنواع الأسمدة والمعدلات المناسبة للمحاصيل المختلفة ، وعن مواعيد طرق إستخدامها في ظل العلاقات السعرية المتغيرة بين أسعار المحاصيل من جهة ، وتكاليف إستخدام الأسمدة والمدخلات الزراعية المختلفة ، ومن جهة أخرى لا يوجد وعي كافي لدى المنتجين وصغار الزراع ففي القطاع المطري بأهمية وجدوى إستخدام الأسمدة ولعدم علمهم بذلك لم يجتهدوا للحصول عليها من الأسواق كما يفعل صغار الزراع في المشاريع المروية في ولايات الخرطوم ، االجزيرة وسنار . ويمكن القول إن عدم إستخدام الأسمدة يعتبر أحد عوامل ضعف الإنتاجية في المناطق المطرية ، والتي ظلت تزرع بإنتظام لأكثر من نصف قرن كمناطق القبوب ، الحوري ، والقرمبيلة بولاية القضارف ، وفي الولايات الاخرى وكذلك في كل مناطق القطاع التقليدي والتي ظلت عبر السنين تزرع بنالمحاصيلوخاصةً محاصيل الغلال كالذرة والدخن [1].

(1)- المرجع السابق ص6

1

إن الأهتمام بالبحوث وتوطين التقانات الحديثة والإرشاد الزراعي وتبنيها لم يكن بالمستوى المطلوب بالتالي يمكن البلاد من تحقيق نسب عالية من الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية فغلة الإنتاجية منخفضة بسبب الاعتماد على الإنتاج التقليدي بعيداً عن الأخذ بمتطلبات العلم الحديث. فيعتبر أستخدام التقانة الحديثة من أهم متطلبات العلم الزراعي

جدول(2–13)أستخدام التقانة مقارنة بين السودان وبعض الدول العربية

(الاسمدة/كلم هكتار)

الدولة	استخدام الميكنة لإعداد الأرض (%)	استخدام الأسمدة الازوتيه		نسبة مستخدمي التقاوى المحسنة للقمح (%)
		الزراع%	كجم هكتار %	
الأردن	89	70	875.8	9
تونس	37	83	286.3	53
الجزائر	38	71	319.1	23
السودان	46	58	184.8	6
سوريا	98	97	264.1	781
مصر	98	100	979.9	78
المغرب	53	54	175.9	40

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية : دراسة تطوير المزارع التقليدية الصغيرة في الوطن العربي ، الخرطوم ، نوفمبر 1993م

.

يلاحظ من بيانات الجدول (2–13) أن نسبة استخدام الميكنة الزراعية في عمليات إعداد الأرض للزراعة في السودان تقدر بحوالي(46%) مقارنة بنسب تصل إلى (98%) في كل من (سوريا ، ومصر) و(88 %)في الجزائر.

أما فيما يتعلق بالأسمدة الأزوتية فيأتي السودان في المرتبة قبل الأخيرة بين السبعة دول التي شملها الجدول المشار إليه بنسبة استخدام (58%).

كما يأتي السودان في مؤخرة تلك الدول من حيث استخدام البذور المحسنة لمحصول القمح بنسبة 6 % فقط من المزارعين لقد تحسنت نسبة الاستخدام في كل الدول لكن يظل السودان من أقل الدول استخداما للبذور المحسنة.

جدول (2–14)أهمية وأثر تبني واستخدام التقانة الحديثة في إنتاج محصول القمح في السودان. (الانتاج–طن للفدان/القيمة المضافة– جنيةللفدان)

الولاية	انتاجية التقانة طن للفدان	الإنتاجية التقليدية طن/ للفدان	فرق الإنتاجية طن/ فدان	فرق الإنتاجية 100%	القيمة المضافة جنيه للفدان
الجزيرة	1.530	0.650	0.880	135.4	445
الشمالية	1.658	1.111	0.547	49.2	278
نهر النيل	1.451	0.886	0.565	63.7	174
حلفا الجديدة	0.851	0.517	0.298	57.6	94
النيل الأبيض	1.840	0.700	1.140	162.9	542

المصدر: الإدارة العامة للإشاد والتخطيط، الإقتصادي الزراعي ، تقرير العام 2014م

من خلال الجدول (2–14): تفوق الإنتاجية المستخدمة بواسطة التقانة الحديثة بالنيل الأبيض (1.84) ألف طن إنتاجية المحصول بالنظام التقليدي (0.70) طن بنحو 1.14 طن للفدان بنسبة زيادة62.9 % لتحقيق قيمة مضافة تبلغ 542 جنيه للفدان.

يأتي مشروع الجزيرة في المرتبة الثانية بإنتاجية للتقانة (1.53 طن للفدان) مقارنة بإنتاجية للنظام التقليدي (0.65 طن للفدان) بزيادة 0.88 طن للفدان بنسبة زيادة 135.4% لتحقق قيمة مضافة 445 جنيه.

– تأتي ولاية نهر النيل في المرتبة الرابعة وحلفا الجديدة في المرتبة الخامسة والأخيرة بقيمة مضافة للتقانة تبلغ 174 جنيه 93 جنيه على الترتيب بالرغم من أهمية استخدام التقانة الحديثة إلا أن القطاع الزراعي لم ينعم بالتقانة الحديثة خاصة القطاع المطري في مناطق جبل مرة وغيرهما من المناطق والولايات.

جدول رقم (2–15) أثر أستعمال الأسمدة المتطورة بشمال السودان وبسهل السودان الطيني الأوسط على صافي ربحية الفدان 2001م (السماد–بالجنية)

موقع التطبيق	نوع السماد	الجرعة المستعملة	صافي الربح باستخدام السماد بالجنيه
محلية الحديبة في نهر النيل	اليوريا	جرعتين إلى ثلاثة جرعات	75إلى 222
بحوث الجزيرة	اليوريا	جرعة إلى جرعتين	160إلى 260
الجزيرة ، الرهد ، حلفا	نتر وفوسات نترات كبريتات الألمونيوم ،كبريتات الألمونيوم	جرعة إلى جرعتين	392إلى 628

المصدر: الزبير بشير طه ، حامد حسين فكي ، 2005م ، صفحة 145 ، ندوة الأسمدة واستعمالاتها في السودان ، 1983م.

إن الجدول (2–15) يعرض بيانات متغير للغاية عن متوسط الإنتاجية والعائد الأجمالي لأستخدام سماد السيوبر فوسفات في محصول القمح حسب توصيات البحوث الزراعية في بعض المناطق الهامة في إنتاج القمح ، والتي شملت مناطق مدني ، ود الترابي ونهر النيل (التروس العليا وأراض الكرو)، ومن بيانات الجدول يلاحظ القيمة الاقتصادية العالية لاستخدام سماد السيوبر فوسفيت في الجزيرة (مدني وود الترابي) والتروس العليا في ولاية نهر النيل وعدم جدواة في أراضي الكرو بولاية نهر النيل حيث بلغت الإنتاجة الحدية لسماد السيوبر 550 كجم (5.5 جوال) في ود الترابي وبنحو 527 كجم (3.27 جوال) في مدني مقارنة بنحو 419 كجم (2.19) و(1.11 جوال) في أراضي التروس العليا والكرو بولاية نهر النيل على الترتيب ، وبمقارنة قيمة الإنتاجية للسماد.

– ضعف التعامل مع المخاطر الزراعية :

إن المخاطر الطبيعية مخاطر ربانية وإبتلاءات تحدث أضراراً وخسارات ، ويمكن التحوط لكثير منها إذا توفرت إحصاءات دقيقة لسنوات تتعدد وفقاً لطبيعة الخطر ويمكن من خلال تلك البيانات التعامل معها بعىلمية ومهنية للوقاية منها ولتقليل أثرها ، كالآفات والحشائش وأمراض النباتات وأمراض الحيوان وغيرها كما يمكن التحوط لتجاوز ما تحدثه من خسائر وأضرار .وهنالك مخاطر لا يمكن

تجنبها أو الوقاية منها ، كالجفاف والفيضانات والحرائق العشوائية والصواعق وغيرها ، وهذا ينبغي التحوط لتجاوز أضرارها ، من خلال توفير البدائل وتعويض المزراعين والمنتجين حتى يتواصل عطاءهم عبر الزمن ونستعرض فيما يلي ما ظلت تقوم به الإدارات المهنية في هذين المجالين .

– المخاطر التي يمكن الوقاية منها :– تعتبر الحشرات والقوارض والطيور من أخطرها وأكثرها ضرراً على المحاضيل الحقلية ، بسبب سرعة تكاثرها وتعدد العوائل التي تتغذى عليها ، ثم بسبب الصعوبة في إستنباط أصناف مقاومة للآفات كما هو الحال بالنسبة لأمراض النبات ، ومن ناحية أخرى نتيجة لإستخدام المبيدات الكيماوية بشكل مكثف في العقود الأخيرة فقد إكتسبت بعض الآفات درجة من المقاومة للسميات في المبيدات التقليدية مما إستوجب زيادة درجة سمية المبيدات المتخصصة بينما يتجه العالم للحد من إستخدام المبيدات الكيماوية ، خاصةً وأن إتفاقية جولة أرجواي لم تكتفي فقط بتحديد معايير الصحة وسلامة النبات ، وإنما سمحت للدول المختلفة بوضع مواضعاً إضافية لتحقيق السلامة للمستهلكين ، مما سيدفع بعيداً عن إستخدام المبيددات الكيماوية ، والإتجاه نحو نظام المكافحة المتكامة ، ويأتي في طليعة الآفات الجراد وساري الليل ، القبورة ، العنتد ، الفأر ، الطيور ، حشرة المن ، الذبابة البيضاء ، الدودة الأفريقية ، فضلاً عن حشرات أخى أقل أهمية . وتنحصر أمراض النبات في السودان في مرض الساق الأسود على القطن والصدأ على الغلال وغيرها ، وقد تم إستنباط أصناف مقاومة للعديد منها ، وتتواصل عملية الإستنباط للأصناف المقاومة بإعتبارها أكثر جدوى من المكافحة ، كما شرعت في إستخدام ما يعرف بنظام المكافحة البيولوجية والدورة الزراعية والتركيبة المحصولية المناسبة ، وقد تحققت نتائج طيبة كرست إستخدام هذا النظام في المشاريع المروية ولكن الامر يختلف في المناطق الواسعة التي تزرع عن طريق الأمطار ، إذ أن الحكومة عن طريق الإدارة العامة الإتحادية لوقاية النباتات والإدارات الولائية تهتم بشكل أساسي بالآفات المسمى قومية كالجراد ، الطيور ، والفأر وتتحرك عبء مكافحة الآفات المحلية في المناطق الإنتاجية المطرية للوزراة الولائية وهي ذات موارد محدودة ، وللزراع والمنتجين ، وهم ذو قدرات مالية متباينة ، ولا توجد مؤسسات خدمية تقوم بدور الوقاية . كل ذلك يستوجب أن يكون للدولة دور وإسهام في أعمال الوقاية لمصلحة الإنتاج القومي .

وبالنظر لإتساع مساحات المحاصيل الحقلية هناك ضرورة لوضع خطة متكاملة للإستفادة بقدر الإمكان من الرش الجوي . كذلك هنالك ضرورة للإهتمام بخدمات الوقاية من حيث توفير الكوادر المتخصصة والمبيدات الضرورية فضلاً عن خددمات الإرشاد وخدمات الحجر الزراعي . ويكتسب الحجر الزراعي أهمية عظمى في المرحلة القادمة حتى لا تتسرب الآفات والأمراض للوطن كما حدث بالنسبة للحشرة القشرية والتي بسببها حرقت جناين تغطي آلاف الأفدنة من أشجار النخيل .

ولا بد من الإهتمام كذلك بإنشاء ودعم المعامل التي تقدر أثر المبيدات على النبات والإنسان والحيوان إستعدادً لمرحلة العولمة والمنافسة المتوقعة الأقطار الأخرى .

كذلك هناك ضرورة لتوجيه المنتجين للإلتزام بالمواصفات القياسية المطلوبة في التجارة الدولية .

وينتشر في مناطق الزراعة المطرية طفيل البودا والذي يعيش على الذرة والدخن ويضعف من الإنتاجية بشكل كبير ، ويعتقد أن كل مساحة الزراعة الآلية مصابة بهذا الطفيل وقد إنتشر هذا الطفيل بسبب عدم الإلتزام بالدورة الزراعية وتعتبر شجرة المسكيت من أخطر الآفات لسرعة إنتشاره وسرعة تأقلمه على الظروف البيئية وبسبب إنتشاره فقد خرجت مساحات واسعة من الإنتاج في كل من دلتا طوكر والقاش وفي المشاريع المروية في ولايتي نهر النيل والشمالية لقد صدر قرار بإحتجاذ وحرق كل أشجار المسكيت في المناطق الإنتاجية إلا أن تنفيذ هذا القرار لا يجد إهتمام كافي من حيث توفير الموارد المالية من قبل الدولة ولا من المواطنين عل السواء رغم خطورته الماثلة .وتعتبر أعشاب النيل من أخطر الآفات لإنتشارها السريع على سطح الأنهار وقنوات الري مما يخنق الأحياء المائية والأسماك ويتسبب في موتها ، كما أنها تعيق إنسياب الماء في القنوات وتتسبب في العطش ومن ثم تدمير المحصول .

– التعامل مع المخاطر التي لا يمكن تجنبها إن المخاطر التي لا يمكن التحكم فيها مثل الجفاف ، تغير درجات الحرارة ، والفيضانات ، الصواعق والحرائق العشوائية وقد درجت البلاد المتطورة والصناعية أن تتحوط لهذه المخاطر من خلال التطية التأمينية لتعويض أصحاب الإنتاج عن معظم الخسائر التي يتكبدونها ، كما درجت لتوفير مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية لتأمين غذاء المواطنين بشكل راتب .لقد تعرض السودان عبر تاريخه الحديث لكثير من تلك الكوارث كسنوات الجفاف والفيضانات التي تحدث من حين لآخر على شواطئ الأنهار ، وفي دلتا طوكر والقاش وخور

أبوحبل مما كان يحدث أضرار فادحة بالمواطنين والإقتصاد القومي . وقد يضطر الكثيرون من المواطنين للنزوح من مناطق الإنتاج للمناطق الحضرية بحثاً عن مصدر رزق جيد .

لقد بادرت الدولة في عام 1989م بإنشاء المجلس الاعلى للحبوب ، ثم أستبدل بجهاز المخزون الإستراتيجي ، بهدف تخزين إحتياطي من الغلال لتأمين غذاء المواطنين بشكل مستمر متواصل . ولعل الظروف الإقتصادية التي ظلت تعاني منها البلاد لم تمكن الجهاز من القيام بما أنشئ من أجله بالكفاءة المطلوبة . وقد تقرر مؤخراً ضم الجهاز للبنك الزراعي السوداني لتوظيف إمكانيات البنك لتحقيق أهداف الصندوق .

3 – المحددات والمعوقات الإقتصادية

تقف محددات ومعوقات إقتصادية عديدة دون إحداث تطور في الإستثمار الزراعي في السودان . وفي تحريك موارد السودان بالقدر الكافي الذي يحدث النهضة الإقتصادية والإجتماعية المرجوة ، ويشمل ذلك قصور في السياسات الإقتصادية وفي سياسات التسويق والتسعير وفي شح الموارد . وما يتعلق بالدين الخارجي ولعجز الموازنة العامة وغير ذلك .

– سياسات الإقتصاد الكلي ([1]) :

يتم إعداد السياسات للإقتصاد الكلي في البلاد دون كبير إعتبار لتأثير تلك السياسات على الإستثمار في القطاع الزراعي رغم الأهمية للقطاع في في تحريك كل القطاعات الإقتصادية المختلفة . كما هو معلوم فإن الإنتاج الزراعي يعتمد إعتماد شبه كامل عى المحروقات والجرارات والآليات والمدخلات الزراعية المختلفة من أسمدة ومبيدات وبعض التقاوى فضلاً عن إستيراد العربات والشاحنات وقطع الغيار المختلفة .وقد أدت سياسات التحرير المختلفة وتعويم سعر الجنيه إلى تدني قيمة الجنيه في مدى خمس سنوات من نحو جنيهين للدولار إلى نحو ست جنيهات للدولار ، مما رفع تكلفة كل الواردات بنسب خرافية ، وبما أن الإنتاج الزراعي في معظمه للسوق المحلي ويعتمد على الدخول المتواضعة للسواد الأعظم من المواطنين فإن الأسعار المحلية ظلت توالي الإرتفاع إلى أن بلغ معدل التضخم43 % في الربع الأول من العام 2013م

(1)-عثمان عبد النور واخرون – الزراعة في السودان- مطبعة وزارة الزراعة-العام 2005م

ومن ناحية أخرى بما أن إنتاجية الفدان خلال السنوات الماضية لم تزد ، جاء التعويم خصماً على القطاع الزراعي وعلى دخول المزارعين . فضلاً عن ذلك ومع تصاعد إرتفاع معدلات التضخم فقد سمح للمصارف برفع هامش المرابحة لتأمين القيمة الحقيقية لأموال المودعين ، وأصح التمويل عائقاً آخر لأنه رتب تكلفة عالية للقروض لا يتصور أن يتجاوزها القطاع الزراعي في المدى القريب .

في ضوء هذه التداعيات تضطر الحكومة إلى التدخل لآخر أملاً في أن تحدث تتوازن في سعر العملة ، ولكن دون جدوى . وان لكل ذلك أثر سالب على مناخ الإستثمار وعلى الظروف الإنتاجية وكسب القطاع الزراعي ولكن يتوقع في المستقبل رغم تلك التحديات أن يحدث تحول ونتيجة لما هو متوقع من توسيع في صادر الذهب والمعادن الأخرى .

- قصور الموارد المالية : [1]

كان السودان حتى منتصف الثمانينات يتلقى دعماً من الأدارة الدولية في شكل قروض وتسهيلات ومنح في حدود ثمانمائة مليون دولار سنوياً .

ومع إعلان الشريعة في عام 1983م والثبات عليها بع ذلك تقلص العون إلى أقل من 50 مليون دولا ر سنوياً مما أعاق برامج التنمية وحركة الإقتصاد الوطني ، بدلاً عن توجيه حصيلة الصادرات لتوفير إحتياجات القطاعات الإقتصادية كالزراعة

والصناعة ، فقد إضطرت البلاد إلى توجيه قدر من تلك الحصيلة إلى إستيراد سلع إستراتيجية كانت تستورد عن طريق التسهيلات كالأسلحة والمحروقات وغيرها ، نتيجة لذلك تضرر القطاع الزراعي في السنوات الماضية نتيجة لعدم توفر المحروقات والمدخلات بالقدر الكافي وبالسعر المناسب وفي الوقت الأمثل ، كما تباطأت برامج التأهيل والإحلال للمنشآت والبنيات الأساسية ووسائل النقل بالنسبة للقطاع الزراعي مما أثر ذلك على كفاءة الأداء .

لقد كان المأمول أن تستقطب موارد البلاد الزراعية فوائض رؤوس الأموال العربية ولكن الموقف المبدئي من حرب الخليج الثانية في مطلع تسعينيات القرن المنصرم والإصرار على إيجاد حل عربي أوجد قطيعة بين السودان والأقطار الأخرى من الدول العربية وحجب رؤوس الأموال العربية عن الإستثمار في السودان . ومن حسن أن الأقطار العربية بدأت مع مطلع الألفية الجديدة ، بدأت تتجاوز

(1)-اسماعيل الخليفة سليمان-الأصلاحات الاقتصادية والهيكلية في بنية الاقتصاد السوداني –ورقة عمل مقدمة لوزارة المالية والاقتصاد القومي عام 2014م

تداعيات حرب الخليج وفتح المجال أمام إستقطاب فوائض الأموال العربية في البلاد ولكن لا يزال بقدر متواضع ولقد أخذت دولة قطر الشقيقة المبادرة في الإستثمار في مجال التعدين وإستخراج البترول ، ثم الزراعة في ولاية الخرطوم كما بدأ بعض المستثمرين العرب من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات في تنفيذ مشاريع زراعية في مناطق مختلفة من البلاد . هو جهد ينبغي أن يدعم وأن توفر له كل السبل وكل التسهيلات .

– الدين الخارجي :

مع الطفرة التي حدثت في أسعار المحروقات بعد حرب أكتوبر عام 1973م توفرت للمصارف والمؤسسات المالية الدولية موارد نقدية ضخمة تم تدويرها بسهولة عبر الدول النامية ، وقد حصل السودان على نحو 5 مليار دولار غير أنها لم تكن كافية لتلبية جميع إحتياجات التنمية الإقتصادية وقد وجه ما تم الحصول عليه بشكل أساسي للقطاع الصناعي وللبنيات الأساسية ، كالطرق العابرة ، والمطارات دون أن يحصل القطاع الزراعي على القدر الكافي لإحداث النهضة الزراعية .

كما أن إدارة الموارد أفتقدت في كثير من الأحيان جانب الرشد والحكمة ، فقد عجزت البلاد من عائد متكافئ يساعد على تسديد إلتزامات الدين الخارجي ، مع الفوائد المركبة ، الربا المضاعف أضعافاً مضاعفة ، الذي تتعامل المصارف العالمية ، فقد إرتفت مديونية البلاد إلى نحو 41,4 مليار دولار في نهاية العام 2012م منها 17 مليار دولار أصل الدين ، 24,4 ملياار دولار فوائد تعاقدية تتزايد مع الزمن بالتالي أصبحت البلاد رهينة لصندوق النقد الدلي الذي أصبح يصر على جدولة الديون وعلى الإلتزام بسداد أقساط شهرية للدين رغم ظروف البلاد الإقتصادية ، بالتالي الديون الخارجة كان لها أثر سلبي على الإستثمار في القطاع الزراعي .

– العجز في ميزان المدفوعات :

أعاق العجز في ميزان المدفوعات ، الذي إرتفع من نحو 54,2 مليون دولار في عام 2010م إلى نحو 835,41 مليون دولار في العام ض2011م كما جاء في تقرير بنك السودان للعام 2011م ، أعاق أي جهود لإستيراد االقدر الكافي من الآليات والمعدات والتقانة ودفع لتكريس تخفيض في سعر صرف الجنيه بكل ما ترتب على ذلك من إرتفاع لتكلفة الواردات ، كالمحروقات والآليات والمدخلات

الزراعية ومن تقليص لدخول الزراع ، وإحباط أي خطط للتوسع الرأسي لزيادة الكفاءة الإنتاجية ولتأهيل توسيع [1]وتتحديث الطاقات الإنتاجية (1).

– العجز في الموازنة العامة :

يعاني الإقتصاد من عجز في الموازنة العامة قدر في مشروع موازنة العام 2013م بنحو 15 مليار جنيه أ بنسبة50 % من من الإيرادات العامة . ويعتبر هذا العجز والذي يجبر من النظام المصرفي ، يعتبر من أهم عوامل إرتفاع معدلات التضخم فقد تبنت الحكومة في السنوات الأخيرة سياسة تقشف شملت تقليص الهياكل الإدارية ، وضبط الصرف وبكل أسف لقد إنسحب ذلك على تقليص الصرف على الخدمات الزراعية الأساس ، وخاصةً خدمات البحوث الزراعية ووقاية النباتات ، الإرشاد ، التدريب ، . كذلك فقد تابعت الدولة تنفيذ برامج واسع للتخصيص ثم بموجبه التصرف في مؤسسات زراعية عديدة وإحالة الكثير من المهنيين ، الفنيين ، العمال المدربين للتقاعد . مما أفقد القطاع الزراعي الإمكانات والقوى البشرية التي كان ينبغي تدعم التطور الرأسي لزيادة الكفاءة الإنتاجية ، وتخفيض تكلفة الإنتاج بالتالي نجد أن العجز في الموازنة العامة للدولة قد أثر تأثير سلبي وذلك ع طريق تقليص الصرف على الخدمات الزراعية ، باللتالي يؤدي ذلك بطريقة مباشرة تأثير سالب على الإستثمار الزراعي .

– ضعف قنوات التسويق :

أنشأت البلاد عبر الزمان عدداً من المؤسسات المتخصصة في تصدير السلع الأساسية كشركة الأقطان ، شركة الصمغ العربي ، شركة الحبوب الزيتية ، شركة تنمية المحاصيل البستانية ، وشركة تسويق الماشية واللحوم.

ولكن كل هذه الشركات تم حلها في إطار برامج التخصيص بإستثناء شركة الأقطان ، لم تدعم بالبنيات التحتية والخدمات الضرورية الخاصة بالتخزين الحديث كالصوامع والمخازن الحديثة والمخازن المبردة بالنسبة للسلع البستانية والمسالخ الكافية والمتطورة بالنسبة للحوم ، وضعف خدمات التعبئة والتغليف وغياب خدمات الترويج حتى الآن لا توجد شركة أوو مؤسسة لتسويق الغلال رغم أن70%

(1)-اسالمرجع السابق ص11

من المساحة المزروعة مخصصة للغلال كما أن أسواق المحاصيلمركزة في مدن محددة كالقضارف ، الأبيض ، أم روابا ، الدمازين . مما يعيق الإنسياب المنتظم للمحاصيل من المنتج للأسواق ثم المستهلك . لقد شرعت الدولة في تشييد عدد من الطرق العابرة للولايات غير أن ضعف الموارد المالية يعيق تسريع تنفيذها جميعاً لتواكب التوسع المطلوب في الإستثمار الزراعي . ولهذا لا بد من وضع أولويات في تنفيذ تلك المشاريع ([1])

وتنفيذها تاعاً كأنيعطى طريق الإنقاذ الغربي أولوية قصوى لأهمية ربط الولايات الغربية ودول الجوار بميناء بورتسودان ودول الخليج العربي . لذلك نجد ضعف قنوات التسويق يعتبر من أهم محددات الإستثمار الزراعي .

– محدودية السوق المحلي : تقوم إستراتيجية الإنتاج الزراعي في البلاد بإستثناء خطط إنتاج محاصيل القطن ، السمسم ، الصمغ العربي ، تقوم على تلبية إحتياجات السوق المحلي وتصدير الفائض ، وقد ساعدت هذه الإستراتيجية على تحقيق الإكتفاء الذاتي وتوفير قدر من العملات الصعبة للمساهمة في تسيير النشاط الإقتصادي ، وينبغي أن تستبدل هذه الإستراتيجية بأخرى تستهدف الإنتاج للوطن العربي والعالم الإسلامي والقارة إنتظام الأقطار النامية في تكتلات إقتصاية يعيق إختراق تلك الأسواق ولكن من ناحية أخرى إختراق تلك الأسواق عن طريق برنامج للترويج ، وخطة محكمة لدعم الصادر سوف يخلق المصالح المشتركة ويهيئ الوضع لإنشاء التكتلات الإقتصادية.

– سياسة تسعير الحاصلات الزراعية :يختلف الإنتاج الزراعي عن الإنتاج الصناعي بسبب موسمية الإنتاج ، هذا يتطلب سياسة تسويق وتسعير تتجاوز سلبيات قانون العرض والطلب . ولهذا تعمل كل الدول على طبيق سياسة تسويق وتسعير تؤمن للزراع العائد المجزي من خلال أسعار التركيز أو الأسعار الدنيا . ثم تسمح للزراع البيع إن تحصلوا على أسعار أعلى .

وفي الولايات المتحدة تقوم مؤسسة التسويق الزراعي بإعطاء المنتج وثيقة ضمان بفيمة محصوله بالسعر بالقيمة الأدنى المجزي ، ويقوم المنتج بإيداع الوثيقة لدى أي مصرف تجاري والحصول على قرض يتسق مع حجم الضمان للصرف على إحتياجاته وعلى العمليات الزراعية للموسم الجديد دون إبطاء . وفي غضون ذلك يقوم بعرض محصوله للأسواق وفي مدى ثلاثة أشهر ، فإذا حصل على

(1)-المرجع السابق ص12

سعر أعلى باع به وأعاد للبنك قيمة المديونية . وإن لم يحصل على سعر أعلى في غضون ثلاثة أشهر تحتفظ مؤسسة التسويق الزراعي بالمحصول وتقوم بسداد قرض البنك وتتولى من بعد ذلك تخزين وتسويق المحصول وتتم مثل هذه الممارسات في كل الأقطار بالننسبة للمحاصيل الإستراتيجية .ولكن سياسة التسعير االقائمة منذ فبراير 1992م تخلت عن تحديد أسعارتركيزية ، وعن الإلتزام بتأمين إحتياجات المطاحن من القمح ، وترك أمر التسعير لآلية السوق (العرض والطلب) وكان من نتائج ذلك إضطرار الزراع لبيع المحصول بأسعارمتدنية تقل ككثيراً عن تكلفة الإنتاج فيخسرر الزراع وحين يتحول المحصول للسماسرة والتجار يقوم هؤلاء في التحكم في العرض فترتفع الأسعار ويخسر المستهلكون بعد ذلك ، وإلى حين إنتاج الموسم التالي .

4- المعوقات المؤسسية والتنظيمية:([1])

يعاني القطاع الزراعي من معوقات عديدة تتعلق بالنظم المؤسسية والتنظيمية ،

منها ما يتعلق بقوانين الأرض والحيازة وعلاقات الإنتاج ، ومنها ما يتعلق بقصور مؤسسات الخدمات الزراعية وضعف المؤسسات التعاونية والمصرفية وغياب المعلومات وضعف الشفافية .-

- قصور قوانين الأرض والحيازة وعلاقات الإنتاج :

بالرغم من أن 60 % من الرقعة السودانية مخصصة للقطاع الزراعي بما في ذلك الأراضي الصالحة للإستثمار الزراعي وأراضي الغابات والمراعي إلا أنه حتى الآن لا يوجد قانون مخصص ومفصل للأراضي الزراعية ، وتحكم الأراضي الزراعية بقانون التخطيط العمراني والتصرف في الأراضي . يعالج هذا القانون فقط الطلبات التي يقدمها أصحابها للإستثمار الزراعي ويضع مرجعية الأراضي الزراعية لدى وزير التخطيط العمراني والمساحة ولا توجد مساحة في القانون لوزير الزراعة والري أو وزارات الزراعة بالولايات لإتجاه الأراضي الصالحة للزراعة ولم تخصص بعد لقد أطر قانون 1925م لتسوية الأراضي الصالحة الحكومية وتسجيل الحيازات وسجلت مساحات من ضفاف النيل بوصفها ملكاً أو ملكية عين أفراد ، وقدرت المساحة بمقدار 6 مليون فدان ، أي نحو 4.5

(1)-المرجع السابق ص13

% من الأراضي الصالحة للإستثمار الزراعي . واعتبر القانون كل الأراضي القفر والمراعي والغابات غير المشغولة أراضي حكومية إلى أن يثبت عكس ذلك . ثم جاء قانون الأراضي غير المسجلة لعام 1970م واعتبر كل الأراضي غير المسجلة ملكية عين لأفراد أو لشخصيات إعتبارية كأنما لو سجلت باسم الحكومة ، ولكن لم يتبع ذلك بإجراءات تسوية الحقوق وتسجيل الأرض فعلاً باسم القطا التقليدي .

وظل شيوخ القرى يمارسون هذا الحق دون تفويض ودون نص قانوني يخول لهم تلك الصلاحيات . ثم جاء قانون المعاملات المدنية لعام 1984م وأحدث تعديلات في نظم ملكية حيازة الأرض ، كان من أهمها أنه أفرد وضعاً قانونياً خاصاً ومميزاً للأفراد الذين يستغلون أراضي مملوكة للدولة بالطرق التقليدية ، إذ تعترف المادة 560 من القانون بحق المنفعة الشخصية لمن يحيي الأرض الموات ، وحق االمنفعة حق قانوني يمكن أن يورث لا يمكن للدولة نزع الحق متى ما ثبت دون إجراءات قانونية ودون تعويض عادل كالملكية المطلقة ، كذلك بموجب نفس القانون لا يشير لإسقاط حق الإنتفاع لمن يترك الأرض سنوات دون إنتفاع وإستقلال خاصةً إن الحق مرهون شرعاً بالأحياء أي الإستثمار ، فإذا توقف الإنتاج لأسباب غير موضوعية لثلاث سنوات متواليات يرفع أو يسقط الحق الشرعي ، ومع ذلك فإن القانون يبقي الملكي رغم عدم إستغلال الأرض مما يحرم المجتمع من خيراتها . وهكذا فإن هنالك مساحات واسعة على ضفاف النيل والنيلين الأزرق والأبيض غير مستغلة لسنوات ويصعب تخصيصها لآخرين مقتدرين بسبب النزاعات المشروعة وغير المشروعة حولها .كل هذا يستوجب أصدار قانون للأراضي في القطاع الزراعي ليضع مسؤولية التصرف والإشراف لدى وزارة الزراعة ، وأن يقنن أمر الحيازة بإعتبارها ملكية منفعة وليست ملكية عين ، ترتبط ملكية المنفعة بتواصل الإنتفاع منها ، ويسقط إذا توقف لثلاث سنوات متتالية وأن يتبع ذلك تسجيل كل الأراضي الزراعية لوزراة الزراعة والري بعد إجراء عمليات التسوية للأراضي المستغلة فعلاً ومن شأن هذا القانون لما هو مقترح أن تنظم الزراعة في القطاع التقليدي من خلال. حيازات محددة يمكن أن تساعد بدورها في توفير الضمان المطلوب للمصارف الزراعية لتقديم التمويل المطلوب وتخليص صغار المزارعين من قبضة نظام الشيل .لكل ذلك نجد أن قصور قوانين الأرض والحيازة يعتبر من

أهم المحددات والمعوقات المؤسسية التي تحد من الإستثمار الزراعي في السودان فيحتاج كل ذلك لقانون واسع وشامل وعريض للأرض والحيازة يشجع على الإستثمار في القطاع الزراعي

-قصور مؤسسات الخدمات الزراعية :بالرغم من النجاح النوعي الذي أحدثته خدمات البحوث الزراعية في إستنباط أصناف عالية الإنتاجية لبعض المحاصيل الحقلية كالقطن ، القمح ، الذرة ، السمسم ، الفول السوداني والمحاصيل البستانية كالخضر ، الفاكهة كالقريب فروت ، الشمام ، والطماطم ، البصل إلا أن التركيبة الحقلية المحصولية محدودة حداً ، وهنالك محاصيل عديدة مطلوبة لدى التجارة الدولية لكنها لم تجد الإهتمام الكافي حتى تتمكن البلاد من إكتساب أسواق جديدة مثل فول الصويا ، زهرة الشمس ، الذرة الصفراء ، نخيل الزيت ، نخيل التمور وكثير من أنواع الخضر والفاكهة خاصةً وإن السودان يملك بيانات زراعية مختلفة تصلح لإنتاج الكثير من المحاصيل ويعود ذلك للقصور إلى ضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لمؤسسات البحث الزراعي . وبالرغم من أن المؤسسات الدولية توصي بأهمية البحث العلمي وبتخصيص ما لا يقل عن 1% من الدخل القومي للبحوث . أن ما يصرف للبحوث الزرعية يقل عن0.1 % من الدخل القومي وهي نسبة ضئيلة لا تتسق مع الجهود التي ينبغي أن تبذل لمواكبة العولمة في القرن الجديد . ومن ناحية أخرى فقد أوصى المؤتمر العالمي للغذاء والذي عقد في روما عام 1974م بأن تقل إعتمادات البحث الزراعي عن 10% من أي موارد تخصص لتنمية الزراعية . ولا بد من الإهتمام بما تقوم به الهيئة القومية للإستثاروالإنماء الزراعي وشركة سكر كنانة لدعم جهود الإستثمار الزراعي فضلاً عن دور([1])

كليات الزراعة التي تقدمه من جهود من أجل الإستثمار في مجال الزراعة في السودان ان قصور مؤسسات الخدمات الزراعية له علاقة مباشرة وأحد أهم محددات الإستثمار الزراعي ، لا بد من الإهتمام بذلك حتى تسهم مؤسسات الخدمات الزراعية في دفع وتطوير الإستثمار الزراعي في السودان بصورة عامة .

(1)المصدر السابق زكرة ص15

– ضعف مؤسسات التدريب والتأهيل :

إهتمت وزارة الزراعة الإتحادية في الماضي بإنشاء العديد من المعاهد والمدارس الزراعية في كل من شمبات ، الدويم ، طلحة ، حلفا والدلنج وغيرها . وذلك بغرض توفير الكوادر الفنية الوسيطة ، والتي يعتبر وجوودها ضروري لتحقيق التنمية الزراعية ودفع الإستثمار والمستثمرين الكوادر ولرفع الكفاءة الإنتاجية للحقل ولمتابعة الدورات الزراعية . ولكن مع الرغبة الشعبية العارمة لتأسيس مزيد من الجامعات فقد ألحقت تلك المؤسسات بالجامعات المختلفة ما ضاعف من غياب الكوادر الفنية الوسيطة وعلى مستوى مؤسسات البحث العلمي ، لكل تلك السياسات أثر سالب على الإستثمار الزراعي . لذذلك لكي يتم تلافي هذا المحدد أن ينشأ عدد كبير من المعاهد والمدارس الفنية والزراعية المتخصصة وتحسين مداخلهم حتى لا يصبح غياب هذه الكوادر المؤهلة عائق ومحدد للإستثمار الزراعي .

– ضعف المؤسسات الزراعية التعاونية :قامت الحركة التعاونية الزراعية السودانية منذ العشرينات من القرن المنصرم مبادرات شعبية ، ثم اطرت بقانون 1948م لكن فصل الحركة التعاونية عن الزراعة بعد الإستقلال 1956م وإلحاقها بوزارة التجارة ، ركز الإهتمام بالنشاط الإستهلاكي مع تهميش تام لدور التعاون في الإنتاج الزراعي رغم إن مؤسسات الزراعة القومية تقوم على صغار الزراع .

لقد إتجهت الدولة في إطار سياسة الخصخصة بيع موجودات وآليات المؤسسات الزراعية للقطاع الخاص ليقوم بالخدمات الزراعية ، وقد رفع ذلك من تكلفة الحرث وقلل من كفاءة تلك الخدمات . بالتالي نجد أن ضعف المؤسسات التعاونية الزراعية من أهم المحددات للإستثمار الزراعي

– قصور المصارف والمؤسسات الإئتمانية :بالرغم من الإنتشار الذي حدث للمصارف خلال الخمس سنوات الماضية إلا أن الوجود المصرفي في السودان لا زال ضعيفاً والذي يقدر بوجود مصرف لكل 79 ألف مواطن ، بينما يرتفع المعدل لمتوسط مصرف لكل 10 ألف مواطن في الدول النامية ،

ومصرف لكل 4 ألف في الدول الصناعية . ومما يضعف من تأثير هذه المصارف على القطاع الزراعي أنها مركزة بشكل أساسي في المدن والمناطق ([1])

الحضرية مما يقلل فرص الإستفادة منها للإستثمار في القطاع الزراعي الريفي وخاصةً في الولايات الطرفية . وإن الضوابط التي بموجبها تمنح القروض تستلزم وجود ضمانات عقارية ومادية مما لا يتوفر لدى صغار الزراع ويجعل المال والثروة متداول بين الأغنياء والمقتدرين .

لذلك لا بد من وضع ضوابط للسياسات النقدية كالتعامل أو من خلال التمويل الجماعي من خلال الجمعيات التعاونية أو اللجان الشعبية ، ويعتبر البنك الزراعي السوداني بفروعه التي تزيد قليلاُ عن المائة فرع هو المصرف الأوسع إنتشاراً في السودان والممول الأساسي للقطاع الزراعي بجانب مصرف المزراع التجاري وبنك الثروة الحيوانية . كذلك تقوم مصارف أخرى بتمويل عملية الحصاد مما يحدد دورها ويضعف أثرها في الإنتاجية وتقليل التكلفة . ويؤكد بؤس مسامة البنك الزراعي السوداني في التمويل ، إن حجم تمويله من خلال العقد المنصرم لم يزيد عن 796 مليون جنيه في العام 2010م كما لم يزيد تمويله للعمليات الزراعية عن نحو 136 مليون جنيه في العام 2009م في وقت كانت المساحة المزروعة في كل القطاعات " المروي ، المطري ، الآلي ، المطري التقليدي " قد تجاوزت الأربعين مليون فدان وهذا هو السبب الذي ظل يفرض على المزارعين الإعتماد على نظام الشيل الذي يقلل عائد الزراع والمنتجين .فقصور مؤسسات التمويل وتركزها على ضمانات تقليدية وأيضاً تركزها على المدن الكبرى فقط يؤثر ويحد من عملية الإستثمار الزراعي التي تتطلب نشر المصارف على مستوى الريف ، بالإضافة إلى الإعتماد على الضمانات المالية والتقليدية حتى يتمكن المستثمرين من الإستثمار في القطاع الزراعي بكل يسر .

– التمويل الصغير والأصغر :ظهرت فكرة التمويل الصغير والأصغر في بنقلاديش في سبعينيات القرن الحالي وساعد نجاح الفكرة في إنتقالها إلى دول أخرى . الهدف الرئيسي للتمويل هو تقديم قروض للفقراء والمساكين مساعدةً لهم للقيام بمشاريع إنتاجية أو خدمية مدرة للدخل ومن ثم تحويلهم

(1)المرجع السابق ص16

إلى ميسوري الحال . نجاح الفكرة جعل الأمم االمتحدة تعلن عام 2005م عاماً للتمويل الأصغر .لعل السودان يحكم النسبة العالية للفقراء والمساكين وبفضل نظامه الإسلامي المتعدد الصيغ هو الأكثر كفاءة لحقيق الهدف . تبنى السودان في عام 2007م وجاءت الدعوة من بنك السودان للمصارف وتخصيص12 %من الودائع . أي نحو 3 مليارات جنيه سنوياً لهذا البرنامج .بدأ البرنامج بداية متواضعة ولكنه توسع في الأعوام الأخيرة ، وخاصةً بعد أن أنشأت له وحدات في كل الولايات . تقوم الوحدات بدراسة الجدوى للمشروع ، وتقوم شركات التأمين بتأمين القرض أو التمويل مما يوفر الضمانات الكافية لإنجاح المشروع . بدأ التمويل الأصغر بعشرة ألف جنيه ومع إرتفاع التضخم ضوعف المبلغ إلى عشرين ألف جنيه ، بينما بدأ حجم التمويل الصغير في حدود المائة ألف جنيه تسدد بأقساط في غضون العام أو ثلاث أعوام حسب طبيعة المشروع . لقد إستفادت بعض الولايات من ذلك من خلال تنظيم المزارعين في جمعيات تعاونية للإستفادة من التمويل بصورة جماعية .

بالرغم من تلك الجهود التي بذلت من تحسين التمويل الأصغر إلا أنها غير كافية ، وعدم وجود التمويل بالصورة الكافية أدى ذلك إلى عدم إنتشار الإستثمار الزراعي وقلل منه بسبب توفر الفكرة وشح الموارد .

جدول (2–16) يوضح التمويل الزراعي حسب الصيغ من 2001م إلى 2011م

(ملايين– الجنية) "

الصيغة / السنة		المرابحة	السلم	المقاولة	أخرى	الإجمالي
2001	حجم التمويل	37	17	ــــ	5	59
	النسبة المئوية	63	29	ــــ	8	100
2002	حجم التمويل	53	27	ــــ	1	81
	النسبة المئوية	65	33	ــــ	1	100
2003	حجم التمويل	104	60	ــــ	2	166
	النسبة المئوية	63	36	ــــ	1	100
2004	حجم التمويل	134	26	ــــ	2	162

	النسبة المئوية	83	16	__	1	100
2005	حجم التمويل	176	52	__	3	231
	النسبة المئوية	76	23	__	1	100
2006	حجم التمويل	279	63	__	11	353
	النسبة المئوية	79	18	__	3	100
2007	حجم التمويل	323	69	__	47	439
	النسبة المئوية	74	16	__	11	100
2008	حجم التمويل	582	124	68	__	774
	النسبة المئوية	75	16	9	__	100
2009	حجم التمويل	515	136	107	4	762
	النسبة المئوية	68	18	14	1	100
2010	حجم التمويل	550	108	132	6	796
	النسبة المئوية	69	14	17	1	100
2011	حجم التمويل	511	98	54	20	683
	النسبة المئوية	75	14	8	3	100

المصدر :بنك السودان المركزي التقرير السنوي

ترشيد السياسات الأقتصادية لجزب الأستثمار الزراعي

ان السياسات الاقتصاد الكلي (المالية، النقدية، التجارية) لم تكن لصالح القطاع الزراعي مما ينعكس ذلك سلباً على الخدمات الزراعية والتنمية الزراعية ولهذا لابد من أجراء تعديلات جذرية في المنهج المتبع في تحديد الأولويات في تخصيص الموارد:

1- تصحيح الموقف من القطاع الزراعي:

بالنظر إلى أن الزراعة هي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني هناك حاجة لأن يعطي أولوية أولى في تخصيص الموارد. ومن ناحية أخرى إن الزراعة في السودان تكتسب أهمية إضافية من خلال إمكانية إنشاء تجمعات سكانية قادرة على حماية المواطن في الأطراف المختلفة مما يجعله االمنتصر

أساسياً في الأمن القومي والاستراتيجي . لذلك من المنطلق أن تراجع الأولويات والأجراءات المتجمعة في إعداد الموازنة العامة للدولة من حيث الموارد والانفاق العام

2- ترشيد سياسات الاقتصاد الكلي :([1]):

- **السياسة المالية:** يقترح أن يعاد الاعتبار لوزارات الاستثمار والزراعة وان تكون وزارات سيادية تقدم خدمات حيوية للمجتمع مثل وزارات الداخلية، الخارجية، الدفاع، في ضوء ذلك هناك حاجة لمراجعة كل رسوم الجبايات المركزية والولائية المفروضة على الزراعة. وإن الأصل في الضرائب أن توخذ من صافي العائد من الاستثمار في القطاعات المختلفة(الاقتصادية والتجارية والخدمية). لكن تجربة السنوات الاخيرة في السودان أكدت ان القطاع الزراعي مقثلاً بالضرائب والرسوم ومختلف الجبايات حتى أصبح طارداً. وإن الأمر لا يقف عند الضرائب فقط بل أصبحت الرسوم المصلحية شيئاً لا يطاق خاصة بعد أن اعتبرت وزارات الزراعة والاستثمار وزارات انتاجية وليست خدمية ومطلوباً منها تغطية منصرفاتها وتقدم أرباح (ووفورات للخزينة العامة للدولة. لذلك لابد أن يتغير هذا الوضع جذرياً وأن تقدم الخدمات المصلحية برسوم أسمية لا ترهق كاهل المزارع والمستثمر. وبما أن المشاريع الاستثمارية تقوم وفق التزام وعهد الدولة، وفي ضوء حسابات مبنية على التسهيلات والإعفاءات الممنوحة فإن فرض أي نوع من الجباية على المستثمرين خلال فترة الإعفاء يعتبر رجوع عن تعهد الدولة ويضر بمصداقية الدولة وبمناخ الاستثمار. تشير تجربة السودان في السنوات الماضية إلى أن60 % من الاتفاق العام الإنفاق العام للقطاع السيادي (الرئاسة، الأمن، الخارجية....الخ) و30 % القطاع الاقتصادي (المالية، الطاقة، الزراعة، الاستثمار.....الخ) 10 % فقط القطاع الخدمي (العمل، التعليم، الصحة.....الخ) لقد كان من الخطأ أن لا يعطي قطاعي الزراعة والاستثمار أهمية ونشبة معتبرة من الانفاق، ليست فقط الأهمية لتحقيق الأمن الغذائي فقط لكن الأهمية لتحقيق الأمن القومي الاستراتيجي . وتتضح أهميته في ارتباطه المباشر بحياة70% من سكان السودان لذلك لابد من إعادة النظر في سياسة الإنفاق بما يوفر الاعتمادات الكافية للزراعة والاستثمار في القطاع الزراعي بصورة كبيرة وتوجيه تشبه عاليه من الإنفاق لهما.

(1)-سليمان سيد أحمد السيد- سبيل السودان نحو النهضة الزراعية- ص20

- **السياسة النقدية والائتمانية**:([1])

إن كل النظم الزراعية في السودان تشكوا من شقف الموارد الذاتية، هذا يتطلب توفير تمويل تنموي عن طريق المصارف المتخصصة ، كما يتطلب تحديد هامش مناسب للمرابحات للعمل به في القطاع الزراعي. تجدر الإشارة إلى أن معظم دول العالم تقدر القروض بسخاء للزراعة والاستثمار وبهامش يقل عن 5 % وكان ينبغي ان يكون السودان في صدارة هذه الدولة نسبة لأهمية الزراعة للاقتصاد الوطني. بينم توجد دولاً أصغر شأناً من حيث الموارد والسكان تقدم ما يعادل 24 % من الدخل القومي كقروض للزراعة فإن الزراعة في السودان لا تتحصل إلا على3 % فقط كما في الجدول أدناه:

جول (2-17) نسبة القروض الزراعية للناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول العربية والآسيوية المختارة

(النسبة- في المائة)

الدولة	نسبة القروض للناتج المحلي الإجمالي (%)
كوريا	24
الفلبين	17
تايلاند	15
بنغلاديش	141
الهند	84
باكستان	43
المغرب	47
مصر	47
تونس	25
الأردن	8
السودان	3
عمان	03

المصدر: الهيئة العربية-للأستثمار والأنماء الزراعي -التقارير الدورية عن الاعوام-2014-1994م

(1) المرجع السابق ص33

من الجدول(**2–17**) كان ينبغي أن يكون الوضع معكوس، أي أن يخصص السودان أكثر من25% للزراعة نظراً لعظم الموارد الزراعية في السودان ولضعف الموارد الزراعية الذاتية للمزارعين المنتجين والمستثمرين الوطنيين – وفي واقع الأمر يعتبر كل المزراعين في السودان من ذوي الموارد المحدودة . ويعتمدن بشكل مباشر على التمويل النظامي وغير النظامي.في ضوء ذلك هناك حوجة ماسة لوجود مصرف تنموي. لتقويم القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل وبهوامش مناسبة لا تزيد عن5 % في السنة. بغير ذلك يكون من الصعب إعادة تأهيل المشاريع في القطاع الحديث– واستقطاب العديد من المستثمرين للاستثمار في الزراعة في المناطق المهمشة لخلق التنمية المتوازنة.

– **السياسات التجارية**: ([1])

ظلت التقلبات المناخية الحادة إيجاباً وسلباً تعمل لغير صالح الزراعة والمنتجين، فإذا كانت الظروف طيبة والإنتاج وفير تتدنى الأسعار وأحيانا دون التكلفة فيخسر الزراع، ثم إذا ساءت الظروف تدهور وأنخفض عائد الزراع رغم ما قد يرتبط بتدني الإنتاج من ارتفاع للاسعار قد لا يستفيد منه ويعجز عن سداد التزاماته. ولهذا كان لابد من ايجاد وسائل لتأمين مصلحة الزراع وتحقيق الاستقرار والاستدامة للإنتاج. لا يمكن ان يتحقق الإنتاج الوفير إذا لم يتوفر للفلاح العائد المجزي الذي يحفزه لمواصلة الإنتاج. هذه الحكمة هي التي عملت بها المملكة المتحدة كما عرؤفت بمبادرة تسعير المحاصيل الزراعية من خلال قانون صد رعام 1917م رغم إنها كانت مصدر سياسات التحرير وقوانين العرض والطلب العشوائية. ثم تبعتها الدول الأوروبية الاخرى وأصبح تسعير المحاصيل الزراعية من أهم بنود السياسة الزراعية المشتركة التي تلتزم بها كل الدول في الاتحاد الأوروبي. وقامت الولايات المتحدة في عام 1937م بسن قانون مماثل وأنشأت هيئة التسليف الزراعي لتأمين أسعار مجزية للمزارعين ومساعدتهم في تسويق المحاصيل

أما في السودان فقد كانت هناك محاولات مترددة للتسعير وبخاصة لمحصول الذرة في المواسم المطيرة، وكان ذلك يتم في وقت متأخر وبعد تحويل الإنتاج من المنتجين للسماسرة والتجار ، ويكون المنتج هو الخاسر الأكبر أولاً كمنتج، وثانياً كمستهلك كذلك كان هناك التزام من الدولة بتحديد

(1): المصدر السابق ص37

سعر للقمح والخبز لتأمين الغذاء سكان الحضر خاصة المستضعفين منهم. وعلى مستوى التجارة الخارجية: تقتضي قوانين منظمة التجارة العالمية بأن تكون الرسوم الجمركية هي الحاجز الوحيد بين الدول، وأن تعامل السلع معاملة واحدة في كل الأقطار المنضوية في المنظمة. ومن ناحية أخرى ، ربما أن أسعار معظم المحاصيل الحقلية هي الأدنى في التجارة الدولية بالمقارنة بالأسعار المحلية، فإن على الدولة أن تواصل سياسة إعفاء القطاعات الزراعية من الرسوم الجمركية وأن تعمل على دعم تصدير المحاصيل.مثل هذه السياسات ينبغي أن تطبق في البداية على المحاصيل الصناعية كالقطن ووالمنتجات الاستراتيجية

كالصمغ العربي، ثم النظر في تمديدها لمحاصيل أخرى وفق متطلبات الاقتصادي الوطني الجدول أدناه: يوضح الرسوم الجمركية على واردات السلع الزراعيه

جدل (2-18) الرسوم الجمركية على واردات السلع الزراعية

السلعة	الرسوم المفروضة
النباتات الحية والبراعم والزهور	%25
الزيون النباتية والحيوانية	%45
الأعلاف	%15
السكر	%17 + %45رسم إضافي
الخضر والفواكه	%45
المنسوجات والخيوط	%25
الملبوسات الجاهزة	%45
المنتجات الغذائية	%45
الأعشاب ومنتجات الأعشاب	%45
التبغ والتباكو	210 + %45رسم إضافي

المصدر: وزارة التجارة الخارجية- والادارة العامة للجمارك -موقف أداء الرسوم الجمركية.علي سلع الواردات

3- سياسة التأمين الزراعي: -

يعتبر درء آثار المخاطر الطبيعية، وعلى رأسها تلك المرتبطة بالقطاع الزراعي، مسئولية قومية وعامة ينبغي أن تتضافر كل الجهود للقيام بها، في سبيل ذلك أنشأت الدول الصناعية، والكثير من الدول النامية، صناديق قومية لهذا الغرض. وفيما يتعلق بالطقاع الزراعي يعتبر التأمين الزراعي وسيلة فاعلة، ليس فقط لدرء آثار المخاطر الزراعية ولكن أيضاً وبحكم مساهمة المزارعين عن طريق الأقساط أو التبرعات، فهو يقلص الحاجة للأموال العامة التي تواجه لدرء أثر المخاطر الزراعية.

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:-

تقوم وكالة إدارة المخاطر التابعة لوزارة الزراعة الأمريكية بالمهام التالية من خلال الاعتمادات التي يرصدها الكونغرث:

1/دعم شركات التأمين التي تعمل في القطاع الزراعي.

2 /المساهمة في أقساط (تبرعات) المستأمنين بنسب تتراوح بين 20% و80% حسب المحاصيل والمناطق اعتماداً على دراسات اقتصادية واجتماعية وتحليلات إكتوارية. 3/القيام بمسئولية إعادة تأمين التغطيات التأمينية . المساهمة في درء آثار المخاطر الزراعية غير المغطاة.

تتبنى الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تسعير الحاصلات الزراعية الرئيسية وتتولى هيئة التسليف الزراعي مسئولية شراء كل فائض المحاصيل بالأسعار المجزية لهذا لا يتعرض المزارع الأمريكي وكذلك الأوروبي لخطر تقلب الاسعار ، كما أنه لا يتعرض لمخاطر نقص التمويل أو عدم توفر المدخلات.

تجرة دولة إيران:- يرأس وزير الزراعة الإيراني مجلس إدارة البنك الزراعي وكذلك مجلس أمناء صندوق درء آثار المخاطر الزراعية. يتكون جهاز الصندوق من سبعين من العاملين وهم يحملون وثائق التأمين لكل القطاع الزراعي . ثم يعهد بالوثائق لفروع البنك الزراعي الإيراني ، ولديه 1806 أفرع منتشرة في جميع مناطق الإنتاج بالبلاد. تقوم الفروع بتقديم القروض والتوقيع على الوثائق ومتابعة النشاط الإنتاجي. وهناك لجان محلية من ممثلي وزارة الزراعة و المزارعين والبنك

الزراعي لتقدير الخسارات وحجم المطالبات . يساهم الصندوق كذلك بنسبة 20 % إلى80% من أقساط المزارعين.

موقف المنظمات الدولية من التأمين الزراعي: –

– **منظمة الفاو:** طالبت في المؤتمر الدولي 1951م كل الدول بأهمية تطبيق التأمين الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية وفي مؤتمر 1937م إنشاء صندوق دولي لدعم التأمين الزراعي ولكن الدول الصناعية عارضت ذلك.

– **منظمةالتجارة الدولية:** أدرجت دعم التأمين الزراعي في القائمة الخضراء (الصندوق الأخضر)في الأتفاقية الزراعية المعتمدة من قبل المنظمة وأصبح دعم التأمين الزراعي من ثوابت السياسات الاقتصادية لكل دول العالم.

– **البنك الدولي:** – أنشأ إدارة لدرء آثار المخاطر، وهي تقوم بتقديم العون للدول النامية التي تطبق التأمين الزراعي.

– تجربة السودان ممثلة في الصندوق القومي لدرء آثار المخاطر الزراعية ودعم التأمين الزراعي([1]):

أهداف الصندوق:–

– تشجيع الاهتمام بالزراعة والإنتاج الزراعي.

– تشجيع دعم شركات التأمين للعمل في مجال التأمين الزراعي.

– تحقيق الاستقرار في القطاع الزراعي من خلال تفويض المزارعين والمنتجين عن الخسائر التي تلحق بهم.

---

(1)-المصدر السابق ص50

4- سياسة الدعم:

لقد بدأ تحرير تجارة السلع مع أول أتفاقية للقات الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة في عام 1947م وقد أقتصار التحرير على قطاعات معينة وسلع محددة مع أرجاء تحرير القطاعات التي كانت بحاجة للتطير، بما في ذلك القطاع الزراعي. إلى أجل آخر في غضون ذلك وجه دعم كثيف للقطاع الزراعي بغرض تحديثه وتطويره . وحين تحقق ذلك بالنسبة للدول الصناعية سارعت إلى إدراج سلع القطاع الزراعي في قائمة السلع التي يمثلها التحرير في التجارة الدولية [1].

تجدر الإشارة إلى أن منظمة التجارة العالمية تسمح بدعم القطاع الزراعي وقد قسمت الدعم إلى قائمتين:

- القائمة الأولى: تسمة القائمة الخضراء الصندوق الأخضر
- القائمة الثانية: تسمي الصندوق الرمادي

أ- قائمة الصندوق الأخضر: ويقوم بدعم الأنشطة الآتية:

دعم الخدمات الزراعية (البحوث والارشاد ونقل التقانة، المكافحة ، التدريب، الاستشارات)

- مشاريع البنية التحتية.
- دعم الغذاء.
- المساعدات الغذائية للشرائح المستضعفة.
- المساعدة الحكومية لدعم المخزون الإستراتيجي من ا لسلع الزراعية.
- [1]المساهمة المالية الحكومية في برامج تأمين دخول المزارعين.
- دعم أسعار السلع بما لا يتجاوز5% من قيمة السلعة.

ب- قائمة الصندوق الرمادي ثلاثة محاور:

- الدعم المقدم للصادرات الزراعية.
- الدعم المقدم لتقليل تكاليف التسويق.
- الدعم النقدي المباشر للمزارعيين.

(1)-عبدالقادر احمد سعد –سعيد عبدالله سيد احمد الكرم –التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الفقر –دار جامعة الخرطوم للنشر 2014م ص

5- سياسة التصنيع الزراعي:

تبنى السودان بعد الاستقلال مباشرة سياسة احلال الواردات بمنتجات صناعية تم دون ربط محكم بين الإنتاج الزراعي المحلي والصناعات الوليدة والتي أعتمدت على الواردات الزراعية (كالقمح والدقيق...الخ) ولكن دون ان يكون تنسيق بين القطاعين الزراعي والصناعي ولعل الاستثناء هو مجمعات السكر والصناعات الجلدية فقد قامت صناعة السكر في شكل مجمعات لإنتاج القصب وتضنيعه وأصبح السودان الآن من الدول المرموقة في كفاءة إنتاج السكر على المستوى العالمي وأصبح السودان مقر الاتحاد الدولي للسكر. من ناحية أخرى فقد كانت الأزمة الاقتصادية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم وعدم توفر العملات الصعبة من الأسباب الرئيسية التي قلصت إمكانيات أصحاب المصانع لإستيراد المدخلات وتوفير قطع الغيار. لذلك يجب أن يتم ربط محكم بين المشاريع الزراعية والقطاع الصناعي في سبيل ذلك لابد من حل مشاكل القطاعالزراعي حتى يتمكن من تطوير ومضاعفة الإنتاج وتقليل التكلفة بما في ذلك تكلفة الفائض الذي يؤمن كل احتياجات الأمن الغذائي في القطاع الصناعي من ناحية أخرى لابد من توفير التمويل التنموي للقطاع الصناعي لتأهيل وتحديث المصانع. ثم فرض رسوم جمركية عالية على استيراد الخدمات الزراعية حتى تضطر المصانع للاعتماد على الإنتاج المحلي بعد زيادة وتحسين الإنتاج وتقليل التكلفة.

6- السياسات الزراعية:[1]

هناك مجموعة من السياسات التي يجب اتخاذها لهيئة القطاع الزراعي للاستثمار فيه وهناك أيضاً من الموجهات والسياسات الزراعية يجب أن تتخذ من أجل تأكيد استمرار دعم القطاع الزراعي وحفز المنتجين لإحداث الطفرة المنشودة في الإنتاج ومن هذه الموجهات :

- الإعلان المبكر عن سياسات الموسم الزراعي التشجيعية والتمويلية.
- العمل على إيجاد حلول جذرية لمشاكل الري بالمشاريع المروية.
- تشجيع القطاع الخاص على إنتاج البذور المعتمدة لمختلف المحاصيل محلياً.
- العمل على رفع الإنتاج والإنتاجية من خلال استخدام التقانات الحديثة.

(1)- مصدر سابق ص55

– توفير التمويل اللازم لإنجاح المواسم الزراعية من قبل وزارتي الزراعية والغابات والمالية والاقتصاد الوطني والبنوك المتخصصة.

السياسات الزراعية العامة:

– منح أسبقة التمويل للمزارعين الذين تتوفر فيهم الشروط التالية:

. استخدام التقانات الحديثة في الإنتاج بما فيه التقاوى المعتدة.

. الالتزام بالتأمين الزراعي.

. المنتجين المنتظمين في جمعيات الإنتاج والتسويق.

– تمويل كل محصول على حده بحسب المواقيت المحددة من جهات الاختصاص.

– إيلاء المشروعات الداعمة لسياسات الإنتاج من أجل الصادر أولوية في التمويل.

– خفض التمويل والدعم الحكومي مع زيادة التمويل المصرفي والذاتي. استمرار دعم الجازولين بمناطق الزراعة النيلية بالطلمبات. ([1])

– آراء النظريات الإقتصادية في الإستثمار:[(2)]

أولاً النظرية الكلاسيكية : – يفترض الكلاسيكيون أن الإستثمارات الأجنبية بصورة خاصة سواء كانت في المجال الزراعي أو غيره تنطوي على الكثير من المنافع غير أنها تعود في معظمها الي الدول التي قدمت المشروعات والأموال المنفذة للمشروعات في البلد المضيف ويفترض الكلاسيكيون أن جدوى المشروعات دائماً يرجع الي الدولة المقدمة للمشروعات وليست الدول المضيفة ويستندون في ذلك الي المبررات الآتية : –

- تميل الشركات الأجنبية الي تحويل أكبر قدر من أرباحها الي بلدها بدلاً من إعادة إستثمارها .
- صغر الحجم بالنسبة الي الأموال الأجنبية المتدفقة من الخارج .

---

(1) عثمان ابراهيم السيد-المشروعات الاستثمارية طريق التنمية المجتمعات الجديدة ، بدون ناشر وتاريخ ،ص95

(2) المرجع نفسه ص56

– ما تنتجه الجهات الإستثمارية الاجنبية يعمل على خلق أنماط جديدة للإستهلاك في الدول المضيفة لا تتوائم مع متطلبات التنمية الشاملة .

– تعمل الإستثمارات الأجنبية الي إتساع الفجوة بين إعاد توزيع الدخول في أفراد المجتمع من خلال ما تقدمه من أجور

– تؤثر الإستثمارات الأجنبية في سيادة الدول وذلك بإستغلالها من خلال إعتماد الدولة المضيفة الي التكنولوجيا الخارجية وخلق التبعية الإقتصادية الإعتمادية

– تمارس الجهات الأجنبية الضغوط والتبعية الساسية

– تعوق الشركات الأجنبية التخطيط الإقتصادي في الدول المعنية من خلال محاولة الحصول علي أكبر قدر من الإمتيازات والإعفاءات الجمركية

– تؤثر الشركات والإستثمارات الأجنبية في إنخفاض الإنتاج الوطني نتيجة للعديد من الأسباب

– شراء بعض الشركات الوطنية المحلية الزراعية والتجارية

– خروج الإستثمارات المحلية من السوق بسبب عدم قدرتها على المنافسة وهذا بدوره يؤدي الي إنخفاض الإنتاج الوطني

ونستعرض بعض أراء اصحاب هذه النظرية

–**باليجا** : اشار باليجا من خلال تحليله الأنشطة وممارسات الشركات الأجنبية في الدول المضيفة الي الآتي :

– أن وجهة النظر الإستثمارية تفترض أن الدول المضيفة هي بمثابة مصدر رئيسى للمواد الخام وإن الإستثمارات تستهدف الحصول على هذه المواد واستنذافها

– **فرانك :** يرى فرانك أن عنصر إستقلال المستثمرين الأجانب لثروات الدول المضيفة يتوافر بكل أركانه في العلاقات القائمة بين طرفي الإستثمار الأجنبي وإن تركز الإستثمارات الأجنبية بصفة خاصة في الدول النامية في مجال الصناعات الإستراتيجية يعتبر خير دليل علي ذلك .

–**هود وينج** : أشار هود وينج في تحليلهما للنظرية التقلدية إن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر شكلاً جديداً للإمبريالية حيث أن مظاهرالسلوك الإمبريالي بهذه الشركات تتجلى في قيامها بتصدير رؤوس أموالها الي خارج حدود الدولة الأم وذلك بسبب تدهور معدلات الأرباح في الدولة الأم .

فضلاً عن رغبتها في الحصول على أسواق مربحة لمنتجاتها وخدماتها متى تدهور الطلب عليها محلياً .

–**بير ستكر** : قدم تحليلاً جيداً لكثير من الآراء المعارضة للإستثمارات والشركات الأجنبية يمكن تلخيص ذلك التحليل في النقاط التالية :

– صغر حجم رأس المال المبدئي الذي يجلبة الإستثمار الأجنبي وكبر حجم التحويلات من الأرباح

– أنخفاض الإنتاج المحلي أو القومي بسبب شراء بعض الشركات الوطنية

– إنخفاض مدي المساهمة في التقدم التكنولوجي للدول النامية نتيجة ميل الشركات الأجنبية الي إحتكار التكنولوجيا الحديثة المتطورة من ناحية . وقيام هذه الشركات الأجنبية بأنشطة التنمية والبحوث في الدولة الأم من ناحية أخرى . وبالتالي تعيق التي لديها إستثمارات أجنبية حصول التكنولوجيا للدول النامية .

– جلب انماط من الإستهلاك لا تتوائم مع الدول النامية

–**قريمان وليفنجستون** : أشار هولاء الي الآثار السلبية المتوقعة على كل من الشركات الأجنبية من التي سبق ذكرها لكن ركزوا علي الآتي [1]

– تعوق الشركات الأجنية التخطيط الإقتصادي داخل الدول النامية من خلال محاولة الحصول على الكثير من الإمتيازات كالإعفاءات الجمركية والضريبية

– الممارسات الأخلاقية الفاسدة مثل الرشوة والهدايا والعمولات

النظرية الحديثة [2]: –

تقوم هذه النظرية على إفتراض أساس مفاده أن كلاً من الشركات الأجنبية (الإستثمارات الأجنبية) والدول المضيفة تربطها المصلحة المشتركة فكلاهما يشترك أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف مجموعة أهداف محددة ويرى مناصري هذه النظرية أن الإستثمار الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة تساعد في تحقيق الآتي :

– الإستقلال والإستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة .

---

(1) المرجع السابف،ص70

(2)[2] المرجع نفسه ص98

– المساهمة في خلق علاقات إقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تخفيف التكامل الإقتصادي

– خلق أسواق جديدة للتصديق وتوسيع العلاقات الإقتصادية بين الدول و تقليل الوارادات

– تحسين ميزان المدفوعات في الدول المضيفة

– المساهمة في تدريب القوى العاملة المحلية بالدول المضيفة

نستعرض بعض أراء رواد هذه النظرية

كارا : يرى أن قبول المستثمرين الأجانب بالإستثمار المباشر في الدول المضيفة وقبول هذه الدول لهذا النوع من الإستثمار إنما يعني وجود إعتقاد مشترك بين هذين الطرفين فإن الكثير من المنافع والعوائد من الممكن تحقيقها من خلال الإستثمار ومن أهم المنافع التي يمكن تحقيقها : خلق فرص للعمل وتحسين الدخول ، تحسين الإنتاجية

ميسكل وقرنون وبليس : – ناقش هؤلاء المنافع الخاصة بالإستثمار ولم يتجاهلوا الآثار السلبية للإستثمارات واشاروا أن مدى تأثير الإستثمار سلباً أو إيجاباً يتوقف على عدمن العوامل والمتغيرات وهي درجة إسهام الإستثمارات في التنمية ، مستوى التقدم التقني

والنموء في الدولة . ويرى أن الإستثمارات الأجنبية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في

التنمية الشاملة للدول النامية إذا تمكنت الدولة النامية من توجيه وتخطيط وتنظيم هذه الإستثمارات بصورة جيدة ويمكن ذكر الآتي : [1]

– الإستثمارات الأجنبية مصدراً جيداً للحصول على العملات الصعبة التي تمثل دعامة أساسية لبرامج التنمية في الدولة النامية .

– تعمل على تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جيد من رجال الأعمال وإنشاء مشروعات خدمية كبيرة

– مصدر جيد لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة الي الدول النامية

– تعمل الاستثمارات الاجنبية الي تنمية وتدريب وإستقلال الموارد البشرية في الدول النامية .

– تساعد الإستثمارات الي فتح أسواق جديدة للتصدير

([1])-احمد محي الدين احمد حسن عمل الشركات الاجنبية في السوق العربية- 2009م ص22

استوفير : يرى ان لاستثمارات الاجنبية تساهم في عملية التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة ، وتعمل تنمية وتحديث البينة التحتية الأساسية مثل (الطرق والمستشفيات والمدارس ..... الخ) يضيف أستوفير الفوائد والمزايا الآتية للإستثمارات الأجنبية بصفة عامة ويرى أنها

– تحسين ميزان المدفوعات وتنمية المناطق المتخلفة خلق فرص عمل جديدة

– الإستفادة من الموارد المادية والبشرية والمساهمة في خلق علاقات إجتماعي بين القطاعات

–توطيد علاقات الصداقة والعلاقات السياسية بين الدول المتقدم والنامية .

تحليل وجهات النظر :

يعتبر إستعراض وجهات النظر حول جدوى الإستثمارات الأجنبية والتي تمثل محور أهتمام الباحثين والكتاب الممارسين في مختلف المجالات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية :–

– رأينا أن نستعرض هذا التحليل حسب وجهات نظر الباحثين ونوجزه في النقاط الآتية :–

– تحدث أصحاب النظرية التقليدية عن صغر حجم الإستثمارات الأجنبية في مختلف الأنشطة (زراعية وصناعية تجارية) وهذا حسب رأي يختلف مع الواقع العملي حيث حدث تطور مضطرد في التدفقات الإستثمارية في مختلف الأنشطة وقد شهدت بذلك تقارير مختلف المنظمات الدولية والإقليمية على سبيل المثال (منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة) الأونتكاد للعام 2002 حيث أوضح التقرير أن معدل الإستثمارات الأجنبية على مستوى العالم بلغ حوالي (9،1491) مليار دولار وبلغ رأس المال المستثمر في الدول العربي عام 2001 وفق التقرير المذكور سالفاً حوالي (03،7)مليار دولار وهذا بدوره يتعارض مع زعم أصحاب النظرية التقليدية .

يمكن القول أن الإستثمارات الأجنبية (زراعية ، صناعية ، تجارية) يمكن أن تكون أحد العوامل الفعالة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية في دولة ما ، ليس هذا فحسب بل مع ضرورة توافر المناخ الإستثماري الملائم واللازم لتشغيل هذه الإستثمارات .أما بالنسبة للقلق المرتبط بقضايا الإستقلال والتكاليف المرتبطة بنقل وجلب التكنولوجيا عن طريق الإستثمارات المباشرة فإن هناك الكثير من الضوابط والإجراءات للدولة المضيفة أن تطبقها لتجنب مثل هذا القلق كأن تنشيء هيئة متخصصة لتحديد وإختيار نوع التكنولوجيا .

– كذلك قضايا الإستقلال الإقتصادي والسياسي التي يتحدث عنها أصحاب النظرية الكلاسكية فإنها لا تستند الي أي أدلة واقعية إن الإستثمار والشركات الأجنبية اصبحت تخلق علاقات جديدة بين الدول وتنميتها خير مثال لتلك العلاقات السودانية الصينية _ السودانية الروسية .

خلاصة القول : يرى الدارس ان اصحاب النظرية الحديثة يؤيدهم الواقع العملي ، خاصة في ظل الإنفتاح الإقتصادي والعولمة وظهور التكتلات الإقتصادية والأسواق المشتركة فإن أهمية الإستثمارات الأجنبية أصبحت ضرورة لكل دولة نامية. تحسن ميزان مدفوعاتها عن طريق زياده أحتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي الي تنمية المناطق المتخلفة إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً وتخلق فرص جديده للعمل تساعد على إعاده توزيع الثروة والدخول مما يحقق درجة من العدالة الإجتماعية ويرى الباحث وجود الإستثمارات الأجنبية في المجال الزراعي في السودان مهم وضروري للغاية لأن وجود رؤوس الأموال الأجنبية في المجال الزراعي يؤدي الي توفير أكبر قدر من السلع الغذائية مثل القمح يؤدي الي نقل التكنولوجيا الحديثة من الخارج أحدث ما توصلت اليه الصناعات الزراعية لذلك يرى الباحث لابد من توفر أكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية في المجال الزراعي [1].

(1)- راي الدارس عن الاستثمار

الفصـل الثـالث

إنـتـاج السكـر في السـودان

المبحث الأول: النشأة والتطوروالأهمية .

المبحث الثاني: الإنتاج الكلي للسكرخلأل الفتره 2014-1994م .

المبحث الثالث: تركيبة الأسعار والسياسات الحمائية العالمية والمحلية للسكر.

الفصـل الثـالث

إنتاج السكر في السودان

مقـدمة:

يعد السكر من السلع الرئيسيه في التجاره العالميه ، بأعتباره عنصراً غذائياً أساسياً ومصدراً هاماً للطاقة الحرارية التي يحتاجها الانسان ، تبرز أهمية السكر كسلعة أستراتيجية في الاقطار العربية لزيادة الطلب المتنامي عليه مع قصور الانتاج في الدول النامية والعربية عن مسايرة الإحتياجات السنوية المتزايدة للدول النامية العربية والأفريقية علي هذة السلعة نتيجة الزيادة المضطرده في معدلات النموء السكانية من جهة ، وأرتفاع الدخول الأنفاقية للمستهلكين ومستويات التحضر من جهة أخري . رغم إدارك أهمية السكر كسلعة أستراتيجية تساهم بشكل مباشر في تحقيق الأمن الغذائي بالسودان وبزل العديد من الجهود التي صادف بعضها النجاح لتنمية وتطوير محاصيل السكر وبأستقراء الواقع نجد إن إنتاج المحاصيل السكرية يتركز في ست دول عربية وأفريقية من بينها السودان وذلك نتيجة لعدة عوامل ساهمت في محدودية إنتاج هذة المحاصيل ، منها ما يتعلق بالأراضي كالزحف الصحراوي ، وتملح التربة ، ومنها ما يعود إلي النقص في الموارد المائية وتذبذب الأمطار وعدم ترشيد الري ومنها معوقات التقانة الزراعية لضعف خدمات التقانة والأرشاد والملكية وأنخفاض معدلات التسميد والأفات و بالأضافة إلي قلة الأستثمار في مجالات تصنيع المحاصيل السكرية وعدم وجود العوامل المحفزة للدخول في هذا المجال علي المستويين القومي والقطري.نجد أن الدراسات التي أجريت من قبل المنظمة العربية للتنمية الزراعية أشارت إلي وجود أمكانيات كبيرة لأنتاج وتصنيع المحاصيل السكرية ، كتوافر عوامل الأنتاج من جهة أمكانية تطوير وزيادة الكفاءة الأنتاجية لقطاع إنتاج وتصنيع السكر في السودان من جهة أخري

المبحث الأول: النشأة والتطوروالأهمية :

صناعة السكــر في العــالم:

نبات قصب السكر موطنه الأصلي جنوب قارة آسيا، ويرجح أن تكون الهند هي أول مكان ينمو فيه هذا النبات وقد نقله الإسكندر الأكبر الذي وصل الهند إلى أوروبا عام 326 ق.م حيث إنتشرت زراعته هناك.وهو نبات معمر يحتاج إلى فترة تتراوح بين 8–24 شهراً حتى ينضج. يبلغ إنتاج العالم منه (874) مليون طن متري تتصدر آسيا القارات في إنتاج القصب حيث يبلغ إنتاجها حوالي40% من الإنتاج العالمي ويرجع ذلك إلى عظم المساحات التي يزرع فيها القصب.نجد أن أول الدول المنتجة هي:

1–الهند: تتصدر دول العالم المنتجة للقصب ويبلغ إنتاجها 183 مليون طن وهو ما يوازي20.9% من إنتاج العالم. والعوامل المساعدة لذلك ملاءمة المناخ وتوفر الأيدي العاملة الرخيصة.

2– البرازيل: تحتل المركز الثاني بين الدول المنتجة للقصب بعد الهند ويبلغ إنتاجها 168 مليون طن متري وهو ما يعادل19.2% من إنتاج العالم.

3– كوبا: تحتل المركز الثالث بين الدول المنتجة ويبلغ إنتاجها 75 مليون طن متري أي ما يعادل8.5% من جملة إنتاج العالم. ومع ذلك تتصدر دول العالم المنتجة للسكر، كما تأتي في مقدمة الدول المصدرة للسكر حيث تساهم بحوالي24 %من صادرات السكر عالمياً.

الإنتاج العــالمي من السكر:

يعتبر الإنتاج العالمي من السكر متذبذب من موسم لآخر ويعذى ذلك للظروف الطبيعية والسياسات الزراعية للدول المنتجة و أسعار السكر العالمية من جهة أخرى.يتركز معظم إنتاج السكر في العالم في آسيا ثم تليها أمريكا الشمالية والوسطى، بينما تحتل غرب أوربا المركز الثالث في الإنتاج تليها أمريكا الجنوبية ثم شرق أوروبا وأفريقيا.

صناعة السكر في السودان[1] في عام 1985م إنخفض إنتاج القطن الذي يعتمد عليه كمصدر للعملات الأجنبية وارتفعت أسعار السكر حتى بلغت 180 دولار مما كلف حكومة السودان 18 مليون

(1)-وزارة الصناعة - تقارير السكر الدورية خلال الاعوام1994-2014م

دولار لإستيرادة. هذا الحدث حرك السودان لزراعة قصب السكر نسبة لإرتفاع سعرة ولكسر شوكة الإعتماد على محصول نقدي واحد وهو القطن، وبدات فكرة صناعة السكر في السودان 1958م حيث كلفت حكومة السودان هيئة المعونة الأمريكية [1]

بإحضار أخصائيين لدراسة إمكانية قيام صناعة السكر في السودان فكان مصنع سكر كنانة أكبرها وأحدثها، كلف قيام المصنع 55 مليون جنيه بطاقة إنتاجية 300.000 طن سنوياً، بدأ الإنتاج به 1978م، وكان قيام مصنع سكر الجنيد ، خشم القربة ، وعسلاية وسكر ملوط في عامي 1972 – 1979م.إن المزايا الطبيعية التي يتمتع بها السودان جعلته ملائماً بشكل خاص لإنتاج قصب السكر وبالتالي قيام صناعة السكر في السودان.

أهمية صناعة السكر في السودان :

تأتي أهمية صناعة السكر بأنه من الصناعات التحويلية الناجحة محلياً ودولياً ، وأحسن نموذج الأستثمارات الأجنبية في السودان ، كما إنها مورد مهم للإيرادات الضريبية وخاصة إيرادات النقد الأجنبي التي قدرت بـــ260 مليون دولار في العام 2013م كما أنها تساهم بنسبة2.9% في إجمالي الصادرات للعام 2013م ، وبالتالي تعتبر دعامة قوية للأقتصاد الوطني.

ويعتبر السكر سلعة إيرادية حيث إن تقديرات العائد من رسوم الإنتاج الضريبية على القيمة المضافة عام 2010م قد بلغت 370.9 مليون جنيه ، ويعتبر واحد من أهم السلع الأستراتيجية للأمن الغذائي وتستخدم شركات السكر أيدي عاملة كثيفة في كل مراحل الإنتاج والتصنيع ، التسويق ، لهذا يعتبر مصدر رئيسي ومعيشي ووسيلة أستيطان للعمالة ، ويقوم المصنع على مبدأ تنويع الإنتاج رأسياً بحيث قامت مصانع إضافية كثيرة منها مصنع العلف للإنتاج الحيواني ، والوقود الحيوي وغيرها ، وتطوير البنية التحتية الخدمية للمنطقة ومحلياتها ، كما أن السودان يعتبر الثالث إفريقياً في إنتاج السكر بعد مصر وجنوب إفريقيا.

هيكل مصانع السكر والإدارة: توجد في السودان ثلاثة شركات لإنتاج السكر في القطاع الخاص يوجد مصنع سكر كنانة ويتبع له مشروع سكر الرماش ، ومشروع سكر الرديس–كمشرعات مقترحة

(1)وزارة الصناعة قطاع السكر االتقرير رقم 22 العام 2014م

، وشركة سكر النيل الأبيض . أما القطاع العام يضم شركة السكر السودانية ويتبع له: مصنع سكر الجنيد ، مصنع سكر حلفا الجديدة ، مصنع سكر سنار ، مصنع سكر عسلاية ،وسكرالنيل الأبيض بالإضافة لتلك المصانع هناك مصانع مقترحة مثل: سكر النيل الأزرق ، سكر مشكور.

مصادر مياة الري ووسائل توفيرها في مصانع السكر: –

– يروى مصنع الجنيد من النيل الأزرق عبر الضخ المباشر بالطلمبات ومساحته الكلية 7.0/^{3}ث. –

– ويروى مصنع سكر حلفا الجديدة من نهر عطبرة عبر الري الأنسيابي من خزان .([1])

خشم القربة.

– ويروى مصنع سكر سنار من النيل الأزرق بالضخ المباشر بالطلمبات عبر المساحة الكلية 8.6 ^{3}م/ث.

– يروى مصنع سكر عسلاية من النيل الأبيض بالضخ المباشر بالطلمبات مساحته الكلية 5.6 ^{3}م/ث.

المبحث الثاني: الإنـــتاج الكلي للســـكرخـــلال الفـــتره 1994–2014م:

تمهيد:

على المستوى العالمي نجد أن إجمالي الإنتاج العالمي للسكر يأتي من قصب السكر بنسبة81.9 % والباقي من بنجر السكر بنسبة 18.1% ويعزى ذلك للمتغيرات المناخية والتكنولوجية والسياسات التي أدت إلى انخفاض التكلفة في إنتاج السكر من القصب مقارنة بالإنتاج من البنجر ، أضف إلى القيمة المضافة العالية التي يحققها القصب فقد صعدت مناطق جغرافية واعدة في إنتاج وتصدير السكر المكرر مثل (تايلاند ، الهند ، المكسيك ، كولوميبا ، روسيا) ، أما السودان لم يكن ضمن ترتيب العشرون دولة المنتجة للسكر لكن إجمالي إنتاجه واعد ويقدر بحوالي 600–700 ألف طن سنوياً الأ أنه يأمل أن يصبح السودان من كبار منتجي السكر في العالم في العام 2020م مع بداية تشغيل مزيد من المصانع الذي تعاني من عدم توفر التمويل الكافي ، وتطوير البنية التحتية للإنتاج والتصنيع والتسويق وتسعى شركة سكر كنانة الوصول إلى إنتاج أكثر من مليون طن في العام 2015م في حالة افتتاح مصنعين جديدين، ومشروع سكر الرماش بطاقة قدرها 500 ألف طن سنوياً وتستهدف

(1)وزارة الصناعة قطاع السكر االتقرير رقم 22 العام 2014م

شركة سكر النيل الأبيض التابعة لكنانة إنتاج 250 المقدرة بـــ 1.2 مليون طن سنوياً وتصدير الكميات المتبقية إلى الدول الإفريقية المجاورة ودول الخليج والدول الأوروبية.

شركة السكر السودانية المحدودة

تعد شركة السكر السودانية إحدى الدعامات الإقتصادية المهمة بالبلاد كإحدى شركات القطاع العام، وتعمل وفق قانون الشركات الخاصة لعام 1925م وتقع تحت مظلة وزارة الصناعة وتعتبر الشركة الرائدة الأولى في صناعة السكر في السودان حيث أنها أول مؤسسة سودانية تعمل في هذا المجال.يتكون هيكل الشركة من المديرين العامين للمصانع الأربعة (حلفا، عسلاية، الجنيد، سنار)

الأهداف العامة للشركة : ([1]):

- زراعة قصب السكر وتصنيع وإنتاج السكر بمواصفات عالية بغرض الإكتفاء الذاتي والتصدير.
- تطوير ورفع قدرات العامل السوداني مهنياً وفنياً.
- المساهمة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية بمناطق الإنتاج.

القوى العاملة بشركة السكر السودانية:

يبلغ حجم القوى العاملة بالشركة حوالي 20.000 تتوزع كالآتي:-

6.000 خدمة مستديمة.

14.000 خدمة موسمية.

الوحدات التابعة لشركة السكر السودانية:

مصنع سكر الجنيد، مصنع عسلاية، سكر سنار، حلفا الجديدةبالإضافة إلى مسبك الخرطوم المركزي – مصنع جوالات البلاستيك بعسلاية.

الوحدات المساعدة:

وحدة خدمات الإستيراد والتصدير بورتسودان، مركز بحوث قصب السكر الجنيد، مركز التدريب القومي للسكر سنار

(1)-شركة السكر السودانية –مجموعة احصاءات عن انتاج السكر خلال الاعوام 1994-2014م ص3

جدول (3–1) المساحات التي تمتلكها شركة السكر السودانية:–

(المساحة/الف فدان)

المصنع	المساحة الكلية (فدان)	المساحة المحصودة (فدان)
مصنع الجنيد	428.6	19.000
حلفا	40.000	21800
سكر سنار	39.000	22518
عسلاية	41786	22854
الشركة	163602	86172

المصدر: شركة السكر السودانية

من خلال الجدول (3–1)المساحة المحصودة حالياً أكبر من المتوقع على الجدول أعلاه وتقدر بـــ88600 فدان تقريباً – متوسط إنتاج الفدان من القصب 4200 طن، متوسط إنتاج الفدان من السكر 3.80 طن – الأصناف التجارية المزروعة في الحقول (6806:CO)، (997:CO) بالإضافة إلى الأصناف الواعدة J B 38/79 UC and753.

جدول (3–2) مصادر مياه الري ووسائل توفير

(المساحة–الف فدان)

المصنع	مصدر المياه	المساحة الكلية (فدان)	طاقة ضخ المياه
الجنيد	النيل الأزرق	ضخ مباشر بالطلمبات	7.0م^3 /ث
حلفا	نهر عطبرة	ري إنسيابي من خزان خشم القربة	–
سنار	النيل الأزرق	مباشر بالضخ طلمبات	8.6م^3 /ث
عسلاية	النيل الأبيض	ضخ مباشر بالطلمبات	5.6م^3 /ث

المصدر :شركةالسكرالسودانية

جدول (3-3) مصانع السكر بالشركة(الطاقة التصميمية – انتاج السكرطن/العام– بداية سنة إنتاج السكر– الشركة المنفذة (المصنعة). (الطاقةالتصميمية والنتاج/بالطن)

البيان	الجنيد	حلفا	سنار	عسلاية	الكلي
الطاقة التصميمية طن قصب/يوم	4.000	5.000	65.000	65.000	22.000
انتاج السكر بالطن/العام	60.000	75.000	110.000	110.000	355.000
بداية الإنتاج	1962م	1966م	1980م	1980م	-
الشركة المصنعة	Bw and BMA الألمانية	Bw and BMA الألمانية	F and S الإنجليزية	F and S الإنجليزية	

المصدر: شركة السكر السودانية

يبدأ الموسم الإنتاجي عادة في منتصف أكتوبر إلى أول نوفمبر وينتهي في أواخر أبريل إلى منتصف مايو من كل عام.

1- مصنع سكر الجنيد:

بدأ التفكير في صناعة السكر في السودان بعد أن أصبح إستيراد السكر يستنزف معظم موارد الدولة من العملة الصعبة. وقد رؤي الإستفادة من مشروع الجنيد الزراعي التابع حينها لمشروع الجزيرة لزراعة قصب السكر مستفيدين من كل الإمكانات المتاحة من أرض وقنوات وطلمبات ومزراعين وذلك بعد نجاح تجربة زراعة قصب السكر بالسودان. يقع مشروع سكر الجنيد على الضفة الشرقية للنيل الأزرق على بعد 120 كلم جنوب الخرطوم.بدأت زراعة القصب فيه عام 1959م وتم وضع حجر الأساس للمصنع في عام 1960م. إكتمل إنشاء المصنع وبدأ الإنتاج التجريبي الأولي في 1962م، يعمل المصنع حوالي 150 يوماً في الموسم، الطاقة التصميمية اليومية للطحن 4.000 طن قصب، الطاقة الكلية للإنتاج 60.000 طن سكر، مساحة المشروع الكلية 40816 فدان والعمل جاري لإكمال المرحلة الثانية من مزرعة التقاوي في مساحة 1.200 فدان، عدد المزراعين بالمشروع 2507 مزارع لديهم 2518 حواشة، عدد العمال (عامل/موظف) بالخدمة المستديمة حوالي 1.400 بجانب 3.000 عامل موسمي إضافة إلى (1.200) عامل عرضي (عمال حصاد)

جدول (3–4)إنتاج مصنع سكر الجنيد خلال الفترة من2014–1994م

(الإنتاج–الف طن)

السنة	الإنتاج(الف طن)
1994	43720.50
1995	44124.00
1996	43524.00
1997	46013.00
1998	58576.00
1999	69550.00
2000	71696.50
2001	82065.00
2002	94188.25
2003	81595.00
2004	87081.50
2005	86615.00
2006	84771.00
2007	87211.00
2008	84831.015
2009	87615.050
2010	88173.025
2011	81756.75
2012	92000.00
2013م	70000 .76
2014	73000.00

المصدر: التقارير الدورية بشركة السكر.

من خلال الجدول(3–4) أن إنتاج السكر في مصنع الجنيد في تزايد مستمر في الأعوام من (1994–2014)م وتناقص الإنتاج بصورة طفيفة في الأعوام(2005، 2004، 2003م) ويرجع هذا التناقص إلى مشكلات الري والمناخ في بعض الحالات. وأيضاً نجد إن الإنتاج تزايد في العام 2012م إلى 92,00 ألف طن عن العام السابق 2011م 8175 ألف طن ويتضح ذلك التحسن في الإنتاج بسبب تحسن ظروف المناخ والتحسين في الامداد المائي والري ولكن هناك تناقص في الإنتاج في العام 2013م إلى 89,60 ألف طن.

2- مصنع سكر حلفا الجديدة:

يقع في ولاية كسلا (محلية نهر عطبرة – شرق الخرطوم) ، وهو ثاني مصنع انشأ في السودان للسكر ويقع على بعد 400 كلم جنوب شرق الخرطوم بالقرب من نهر عطبرة.بدأ إنتاجه التجاري في موسم 1966–1967م، وتبلغ طاقته الإنتاجية القصوى 90 ألف طن سكر في العام المساحة المعدة سنوياً تتراوح ما بين 21–22 ألف فدان.أحسن المواسم الإنتاجية لهذا المصنع في الفترة من 72–1979م حيث كان معدل إستقلال الطاقة الإنتاجية73 **%**

جدول (3–5) مصنع سكر حلفا الجديدة الإنتاج خلال الفترة 2014– 1994م

(الإنتاج–الف طن)

السنة	الإنتاج(الف طن)
1994	53022.50
1995	57227.20
1996	55296.50
1997	52163.00
1998	61615.00
1999	75546.50
2000	86378.40
2001	85110.75
2002	85036.75
2003	87067.50
2004	87759.00
2005	72000.00
2006	81136.00
2007	830050.00
2008	81100.00
2009	84151.50
2010	57264.10
2011	74704.25
2012	66000.00
2013	56260.00
2014	59000.00

المصدر: شركة السكر السودانية

– من خلال الجدول (3–5)إن أنتاج السكر في مصنع سكر حلفا الجديدة في تزايد مستمر
– في السنوات من 1994– 2003م في حالة تزايد مستمر عدا تناقص الأنتاج بصورة طفيفية في العام 2007م ويرجع ذلك إلى التناقص في الإنتاج بسبب عدم استمرارية الري وأيضاً هناك تناقص طفيف في العام 2005م عن العام 2004م ويرجع ذلك لعدم تحسن المناخ.
– نجد إن الإنتاج قد تناقص في العام 2012م إلى 660 ألف طن عن العام السابق له 747 ألف طن. أيضاً تناقص الإنتاج في العام 2013م إلى 56,2 ألف طن ويرجع ذلك التناقص إلى عدم إنتظام الري هناك ذيادة في الانتاج في العام2014م.

3 – مصنع سكر سنار: يقع في ولاية سنار على بعد 40 كلم غرب مدينة سنار ويقع على بعد 300 كلم جنوب الخرطوم على ضفةالنيل الأبيض، طاقته الإنتاجية القصوى 110 ألف طن سكر في العام وقد بدأ المصنع الإنتاج التجاري في موسم 79–1980م وقد واجه هذا المصنع (سكر سنار) صعوبات بالغة حيث أن أعلى معدل إنتاج بلغ43 % من الطاقة التصميمية وقد أستفاد المصنع كثيراً من برنامج إعادة التأهيل حيث بدأ الإنتاج يتصاعد مرة أخرى تبلغ المساحة المزروعة 34.5 الف فدان حيث تتم فيه كل العمليات الزراعية آلياً ويدوياً في بعض العمليات يروى المشروع بواسطة بيارة تبعد حوالي 56 كيلوا من النيل الأزرق.[1]

جدول (4–6)إنتاج مصنع سكر سنار خلال الفترة من1994–2014م (الف طن)

السنة	الإنتاج /الف طن
1994	41835.10
1995	42244.40
1996	44650.00
1997	36000.00
1998	43009.20
1999	55022.80
2000	64522.80
2001	62206.50
2002	78186.50
2003	85021.00
2004	78692.00
2005	72400.00
2006	80630.00

(1) المصدر سابق ص6

2007	92038.50
2008	85536.00
2009	87116.70
2010	76603.70
2011	70840.75
2012	70844.0
2013	76000.0
2014	73000.00

المصدر: شركة السكر السودانية.

– من خلال الجدول(3–6) نجد إن الإنتاج في العام 2012م قد بلغ 76,7 ألف طن في حالة تزايد عن العام 2012 الذي كان 708 ألف طن. وفي العام 2013م قد بلغ الإنتاج 76,0 ألف طن ويرجع ذلك التحسن عن العام السابق هذا العامين إلى تحسن الري.

4/مصنع سكر عسلاية:

يقع المصنع في ولاية النيل الأبيض على بعد 10 كيلومترات من مدينة ربك، ويقع على بعد 280 كلم جنوب الخرطوم على النيل الأبيض، تبلغ طاقته الإنتاجية القصوى 10 ألف طن في العام من السكر، وقد بدأ الإنتاج التجاري في مصنع سكر عسلاية في موسم 1980/79م، ومنذ بداية الإنتاج التجاري واجه المصنع صعوبات بالغة في الإرتقاء بمعدلات الإنتاج، فأعلى معدل إنتاج بلغ 43% فقط من طاقته التصميمة ويتم ري المشروع كل عشرة أيام عبر سلسلة طلمبات يبلغ عددها 16 طلمبة في أربعة بيارات.

جدول (3–7)إنتاج مصنع عسلاية(بالالف طن) خلال الفترة من 1994–2014م

(الانتاج بالالف طن)

السنة	الإنتاج
1994	35685.00
1995	31554.80
1996	35858.20
1997	33382.80
1998	38023.80
1999	45234.45
2000	54193.80
2001	59708.75

64310.40	2002
76383.10	2003
73488.15	2004
87514.75	2005
81371.83	2006
89510.00	2007
90816.75	2008
97511.63	2009
75491.45	2010
93676.05	2011
89600.00	2012
89600.00	2013
65000.00	2014

المصدر: شركة السكر السودانية

من خلال الاجدول (3–7) ان إنتاج السكر في حالة تزايد مستمر من خلال الجدول أعلاة ففي السنوات (1994–2014م) هناك تزايد واضح في إنتاج السكر ويتضح ذلك بسبب التحسن في المناخ وتوفر مياة الري بصورة منتظمة . أما الإنتاج في العام 2004م قد إنخفض عن الإنتاج في العام 2003م بنسبة ضعيفة وذلك لضعف التحضيرات والأمداد المائي في بعض مواقع زراعة قصب المصنع. وفي العام 2005م قد تزايد الإنتاج عن العام 2004م وبلغ في العام 2005م الإنتاج 875 ألف طن بدلاً عن العام 2005م ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف المناخ والري.

إن الإنتاج في العام 2012م تناقص عن إنتاج ا لسكر في العام 2011م بعد ان كان في العام 2011م 9361 ألف طن وأصبح 89,60 ألف طن وأيضاً أصبح الإنتاج في العام 2013م 89,60 ألف طن وأيضاً أصبح في العام 2013م 89,60 ألف طن نفس إنتاج الموسم 2012م ويرجع تناقص إنتاج السكر في الموسمين 2012م ، 2014م عن موسم 2011م إلى عدم تحسن ظروف المناخ

جدول (3-8)الإنتاج الكلي لشركة السكر السودانيةخلال الفترة(1994-2014)

(الانتاج/الف طن)

السنة	الإنتاج(الف طن)
1994	174246.70
1995	175145.60
1996	179328.70
1997	167589.40
1998	201224.00
1999	245394.75
2000	276791.50
2001	289091.00
2002	321721.90
2003	330066.60
2004	322020.65
2005	318531.00
2006	327908.83
2007	351809.05
2008	342283.85
2009	35639.33
2010	297532.75
2011	330981.80
2012	324000.77
2013	307925.05
2014	277117.82

المصدر: شركة السكر السودانية

اتضح من خلال الجدول(3-8) تزايد الانتاج الكلي بشركة السكر السودانية في موسم 1995م إلى 1752,0 ألف طن بعد إن كان في موسم 1994م 1742,0 ألف طن. وأيضاً تزايد إنتاج السكر في موسم 1996م إلى 17932 ألف طن بعد إن كان في موسم 1995 17514 ألف طن وترجع هذه الزيادة في الموسمين إلى تحسن المناخ والانسياب الجيد للري. تناقص الإنتاج الكلي في الشركة إلى

16758 ألف طن في موسم 1997م بعد **إن** كان في موسم 1996م 179328 ألف طن. تزايد ا لإنتاج الكلي للسكر في موسم 1998م إلى 20122 ألف طن بعد إن كان في موسم 1997م 16758 ألف طن. تزايد إنتاج ا لسكر الكلي في موسم 1999م إلى 24539 ألف طن بعد إن كان في موسم 1998م 20122 ألف طن. – تزايد إنتاج السكر الكلي في موسم 2000 إلى 27679 ألف طن بعد إن كان في موسم 1999م 24539 ألف طن. – وأيضاً تزايد الإنتاج الكلي للسكر في المواسم 2001، 2002، 2003م على التوالي إلى 28909، 32172، 33006، 32702 ، 31853 ألف طن . ويرجع هذا التحسن المستمر في المواسم الإنتاجية إلى البداية المبكرة والتحسن المستمر في الري. تناقض الإنتاج لكلي للسكر في موسم 2004م إلى 327020,65 ألف طن بعد إن كان في موسم 2003– 330066,60 ألف طن في موسم 2003م وأيضاً أنخفض الإنتاج الكلي للسكر في موسم 2005م إلى 31853200 ألف طن بعد إن ك ان في موسم 2004م 327020,60 ألف طن ويرجع ذلك الانخفاض إلى بعض مشكلات الري. انخفض الإنتاج الكلي بشركة السكر السودانية في موسم 2013م إلى 307,995 ألف طن بعد إن كان الإنتاج في موسم 2012م حوالي 324,77 ألف طن. أنخفض الإنتاج الكلي للشركة السودانية للسكر إلى 277,781 ألف طن في موسم 2014 وكان الإنتاج في الموسم السابق 2013م 307,925 ألف طن. ويرجع ذلك الانخفاض المريع في إنتاج السكر في شركة السكر السودانية إلى توفر عدد كبير من السكر المستورد مع عدم توفرحماية للسكر للأنتاج المحلي

شركة سكر كنانة النشأة والأهداف والجوانب التمويلية: ([1]) يقع مصنع سكر كنانة جنوب الخرطوم بالقرب من مدينة ربك بولاية النيل الأبيض على الضفة الشرقية من النيل الأبيض على بعد 250 كيلومتر جنوب الخرطوم و1200 كلم من بورتسودان في مساحة قدرها 70,000 هكتار ما يعادل 168,000 فدان.وفي مساحة مزروعة قدرها 39,500 هكتار تعادل 94,000 فدان وهو مشروع زراعي مروي ، والمصنع به مجمع ومصفاة بطاقة طحن تصميمية تبلغ 17,000 طن من القصب في اليوم وطاقة إنتاجية قصوى تربو على الـــ300,000 طن السكر الأبيض في العام.

(1) -فريد عمر مدني –شركة سكر كنانة – عمل عربي مشترك ورقة مقدمة في ورشة –صناعة السكر في السودان -1997م

توجد بالشركة 6 محطات ضخ بطاقة 42 متر مكعب في الثانية وأجمال رفع ما بين 40، 46 متر، تحمل مياه النيل عبر 40 كيلو متر من القناة الرئيسية للتحكم في الرقعة الزراعية ، حيث تغذى انسيابها على طول 400 كلم من القنوات لتوفر 800 مليون جالون في اليوم، يوجد بالشركة توليد كهربائي يصل أثناء الموسم إلى 50 ميقاواط و30 ميقاواط بعد نهاية الموسم كم يتم الحصاد آلياً بنسبة 50% تستخدم الشركة قوى عاملة بصفة مستديمة قوامها 8,500 عاملاً بالإضافة إلى 7000 عاملاً موسمياً بذلك تعتبر شركة سكر كنانة ثاني مخدم بد الدولة.

الأهداف: يهدف مشروع سكر كنانة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الإسهام في الاكتفاء الذاتي للسودان من سلعة السكر مما يساعد على تحسين موقف ميزان المدفوعات عن طريق الاستغناء عن الاستيراد والحصول على عائد من تصدير الفائض.
- خدمة متطلبات الأمن الغذائي السوداني والعربي كإستراتيجية قومية.
- خلق فرص للعمالة السودانية في حدود 7 ألف عامل.
- الإسهام في تطوير تقنية السكر في السودان.
- الإسهام في تطوير البنيات التحتية.
- هناك أهداف إستراتيجية للشركة تتمثل في الآتي:
- زيادة إنتاج السكر إلى 450,000 طن متري كحد أدنى في العام.
- الاستحواذ على نسبة3% من حجم تجارة السكر في السوق العالمية.

الجوانب التمويلية للمشروع :

وقع وزير الصناعة السوداني مع أحد المناديب اتفاقية التأسيس في 1975/2/17م. أتفق الأعضاء المؤسسون بجانب أشياء أخرى على نسبتهم في توزيع الأسهم وفقاً للآتي:

حكومة جمهورية السودان51%، الشركة العربية للاستثمار 17 % لورنو المحدودة 12%مؤسسة التنمية السودانية 10% نيشوا أيواى5%، الخليج للأسماك 5 % ولقد الحق بالنظام الأساسي والتأسيس نسخ من اتفاقية استثمار الأرض والتي تخول للشركة بيع 150,000 طناً من الإنتاج السنوي إلى حكومة السودان بسعر تسليم المصنع الذي يتم تحديده حسب أنصبتها في أسهم الشركة، وأخيراً

تأسست شركة سكر كنانة المحدودة في 11 مارس 1975م بعد مضي ما يقارب 4 سنوات من العمل التحضيري والمفاوضات المالية البالغة الصعوبة.

مجهودات تمويلية إضافيه: [1]

بما أن كلفة كنانة تصاعدت ، فقد أصبحت أتفاقية التمويل التي كانت موجودة حتى عام 1975م غير كافية، لذا فقد ظهرت الحاجة لشريك جديد غني وراغب في التمويل، تزامن على وجه التقريب قرار السودان الأستدانة بكثافة من أجل تحقيق التنمية مع ارتفاع أسعار النفط 1973م والدول التي ساهمت في ذلك هي:

. دولة الكويت: في اجتماع بين مسئولي الحكومة السودانية، وإدارة شركة كناية والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمار الخارجية ووزارة المالية الكويتية في الخرطوم والتي نجح فيها وزير الصناعة السوداني في إقناع الكويت بأهمية مشروع كنانة وحاجته الماسة للتمويل، قررت حكومة الكويت دفع 32 مليون دولار في رأس مال كنانة، مع مبلغ مماثل كقرض من الشركة في مايو 1976م .المملكة العربية السعودية: عقدت عدة اجتماعات خلال الفترة من 77–1978م لقد تمكن السودان من الحصول على اتفاقية مع السعودية بمبلغ 15 مليون دولار واتفاقية أخرى في عام 1979م بـــ35 مليون دولار مع السعودية أيضاً، تم التوصل إلى اتفاقية مع الصندوق الكويتي للتنمية بمبلغ 21 مليون دولار وأيضاً تم التوقيع مع شركة الكويت الوطنية للتجارة لتوفير آليات لحصاد القصب والمواصلات في مايو 1979م.الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي:لقد قامت الهيئة بالمساهمة بمبلغ 25 مليون دولار في رأس مال كنانة وكان ذلك في فبراير 1981م.

. مجموعة البنوك التجارية السودانية: من أجل تحقيق توازن بين مساهمة السودانيين ومساهمة غير السودانيين كان من الضروري أن تكون هناك مؤسسات مصرفية مساهمة في مشروع كنانة. لذلك كانت الجهات الآتية في القطاع المصرفي شكلت مساهمة في كنانة وهي: بنك النيلين – بنك الوحدة– البنك التجاري السوداني) وكانت مساهمتها كالآتي: (بنك النيلين 7,2 مليون جنيه سوداني– بنك الوحدة والبنك التجاري كل واحد منهما بواقع 3,56 مليون جنيه.

(1)-المرجع السابق ص24

. قرض المصدرين.

. شركة نشواي اليابانية: كانت مساهمتها 10 مليون يناً يابانياً بضمانة حكومة اليابان وذلك لتمويل إنشاء محطة توليد كهربائي بقوة 40 ميقاواط ومخزن للسطر ومعدات مساعدة للمصنع.

. ماشينغا بريك ريتزاج: لقد ساهمت بتمويل بمبلغ 210,362,66 شلنات نمساوية.(1)

الجدول(3–9) نسب المساهمين في شركة سكر كنانة (النسبة%)

حكومة السودان	% 35,17
الهيئة العامة للاستثمار الكويتية	%30,50
حكومة المملكة العربية السعودية	%10,92
الشركة العربية السودانية	%6,96
مؤسسة التنمية السودانية	%5,66
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	%5,56
مجموعة البنوك التجارية السودانية	%4,45
شركة لونرو المحدودة بريطانيا	%0,46
شركة نيشوا يوالي اليابنانية	%0,16
شركة الخليج لمصائد الأسماك المحدودة	%0,16
الجملة	%100

المصدر: عثمان عبد الله النذير وجوفند داتا ترى ديساي، كنانة مملكة الذهب الأخضر، (لندن، كفن بول، 2001م)، ص185.

يتضح من خلال الجدول(3–9) أن جمهورية السودان تمتلك أعلى نسبة من أسهم الشركة و التي تبلغ35,17 %من الأسهم الموزعة تليها الهيئة العامة للاستثمار الكويتية، ثم حكومة المملكة العربية السعودية بنسبة10,92% و10,92 %على التوالي إلى أن دولة السودان والكويت والمملكة العربية السعودية من أكبر المساهمين وهذا يوفر للشركة مقدرة تمويلية عالية قد تصل إلى حد الإعفاءات الضريبية في إطار تشجيع الاستثمار في جمهورية السودان.

الجدول (3–10) المساهمين في شركة سكر كنانة

(ملايين الدولارات)

	بملايين الدولارات
حكومة السودان	565,15
حكومة دولة الكويت	202,43
المملكة العربية السعودية	76,80
الهيئة العربية للاستثمار	62,37
مؤسسة التنمية السودانية	41,11
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	32,55
مجموعة البنوك التجارية السودانية	26,04
لونرو	6,25
الخليج للأسماك	2,25
نيشو يواي	2,25
الجملة	**717,20**

المصدر: عثمان عبد الله النذير وجوفند داتا ترى ديساي، كنانة مملكة الذهب الأخضر، (لندن، كفن بول، 2001م)، ص185.

المبالغ المذكورة (3–10) البالغة (717,20) دولار أمريكي تشمل قروش المساهمين البالغة (الأصل والفوائد) مليون دولار والتي قدمت لكنانة خلال الفترة من (1975 – 1978) وتم تحويلها أسهم.

الإنتاج الكلي للسكربكنانة: [1]

بدأت كنانة الانتاج في مارس 1980م وقد بلغ الانتاج في موسم 79 – 1980م حوالي 19,000 طناً. وبعد مرور عام واحد وعندما دخل المصنع مرحلته الثانية قفز الانتاج إلى 107,000 طناً، وفي عام 84–1985م انتجت كنانة 306,000 طناً قفذ الانتاج إلى ستة الف طن فوق الطاقة التصميمية.

[1] تقارير - وزارة المالية والاقتصاد الوطني للعام 2014م.

جدول (3–11) أنتاج سكر كنانة خلال الفترة 2014 – 1994م (الف/طن)

السنة	الإنتاج(ألف طن)
1994	249.000
1995	253.000
1996	280.000
1997	333.000
1998	356.000
1999	356.000
2000	387.000
2001	403.596
2002	376.039
2003	398.268
2004	427.890
2006	400.000
2007	405.000
2008	402.000
2009	382.720
2010	344.400
2011	355.750
2012	349.800
2013	471.100
2014	353.945

لمصدر: تقرير اللجنة الفنية للسكر– وزارة المالية والاقتصاد الوطني لل

من خلال الجدول (3–11) بالنظر إلى الإنتاج السنوي لمصنع سكر كنانة تجدة كان في عام 2006م (400) ألف طن ثم أرتفع (405) ألف طن، وفي عام 2007، ثم أنخفض إلى 402 في 2008م ويرجع ذلك لانخفاض المساحات المزروعة فانخفض الانتاج ، وفي عام 2009 كان الأنتاج (382) ألف طن، نجد أن التذبذب في الانتاج كان بسبب تذبذب المساحات المزروعة .وفي عام 2010 كان الانتاج (344) ألف طن وفي عام 2011 كان الانتاج(680) ألف طن. أنخفض إنتاج السكر بشركة

سكر كنانة في موسم 2012م إذ بلغ 349,80 ألف طن بعد إن كان في موسم 2011 353,75 ألف طن.

– إنخفض إنتاج موسم 2013م إذ بلغ 32,000 ألف طن بعد أن كان في موسم 2012م 349,80 ألف طن في موسم 2012م ويرجع انخفاض السكر في مصنع كنانة في موسمي 2012م ، 2013م لأن هذه المواسم لم تواكبها سياسة رشيدة تدعم المنتج ا لمحلي، مع توفر كميات كبيرة من السكر المستورد سمح لها بدخول البلاد مما يعد مهدداً للإنتاج ويعريه من سياسات الدعم والحماية .

– تزايد إنتاج شركة سكر كنانة في موسم 2014م إلى 353,945 ألف طن.

مصنع سكر النيل الأبيض :

يعتبر مصنع سكر النيل الأبيض أحد أهم دعامات مصانع السكر في السودان يروى المصنع من النيل الأبيض عبر بيارة يقع مصنع سكر النيل الأبيض على بعد 7 كلم من النيل الأبيض في منطقة أبو حبيرة. دخل مصنع سكر النيل الأبيض الإنتاج في موسم 2012م .

جدول (3–12) يوضح الإنتاج لمصنع سكر النيل الأبيض خلال الفترة2012–2014م

(ألف طن)

الموسم	الإنتاج السكر (ألف طن)
2012	5.642
2013	73.500
2014	104.000

المصدر: شركة سكر ا لنيل الأبيض–التقارير السنوية عن الانتاج–للسنوات 2012–2013–2014م

من خلال الجدول (3–12) لقد تزايد انتاج السكر الي 73500الف طن في العام 2013م وكان الانتاج في العام السابق لة 2012م--5642/الف طن

زاد انتاج السكر في العام 2014م الي 104000ألف طن بعد ان كان الانتاج في العام 2013م—73500الف طن ويرجع تذايد الانتاج الي الاسباب:-

- تحسن اسعار سلعة السكر
- تصدير سلعة السكر خارجيا

جدول (3-13)الأ نتاج لمصانع السكر (كنانة – عسلاية- الجنيد- حلفا- سنار-النيل الأبيض) خلال الفترة (2014-1994م).

الإنتاج (ألف طن)

السنة/المصنع	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
كنانة	248	252	280	333	306	306	387	403	376	398	427	441	400	405	402	382	344	355	349	326	307
حلفا	53,0	57,2	55,2	51,1	61	75	86	85	85	87	87	72	84,8	81,1	81,1	84,1	57,3	74	66	56	59
الجنيد	43,7	44,1	43,5	46,0	58	69	71	82	94	81	87	86	81,1	87,1	84,8	87,6	88,2	97	13	80	73
سنار	41,8	42,2	44,6	36,0	43	55	64	62	78	85	78	72	80,6	91,1	85,5	87,1	76,6	70	76	76	73
عسلاية	35,6	31,5	35,8	33,3	38	35	54	59	64	76	73	87	81,4	89,1	90,9	97,5	75,4	93	89	89	65
النيل الابيض	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	56	73	106,9
الانتاج الاجمالي	423	427	459	498	515	565	734	664	742	728	755	711	728	756	744	738	641	692	680	628	735

المصدر: التقارير السنوية)شركة سكر كنانة وشركة السكر السودانية + مصنع سكر النيل الأبيض(

تحليل الإنتاج الكلي للسكر خلال الفترة (2014– 1994)م

من خلال الجدول(3–13) أرتفع الأنتاج الكلي في العام 1995م إلى 427 ألف طن بعد إن كان الإنتاج في العام السابق 1994م 423 ألف طن يعود هذا التحسن في الإنتاج إلى زيادة إنتاج السكر في مصنع كنانة وحلفا وسنار بينما انخفض إنتاج مصنعي الجنيد وعسلاية. – ارتفع الإنتاج للسكر في العام 1996م إلى 459 ألف طن ويرجع ذلك التحسن إلى زيادة إنتاج السكر في مصانع كنانة، حلفا، سنار، بينما أنخفض انتاج مصنع سنار.

– زاد الإنتاج الكلي للسكر في العام 1997م إلى 498 ألف طن وبعد إن كان الإنتاج الكلي في العام 1996م 459 ألف طن يرجع هذا التحسن إلى سهولة انسياب الري وتوفر مدخلات الإنتاج.

– زاد الإنتاج الكلي للسكر إلى 515 ألف طن في العام 1998م بعد إن كان في العاد السابق 1997م 498 ألف طن . ويرجع ذلك التحسن في زيادة الانتاج الكلي للسكر إلى توفر العوامل الطبيعية ومياه الري والأصناف المحسنة المقاومة للأمراض وتوفر مدخلات الإنتاج.

– زاد الإنتاج الكلي للسكر من 515 ألف طن في العام 1998م إلى 565 ألف طن في العام 1999م ويرجع التحسن في الانتاج للمصانع المنتجة للسكر إلى الادارة اللصيقة والمتابعة لكل عمليات الزراعة والحصاد.

– زاد الانتاج الكلي للسكر من 565 ألف طن في العام 1999م إلى 734 ألف طن في العام 2000م ويرجع ذلك التحسن في الانتاج إلى توفر مياه الري والأصناف المحسنة من البذور.

– زاد انتاج السكر من 664 ألف طن في عام 2001م بزيادة قدره 3,1 % ويعزى ذلك لإعادة تأهيل المصانع م ما زاد طاقتها الإنتاجية.

– زاد إنتاج السكر أرتفاعا طفيفاً في عام 2002م بنسبة بلغت0.7% ، كما بدأ العمل في إستخدام تكنولوجيا إعادة تكرير سكر حلفا لإنتاج سكر النيل .

– تناقصت كمية السكر المنتجة من 697 ألف طن إلى 728 ألف طن في عام 2003م بنسبة4.4% ويرجع ذلك للزيادة الملحوظة في إنتاج مصنع سكر كنانة والذي يعمل بنسبة132,7% من الطاقة التصميمية.

– زاد الإنتاج الكلي للسكر من 728,1 ألف طن في عام 2003م إلى 755,0 ألف طن في عام 2004م بنسبة3,7% ويرجع ذلك أيضاً إلى الزيادة في إنتاج مصنع سكر كنانة . كانت الطاقة الإنتاجية لمصانع السكر كافة بنسبة 115,3 %تقريباً من طاقتها التصميمية في عام 2004م.

– تناقص الإنتاج الكلي للسكر من 755,1 ألف طن في عام 2004م إلى 711,5 ألف طن في عام 2005م بمعدل5,8 %، ويرجع ذلك لتدني الإنتاج في كل م صانع السكر ما عدا مصنع عسلاية.

– تناقص الإنتاج الكلي للسكر من 711,5 ألف طن في عام 2005م إلى 728,1 ألف طن في عام 2006م بمعدل2,3% ويرجع ذلك إلى زيادة الإنتاج الكلي في كل مصانع الإنتاج ما عدا مصنعي سكر الجنيد وعسلاي

– تناقصت الطاقة الانتاجية لمصانع السكر معدل111,2 %من طاقتها التصميمية لعام 2006م.

– زاد الانتاج الكلي للسكرة إلى 756 ألف طن في عام 2007م بعد أ، كان في العام السابق 2006م 728 ألف طن بمعدل زيادة3,9% ويرجع ذلك لزيادة الإنتاج في كل المصانع للسكر عدا مصنع حلف الجديدة.

– تناقص الإنتاج الكلي للسكر من 756 ألف طن في العام 2007م إلى 744 ألف طن في العام 2008م بمعدل نقصان بلغ 1,6% ويرجع ذلك إلى وجود انخفاض في إنتاج كل المصانع عدا مصنع عسلاية حيث ارتفع إنتاجه إلى 1,5%

– تناقص الإنتاج الكلي للسكر من 744 ألف طن في العام 2008م إلى 738 ألف طن في العام 2009م بمعدل نقصان 0,28 %ويرجع ذلك إلى الانخفاض في إنتاج مصنع كنانة بنسبة5,02% رغم ارتفاع إنتاج مصانع شركة السكر السودانية بنسبة 14,1%

– تناقص الأنتاج الكلي للسكر من 737 ألف طن في عام 2009م إلى 641,9 ألف طن في 2010م بمعدل نقصان 13,1% ويرجع ذلك إلى انخفاض انتاج كل من مصنع سكر كنانة بنسبة9,9 %وإنتاج شركة السكر بنسبة16,5%.

– زاد إنتاج السكر الكلي من 641,9 ألف طن في العام 2010م إلى 691,73 ألف طن في موسح 2011م وترجع زيادة هذه المعدلات الإنتاج إلى ارتفاع إنتاج كلاً من مسنع كنانة ومصانع شركة السكر السودانية.

– تناقص الانتاج الكلي للسكر الذي يشتمل على سكر كنانة+ شركة السكر السودانية+ شركة سكر النيل الأبيض التي دخلت الإنتاج التجريبي في يونيو 2012م .

– تناقص أنتاج السكر الكلي من 692,8 ألف طن في عام 2011م إلى 680,1 ألف طن في عام 2012م بمعدل1,8 %ويعزى ذلك لانخفاض الانتاج في جميع المصانع عدا مصنعي سنار والجنيد الذي ارتفع انتاجهما بمعدل8,3 و0,7 %على الوالي فيما استحوزت شركة سكر كنانة على أعلى نسبة من اجمالي إنتاج السكر لعام 2012م بنسبة51,4 %.

– تناقص الانتاج الكلي للسكر في العام 2012م إلى 680 الف طن بعد ان كان في العام 2011م 692 ألف طن ويرجع ذلك الانخفاض إلى انخفاض الانتاج في كل المصانع عدا مصنع كنانة.

– تناقص الانتاج الكلي للسكر إذ بلغت 628 ألف طن في العام 2013م مقارنة بـــ 680 ألف طن في العام 2012م بنسبة بلغة6 %، كما أن انخفاضاً مماثلاً طرأ على الانتاجية ويرجع كل هذا الانخفاض في الانتاج في العام 2013م من السكر أن هذا الموسم لم تواكبه سياسة رشيدة تدعم المنتج المحلي وتحميه.إذ أن هناك كمية كبيرة من السكر المستورد سمح لها بدخول البلاد مما يعد مهدراً للإنتاج المحلي ويعريه من سياسة الدعم والحماية. زاد الانتاج الكلي للسكر إلى 735 ألف طن في العام 2014م مقارنة بـــ 628 ألف طن في العام 2013م وترجع هذه الزيادة إلى تحسن الانتاج في كل مصانع السكر في موسام 2014م حيث حدث زيادة عامة في الطاقة الانتاجية لمصانع السكر بالإضافة إلى ذلك يرجع هذا التحسن إلى دخول مصنع سكر النيل الابيض في دائرة الانتاج له أثر كبير في تحسن الانتاج في العام 2014م ([1])

(1)- التقارير السنوية (شركة سكر كنانة وشركة السكر السودانية + مصنع سكر النيل الأبيض

المبحث الثالث: تركيبة الأسعار والسياسات الحمائية العالمية والمحلية للسكر:

1 – الأسوق العالمية: [1]

الأسعار العالمية للسكر لا تمثل المؤشر الحقيقي للقيمة الأقتصادية للسكر، هنالك تعقيدات وتداخلات على المستويات المحلية والعالمية تؤثر على الأسعار وبالتالي هيكل السوق العالمي للسكر، ونلخصها في الآتي:

– صناعة السكر في كل دول العالم هي أصول وطنية عالية القيمة تحافظ عليها كل الدول بسياسات التسعيرة تقوم على أساس تكلفة الإنتاج .

– أسعار البيع الداخلي للصناعة تسليم المصنع لكثير من الدول مشجعة مثلاً موسم 2012– 2013م أعطت البرازيل 819 دولار للطن، الاتحادة الأوروبي 1100 دولار، أمريكا 956 دولار، الصين 861 دولار ، المكسيك 587 دولار للطن.

– الهند تقدم دعم مباشر للصناعة في مرحلة التصدير عبر دعم تكلفة النقل.

– 10% من الإنتاج العالمي يتم بيعه في السوق العالمي الفوري وفق آليات بورصات السكر العالمية ، ويعتبر السوق الذي يذهب إليه الإنتاج الفائض من هيكل السوق العالمي وتتميز أسعار البورصة أنها لا تأخذ تكلفة الإنتاج في الأعتبار بل المضاربات، العرض والطلب، أسعار العملات، العوامل الأقتصادية والسياسية في مختلف الدول، السوق الفوري دائماً في موضع نقد عالمي مستمر وذلك للتشوهات الكبيرة التي تخلقها لتجارة السكر العالمية والكميات التي يتم الاتجار بها تأتي من البرازيل، تايلاند، أستراليا، وأرخص الأسعار هي البرازيل

2 – الأسواق المحلية

السودان واحد من الدول النامية التي تفرض ضرائب كثيرة على السلع الضرورية ذات المعدل الأستهلاكي العالي بهدف جمع أكبر قدر من الإيرادات بينما هنالك حساسية لدى حكومات الدول المتطورة في عدم فرض أي رسوم على مثل هذه السلعة بل تدعمها بالسياسات الزراعية والصناعية وتحميها بالسياسات التجارية وأدواتها ومثال لذلك الاتحاد الأوروبي وأمريكا والبرازيل وأستراليا

(1)-وزارة التجارة الخارجية - نقطة التجارة- تقارير مختلفة

والهند. وبالرغم من ذلك نجد أن إجمالي الرسوم التي تفرضها الحكومة على السكر تبلغ 664,22 جنيه/ الطن وتفاصيلها كالآتي:رسوم الإنتاج 249,2 /جنيه /طن، القيمة المضافة 340 جنية للطن، رسوم الولايات 45 جنيه للطن. كذلك تفرض رسوم ولائية أخرى

على السكر كايرادات للولاية أيضاً نجد أن شركة سكر النيل الأبيض لها تكلفة إنتاج أعلى مما يجعل سعر جوال السكر أعلى الأسعار من أسعار الشركات والمصانع الأخرى هذا يجعل ويؤدي إلى صعوبة توزيعها للتجار والولايات.

جدول(3-14) أسعار البيع في شركات السكر الوطنية مقارنة مع أسعار الاستيراد (الانتاج دولار للطن)

السنة	اسعار السكر للانتاج المحلي بالجنيه السوداني	اسعار السكر للانتاج المحلي بالدولار للطن	سعر الاستيراد وارد بورتسودان (دولار /طن)
2012-2011	2200	800	850
2013-2012	3420	595	643
2014-2013-	4680	821	500

المصدر: تقرير اللجنة الفنية بوزارة المالية والاقتصاد 2014م.

من خلال الجدول(3-14) يتضح أن الأسعار العالمية تتجه للإنخفاض كنتاج لإعفاء السكر المستورد من الضرائب بينما أسعار السكر المنتج محلياً تتجه للأرتفاع.

أسباب زيادة أسعار السكر للموسم 2013 2014م[1]

رغم وفرة العرض من السكر في الأسواق إلا أنه تلاحظ زيادة أسعار السكر المستورد من 225 جنيه/ الجوال إلى 267 جنيه /الجوال ويعزى ذلك للآتي:

- المضاربات في سوق السكر نسبة لمرونة اتخاذ القرار حيث ان هامش الربح يمثل العامل الأساسي في التسعير دون اعتبار للمستهلك أو وفرة العرض، ويلاحظ أن انخفاض الأسعار في الفترة الماضية لم ينعكس على أسعار السكر للمواطن حيث ظل سعر الكيلو يتراوح بين 6.5 جنيه إلى 7 جنيه.

(1): تقرير اللجنة الفنية بوزارة المالية والاقتصاد 2014م.[1]

– ارتفاع أسعار الدولار في السوق الموازي حيث يقوم التجار بتسعير السكر وفق سعر الصرف في السوق الموازي لضمان استيراد الكمية.

– زيادة الطلب من ولايات دارفور وكردفان لترحيله وتخزينه بهذه الولايات تحسباً لفترة الخريف.

– قرب إنتهاء الموسم الانتاجي لشركة السكر السودانية والنيل الأبيض (خلال اسبوعين) وانتهاء الموسم الانتاجي لشركة سكر كنانة . وقرب موسم رمضان الأمر الذي يؤدي إلى لجوء التجار للتخذين بهدف زياده الأسعار في شهرمارس

نظام توزيع السكر على الولايات والمؤسسات

جدول (3–15)توزيع الشركات ونصيب الولايات من السكر طن الموسم 2012–2013م: (الموسم/طن)

الرقم	الولاية	شركة السكر	شركة كنانة	النيل الأبيض	الإجمالي	النسبة
1	الخرطوم	130144.9	213870.87	340.4	344356.7	%50.3
2	الجزيرة	40305.25	687.5	4450	45442.75	%6.6
3	سنار	18912.2	0	0	18912.2	%2.7
4	النيل الأزرق	10714.25	213.35	465	11392.6	% 1.6
5	النيل الأبيض	10427	56543.87	30780	97750.87	%14.2
6	شمال كردفان	27434	16928.5	12456.7	56819.95	% 8.3
7	جنوب دارفور	8940	8071.1	6394.2	23405.3	%3.4
8	القضارف	11450.15	187.5	175	11812.65	%1.7
9	كسلا	11516.6	75	175	11766.6	%1.7
10	البحر الأحمر	1752.45	28	0	1730.45	%0.3

11	نهر النيل	6429.6	264.20	550	7063.8	%1.3
12	الشمالية	8000.3	134.75	150	8285.05	%1.2
13	شمال دارفور	5835	1982.5	1400	9217.5	%1.3
14	شرق دارفور	0	0	2575	2575	%0.4
15	غرب دارفور	3225	900	12509.55	16634.55	%2.4
16	وسط دارفور	1115	0	0	1110	%0.2
17	جنوب وغرب كردفان	6000	2534.75	1000	9534.75	1.3%
18	توزيع العاملين	7157.5	0	246.3	7404	%1.1
الإجمالي		**309175.5**	**302421.89**	**73667.15**	**685264.19**	**%100**

المصدر: تقرير اللجنة القومية لتوزيع السكر للموسم 2012م–2013م

يتم التنسيق بين شركات الإنتاج والشركات المستوردة والفرق التجارية بالولايات والأجهزة الأمنية عن طريق تحديد حصص يومية / أسبوعية / شهرية للعملاء المختلفين الذين تتوفر لديهم القدرات الكافية عن طريق مقدراتهم المالية ومخازن وشبكات توزيعهم لتجار التجزءة لدى الغرف التجارية والجهات الأمنية مما يسهل المتابعة والمراقبة من محاسن هذا النظام منع المضاربات والتهريب ويساعد على تحصيل الضرائب ويضمن وصول السلعة للمستهلك النهائي وثبات في الأسعار ويساعد في تحديد الفجوة وبسرعة وقد تم تكوين اللجنة القومية لتوزيع السكر المنتج محلياً بقرار من وزير المالية والتي عملت خلال الفترة من 2012م–2013م.

من خلال الجدول (3–15) والخاص بموسم 2012–2013م كأنموزج يتضح الآتي:

– بلغت الكميات الموزعة من السكر في الموسم 2012–2013م حوالي 685.264 طن ، وفي الموسم السابق 2011–2012م بلغ التوزيع الإجمالي حوالي 965.325 طن أي بنسبة انخفاض قدرها 29%

– شركة سكر كنانة قامت بتوزيع91 %من جملة الكميات المتاحه مع نقص المخزون عن الموسم السابق 2011–2012م مما يؤدي إلى نقصان الكميات المتاحة خلال الموسم% 94من جملة الكميات المتاحة للموسم 2013–2014م.

– شركة سكر النيل الأبيض قامت بتوزيع بنسبة 100%.

– إجمالي المخزون من السكر لدى حكومة السودان تقدر بـــ 46087 طن .

– نلاحظ ارتفاع بنسبة التوزيع في ولاية الخرطوم حيث بلغت52.2 % .ويرجع ذلك للكثافة السكانية العالية والنمو الاستهلاكي والوجود الأجنبي.

– ولاية البحر الأحمر أقل الولايات بنسبة0.3 % لوجود الميناء واعتمادها على السكر المستورد تفادياً لتكلفة الترحيل.

سياسة التجارة الخارجية لسلعة السكر [1]

حتى عام 2010م يكاد الإنتاج لا يكفي حاجة البلاد من الأستهلاك إلا أنه بعد عام 2010م حدثت فجوة في الإنتاج أدت لاتخاذ بعض السياسات التي تقوم على مراجعة تكلفة الإنتاج المحلي من السكر للوصول لتسعير معقول بهامش ربح في حدود% 15 بثبت السعر للمواطن من بداية الموسم حتى نهايته وتكاليف الشركات المنتجة وبعض الشركات الحكومية لاستيراد كميات محددة من السكر ويباع بسعر السكر المحلي وتدفع الدولة ممثلة في وزارة المالية فروقات السعر في شكل دعم. وفي الوضع الراهن السياسة المعلنة بنحو السكر الأبيض والخام حدودها قرار مجلس الوزراء رقم (36) لسنة 2011م .

(1)- تقرير اللجنة القومية لتوزيع السكر للموسم 2012م-2013م

في جلسة رقم (3) بتاريخ 2011/1/20م بالإعفاء التام للسكر المستورد من كل الرسوم و المساهمات بنسبة 10%مما تطلب هذا الإعفاء ليباع بسعر يقارب الأسعار الداخلية المعلنة.

أما أسعار السكر المنتج محلياً فأنها تخضع لهيكل رسوم مفروضة على السعر تسليم باب المصنع وهي رسوم الإنتاج ، القيمة المضافة ، رسوم الولايات ورسم سكر النيل الأبيض.

بناءاً على اتفاقية مبيعات السكر بين الحكمة وشركة سكر كنانة تقوم الأخيرة بالتصرف في فائض إنتاجها ببيعها في السوق المحلي أو التصدير للخارج، لهذا تدخل سلع السكر ضمن صادرات السلع الصناعية في الصادرات غير البترولية، وعليه نجد أن صادرات السكر تساهم بـــ2,9 % في إجمالي الصادرات السودانية للفترة يناير وديسمبر 2013م كما تساهم في إجمالي الواردات بنسبة قدرة 6,5%

جدول (3-16) كأنموذج يوضح صادرات السكر 2006- 2014م

(الكمية/الف طن-القيمة/الف دولار)

السنة	الكمية (الف طن)	القيمة(الف دولار)
2006	17.856	10.116
2007	29.045	19.182
2008	60.439	15.127
2009	30.400	18.492
2010	–	–
2011	24.348	10.724
2012	47.230	39.005
2013	16.7126	20.589
2014	29.014	53.029

لمصدر: الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية – 2006- 2014م

من خلال الجدول(3-16) بلغت الكمية المصدرة من السكر في عام 2006م 17,856 ألف طن بقيمة 10,116 ألف دولار وتزايدت الكمية المصدرة في العام 2007م إلى 29,045 ألف طن بقيمة 19,116 ألف دولار – و تزايدت الكمية المصدرة من السكر في موسم 2008م إلى 60,439 ألف طن بقيمة 15,182 ألف دولار. وتزايدات الكمية المصدرة في موسم 2009 إلى 30,400 ألف طن

بقيمة 18,492 ألف ويرجع تزايد الكميات المصدرة من السكر إلى توفر الإنتاج وتحسين في الإنتاجية خلال الموسم.

أما في العام 2010م لا يوجد كمية مصدرة، وفي العام 2011م كانت الكمية المصدرة 7,586 ألف طن بقيمة بلغت 21870 ألف دولار.

أما في العام 2012 بلغت الكمية المصدرة 47230 ألف طن بقيمة 39005,51 ألف دولار. وفي العام 2013م بلغت الكمية المصدرة 167126,37 ألف طن بقيمة 205889 ألف دولار. وفي العام 2014م بلغت الكمية المصدرة 29,014 ألف طن بقيمة 53,029 ألف دولار.

جدول (3-17) كأنموذج يوضح واردات السكر 2006- 2014م

(الكمية/الف طن-القيمة/الف دولار)

السنة	الكمية (الف طن)	القيمة(الف دولار)
2006	728.000	699.500
2007	757.000	183.9000
2008	731.000	189.000
2009	203.112	108.940
2010	1024.506	502.349
2011	670.194	506.039
2012	719.991	529.397
2013	111.836	645.690
2014	319.079	460.107

المصدر: الجمارك السودانية للأعوام 2012 – 2014، تقرير وزارة المالية والاقتصاد الوطني – المؤجز الاحصائي للتجارة الخارجي السنوات 2014- 2006م

من خلال الجدول(3-17) إن إيرادات السكر في العام 2006م كانت 728.000 ألف طن وقيمة هذه الواردات 6995 ألف دولار . زادت الواردت من السكر في عام 2007م إلى 757 ألف طن بعد إن كانت في العام 2006م 728.000 طن بقيمة 1839 ألف دولار . ويرجع زيادة الواردات لهذه السلعة في العام 2007م بسبب ارتفاع أسعار السكر المحلي وانخفاض حصة السكر المحلية . وفي عام 2008 كانت واردات السكر 731 ألف طن وقد انخفضت عن العام السابق وقيمتها أصبحت 189 ألف دولار.

– انخفضت واردات السكر في العام 2009م إلى 79.000 ألف دولار وكانت في العام 2008م 731 ألف جنيه.

– انخفضت واراد السكر في العام 2010م إلى 576 ألف طن بقيمة 502,349 ألف دولار وكانت الواردت في العام 2009م 679.000 ألف طنية ، ويرجع انخفاض هذه الواردات إلى كفاية حصة السكر المنتج محلياً ومعقولية أسعاره.

– ارتفع حجم واردات السكر في العام 2011م إلى 670.000 ألف طن بقيمة 506.039 ألف دولار وكانت في العام 2010م 576.000 ألف طن.

– ارتفع حجم الواردة في العام 2012م 753.000 طن بقيمة 529,397 ألف دولار بعد أن كانت في العام 2011م 670,194 ألف طن.

– ارتفع حجم الواردات في العام 2013م إلى 1181.307 ألف طن بقيمة 645,690 ألف دولار. وتعود الزيادة في الواردات خلال ثلاثة أعوام إلى قلة حصة السكر المحلية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار السكر المنتج محلياً بالإضافة إلى إنخفاض سعر السكر المستورد.

– انخفضت حجم الواردات من السكر في العام 2014م إلى 319.079 ألف طن بقيمة 460.107 ألف دولار. ويعود ذلك إلى زيادة حصة إنتاج السكر المنتج محلياً بالإضافة إلى إنخفاض سعر السكر المحلي.

بعض الشركات المستوردة للسكر والعاملة في مجال إستيراد السكر:([1]):

هناك توسع في عدد الشركات العاملة في مجال أستيراد السكر من أكبر الشركات المستوردة للسكر للعام 2012م ، شركة كنانة، شركة السكر السودانية، أعمال سيقا التجارية، شركة ميابسكو المحدودة ، شركة أوربد للأنشطة المتعددة ، شركة النجم الأزرق للتصدير والاستيراد، شركة يوريم العالمية.

نجد إن بعض الشركات المستوردة تستخدم السكر للتصنيع الغذائي.

(1) تقرير اللجنة الفنية القومية لتوزيع السكر للمواسم (2011-2012) (2013-2014).

الجدول (3–18) يوضح العجز في الاستهلاك المحلي للموسم 2014– 2011/طن

الموسم	الإنتاج	الاستهلاك	العجز في الاستهلاك	النسبة %
2011 –2010	685755	1124156	438401	%39
2012–2011	674329	1124156	449829	% 40
2013–2012	745619,2	1079627	334007	%315
المتوسط	701,901	1,109,412	407,412	%37

المصدر: تقرير اللجنة الفنية القومية لتوزيع السكر للمواسم (2011–2012) (2013–2014).

السياسات الحمائية للسكر في بعض الدول المنتجة والمستوردة في العالم والسودان تحديداً :

تتبع كثير من الدول المتقدمة والنامية والتي تشهد في المواد الغذائية سياسة دعم وتشجيع الإنتاج الوطني، تعمل هذه الدول وفق هذه السياسة على أن تبقى الاسعار الداخلية لهذه السلعة أعلى من أسعار استيرادها لدعم المنتج المحلي وهذه من الأساليب الحمائية لكل دولة، تقوم الدولة باستخدام آليات السياسة التجارية مثل الحواجز الجمركية وغير الجمركية (نظام الترخيص، نظام الحصص، نظام المراقبة والتعريفات الجمركية)على واردات السلع للحد من خطورتها، كذلك تميل الدول إلى وضع قيود كمية على واردات الدول المستوردة للسكر المكرر والخام وتأخذ في عين الاعتبار المحافظة على استمرارية ونمو صناعتها الوطنية لذلك تاتي السياسات التجارية متسقة مع توجهات الصناعة الوطنية خاصة وإن صناعة السكر لم تعد تقتصر على سلعة السكر بل أصبحت مصدراً متجدداً للطاقة ولا شك إن تلك المنظمة لابد لها من مناخ مستقر حتى يمكن تأمين الغذاء والطاقة لأي مجتمع والصناعيين والسياسيين يأخذون في حساباتهم عدم خلق فائض وتجنيب المنافسة الضارة للصناعة وعلى سبيل نجد:

– **في الاتحاد الأوروبي:** إن إدارة السكر يتم بواسطة لجنة إدارة السكر والتي تتبع للمفوضية الأوروبية حيث يتم تحديد الحصة (كوتا) لاستيراد السكر الخام من القصب وفق الاتفاقيات والبروتوكولات التي تنظم استيراد السكر على النحو التالي:

– يتم إصدار ترخيص للكميات وفق قطاع بحد أعلى.

– يتم فرض ضرائب على السكر المستورد عند ميناء الوصول ليباع في السوق المحلي بأسعار أعلى من أسعار الاستيراد .

– ففرض ضرائب إضافية للكميات المستوردة غير المرخصة.

– **الحكومة الروسية** : تدير سياسة أستيراد السكر بواسطة إدارة الجمارك التي تضع أشعار تأشيرية للاستيراد وتعطي (كوتات حصص أستيراد)

– **الحكومة التركية :** تنظيم تغطية الفجوة الاستهلاكلية للسكر بواسطة مجلس رئاسة وزارة الصناعة والتجارة أن تحدد الكوتا وتعطي الأولوية للمصانع المنتجة للسكر ومن ثم الشركات الكبرى على حسب وزنها في ترتيب التجارة الخارجية العام وتستخدم الهواتف الجمركية وغير الجمركية لحماية الصناعة الوطنية وتنظيم الاستيراد وبناء مخزون استراتيجي لأحداث توازن في سوق السكر الداخلي وأحداث استقرار يرضي المنتج والمستهلك . وفق أسس تجارة السكر في تركيا.

•**لحكومة الكينية** : أتخذت العديد من التدابير الحمائية والحماية مثل الهواتف الوطنية الناشئة منها: تطبيق إعفاء جمركي على مستوى معين من الواردات على بضائع الدول الأعضاء في الكوميساء واخضاع الزيادة في الواردات على رسوم تدريجي يسمى قيمة الاقراض في الوارد أما الواردات من الدول غير الأعضاء في منظمة الكوميسا تفرض تعريفة جمركية ما لا يقل عن 200 دولار للطن الواحد وتخضع السكر لهذا العام

•**الحكومة المصرية:** أبلغت منظمة التجارة العالمية إنها قد فرضت تعريفات إضافية على واردات السكر الخام بنسبة% 17 من القيمة CIF أو كحد أدنى المبلغ 116.9 دولار للطن الواحد تبدأ من ديسمبر 2012م لمدى 6 أشهر وذلك لحماية المنتجين المحليين.

مجهودات اللجنة الوطنية لتنظيم أستيراد السكر في السوداني :([1])

سياسة أستيراد سلعة السكر في السودان كما يلي :هناك عدت خيارات تبني عليها سياسة استيراد السكر في السودان:

(1)-وزارة التجارة تقارير- اللجنة الفنية للسكر سنوات متعددة

- **الخيار الأول:** التحرير الكامل الذي يعني فتح باب الاستيراد لكل السودانيين المستوردين دون تراخيص أو تحديد لحصص أو أسعار وإلغاء كل القيود النقدية والتمويلية ويتم حماية الإنتاج المحلي من خلال التعريفة الجمركية التي تحدد الرسوم على الاستيراد ويقتضي ذلك عدم تدخل الأجهزة الحكومية في التنفيذ والمتابعة ومن بين إيجابياتها توفر السلعة.

- **الخيار الثاني:** التحرير غير الكامل بنظام الحصص (Quota system).يعتمد نظام الحصص لتحرير جزئي في تغطية الفجوة الناتجة عن العرض والطلب وفق أسس وضوابط محددة يتم تحديدها وطرح الكمية للاستيراد عبر منافسة حرة ومعالجة الضرائب والرسوم بالزيادة أو التخفيض حسب مستوى السعر العالمي لتكون تكلفة السكر المستورد مساوية لسعر السكر المحلي. يسمح بالاستيراد لكميات غير محددة خارج نطاق الحصة المقررة مع تحصيل كامل للضرائب والرسوم.

- التحرير غير الكامل بنظام سعر التركيز: هو الخيار يقوم على فتح باب الاستيراد وفق الأسس التالية :-

- تحديد أسعار السكر المحلي لشركات الإنتاج بالتشاور مع الدولة.

- تحديد أسعار السكر المستورد وفق متوسط الأسعار العالمية.

- يحدد سعر البيع لتجار الجملة وفق السعر العالمي.

- الفرق بين سعر السكر المحلي والمستورد يعتبر رسم للتركيز يحصل بواسطة الشركات لصالح و زارة المالية ويورد في في زيادة الأسعار العالمية يستمر الاستيراد وتستمر الأسعار المحددة للبيع كما هي ويتم تثبيت السعر من رسم التركيز للكميات المباعة .[1]

- في حالة انخفاض سعر السكر العالمي يتم تخفيض السعر للمستهلك خصماً من رسم التركيز إلى أن يصل السعر مستوى الأسعار المحددة لشركات الإنتاج المحلية.

- إذا انخفضت أسعار السكر المستورد دون أسعار السكر المحلي يتم حماية السكر المحلي بواسطة الرسم الجمركي ورسوم الوارد والرسوم الأخرى . وقد تدارست اللجنة الخيارات السابق كرها بشكل من التفصيل آخذين في الاعتبار الأنسب للحالة السودانية والموازنة بين حماية الإنتاج الوطني بالتدابير الحمائية والتي تكفلها العديد من الاتفاقيات الدولية كمنظمة التجارة العالمية للسلع الحساسة والاتفاقيات

(1)- المصدر السابق ص33

الاقليمية كالكومسا في المادة (61) من معاهدتها وترشيد الاستيراد بتوجيه موارد النقد الأجنبي التي يتم بها استيراد كميات من السكر فوق الاستهلاك لأولويات أخرى. عليه وفي ضوء المعطيات أعلاه فقد خلصت نتيجة تلخيص الخيارات أعلاه إلى أن الأنسب خيار هو نظام التحرير غير الكامل بنظام الحصة (Quota system). وفق ضوابط محددة لإدارة هذه.

المشكلات والمعوقات: [1]

- تدني الإنتاج الفعلي المحلي عن المخطط لبعض الشركات أثناء موسم الإنتاج.
- الرسوم التي تفرضها الحكومة الاتحادية على السكر الوطني في الطن الواحد تبلغ 664 جنيه، أضف إلى الرسوم الولائية ورسوم النقل والولايات
- مشكلات التوزيع الحالي إذ تقوم على التنسيق بين شركات الإنتاج والفرق التجاري بالولايات والأجهزة الأمنية إذ يتطلب ذلك جهد وتكلفة إدارية للجهات الرقابية. توجيه المستوردين إلى السوق الموازي لتوفير النقد الأجنبي مما يؤدي إلى أرتفاع سعرالصرف وزيادة التضخم وأثر ذلك على أحتياطات البلاد من النقد الأجنبي.
- عدم وجود أجهزة تنفيذ قوانين الممارسات التجارية الضارة كالإغراق والمنافسة في الأسواق والولايات سياسة تحرير استيراد السكر في ظل إرتفاع الأسعار العالمية والظروف المعيشية الصعبة المحلية تؤثر سلباً على توفر سلعة السكر.
- تحرير سلعة السكر مكن التجار من السيطرة الكاملة على عرض السكر المحلي والمستورد مما أدى إلى حدوث خلل في المنظومة التنسيقية.
- تأثير وأرتفاع وتذبذب أسعار السكر على الصناعات القاطرة كمدخل إنتاج وبالتالي زيادة تكلفة إنتاجها ينعكس ذلك على المستهلك.
- التحرير يزيد من قاعدة تجارة السكر ومشاكلها مما يزيد من الجهد والتكلفة الإدارية للجهات الرقابية والأمنية.

---

(2)- المصدرسابق نفسه ص40

مقترحات حلول المشاكل التي يعاني منها السكر في السودان:([1])

بما إن السودان أضحى من المنتجين والمستوردين لسلعة السكر فإن إنتهاج خيار التحرير غير الكامل بنظام الحصص (Quota system) هو الحل الأمثل لحماية الصناعة الوطنية، وتنظيم الاستيراد لبناء مخزون استراتيجي واحداث توازن في سوق السكر المحلي واستقرار يرضي المنتج والمستهلك ويوفر للدولة إيراداتها الضريبية. علماً بأن لا وجود للتحرير الكامل لسلعة السكر في أي دولة في العالم، كما تسمح أحكام وقواعد منظمة التجارة العالمية بحماية القطاعات الاستراتيجية لكل الدول خاصة النامية، وعليه أوصي بالحلول التالية:

- تقوم وزارة الصناعة برفع دراسة فنية لوزارة التجارة تتضمن كميات الإنتاج المتاح للاستهلاك والفجوة المراد تغطيتها بالاستيراد والفترة الزمنية للاستيراد وغيرها من الحلول بوقت مسبق كافي قبل مواسم الحوجة إلى السكر في السوق المحلي.

- تقوم وزارة التجارة بتحديد الأسعار التأشيرية (للأسواق العالمية) ومعالجة الضرائب والرسوم بالزياده أو التخفيض حسب مستوى السعر العالمية لتكون تكلفة السكر المستورد مساوية لسعر السكر المحلي. يسمح للاستيراد بكمية محددة خارج نطاق الحصة المقررة مع تحصيل كامل للضرائب والرسوم المفروضة دون أي معالجات. التقي بضوابط ومعايير الحصة (الكوتا)التي تحددها وزارة التجارة من حيث تحديد الشركات المؤهلة للاستيراد من حيث الخبرة والامكانات والسجل المالي في استيراد السكر بالكميات والمواصفات والزمن المحدد لتنفيذ التصديق، وتطبيق أدوات الرقابة التجارية وأنسب الأسعار.

- تقوم الإدارة العامة لجمارك السودان بمراقبة سير الاستيراد المتمثل في ضبط حصص الشركات وفق الأسعار التأشيرية والضرائب والرسوم لمعادلتها مع الأسعار المحلية.

- تقوم وزارة المالية الاتحادية بتحصيل الايرادات الضريبية عبر آلياتها من سلعة السكر وتكون في أستشارة وتنسيق مع و زارة الصناعة، التجارة من أجل تحقيق الاستقرار في سلعة السكر في السوق المحلي وتوازن الأسعار لتحقيق طموحات المنتج والمستهلك والمستورد.

---

(1)- تقارير اللجان الفنية للسكر للاعوام 2014-2013م

– زيادة الموارد الموجهة للمخزون الاستراتيجي لبناء مخزون في حدود 250 ألف طن يتم شراءها من الشركات المحلية في السنة للتداخل في أوقات الندرة وتذبذب الأسعار.

– الإيقاف الفوري للرسوم الولائية خارج تلك التي تتحصلها شركات إنتاج السكر وتدفع لوزارة المالية وأجراء تعديل في تطبيق ضريبة أرباح الأعمال (1%) التي يتم خصمها من هامش الأرباح وليس من القيمة الكلية للجوال .

– دعم آلية تنفيذ القوانين والتشريعات بوزارة التجارة الخاصة بالممارسات التجارة الضارة كالإغراق والمنافسة في الأسواق المحلية.

– التنسيق مع الولايات لوضع ضوابط ورقابة على توزيع سلعة السكر ومنع المضاربات

الفصل الرابع

إنتاج القمح في السودان

المبحث الأول: خصائص وأستخدامات ومناطق إنتاج القمح.

المبحث الثانى: العوامل التي تحدد العرض والطلب لسلعة القمح في السودان: المبحث الثالث:المعوقات والحلول والرؤيا لانتاج القمح في السودان

الفصل الرابع

إنتاج القمح في السودان

المبحث الأول: خصائص وأستخدامات ومناطق إنتاج القمح [1]

مقدمة:

يعتبر القمح من أهم الحبوب الغذائية وأكثرها وأعظمها أنتشاراً وأقدمها أستخداماً تاريخ زراعة القمح في العالم قديم جداً، فقد عُرف في سويسرا في العصر الحجرى. ويظن بعض العلماء إن أصل هذه النبته ونشأتها الأولى في العراق (منطقه بين النهرين) وكانت تعتبر غذاء للمصريين منذ العام 3500 قبل الميلاد. ظن العرب ومثلهم اليونان إن النبته القمح الأولى في منطقة مناخ البحر المتوسط لجأت الدوله للتوسع في إنتاج القمح لمواكبة التطورات المتزايدة في الطلب عليه فأدخلته في القطاع المروى كمحصول شتوى في مناطق مختلفة كحلفا والرهد ومشاريع النيل الأبيض وأهمها مشروع الجزيرة الذي حاز على مركز الثقل لإنتاج هذا المحصول في مساحات مقدرة تمتعت بميزات نسبيه تمثلت في توفير مياة الرى. توفر الأرض وصلاحيتها وقلة تكلفة أنتاج القمح مقارنه بالتكلفة البديله في موسم الشتاء خاصة في أستقلال الأرض والمياه، وأنخفضت تكلفة الترحيل لموقع المشروع الوسط بين مناطق الأستهلاك

المبحث الأول: خصائص وأستخدامات ومناطق إنتاج القمح:[2]

أستخدامات القمح :

يستفاد من القمح فوائد عديدة إذ يستعمل لعمل الخبز "الرغيف" والبسكويت والخبائز والحلويات ويعتبر من أهم الأغذيه للدواجن والأبقار وطعام للخيول. كما إنه يمثل مادة أوليه لبعض الصناعات كالورق مثلاً.وللقمح أهميه كبرى في الإقتصاد العالمى بقيمته الغذائيه وكمادة أوليه تدخل في بعض الصناعات.

---

(1)- المصدر سابقص41

(1)- المصدر سابقص41

الخصائص الغذائيه للقمح:

يعد القمح من محاصيل الحبوب المهمه في العالم إذ يعتمد عليه أكثر من ثلث السكان في غذائهم اليومى لما له من قيمه غذائيه عاليه من النشويات التى تمد جسم
الانسان بالسعرات الحراريه والطاقه العاليه التى تساعده على النشاط والحيويه وبما يحتويه من نسبه معقوله من البروتينات التى تساعد على النمؤ.

الجدول (4–1) يوضح كميه البروتين والدهون، والنشويات والطاقه في كل مائه جرام.

(كمية البروتين، الدهون، النشويات، الطاقه في كل 100جرام)

المحصول	البروتين	الدهون	النشويات	الطاقه
القمح	12.7	1.8	71.8	332
الذرة الرفيعه	11.6	4.3	72.8	353
الدخن	11.0	5.0	69.0	362

المصدر:وزارةالصحة أدارة التغزية

لوحظ على الجدول (4–1) إن نسبه البروتين في محصول القمح تفوق المحاصيل الأخرى. والدهون الشبه متوسطه والنشويات عاليه جداً في محصول القمح وايضاً نسبه الطاقه عاليه جداً في القمح. بالتالى نجد نسبه البروتين في سلعة القمح تتعد محاصيل الذرة والدخن

الأهمية النسبية للقمح : يكتسب القمح أهمية متزايدة في عالم اليوم ، ويعتبر محصولاً أستراتيجياً وسلاحاً ماضياً له أنعكاساته الأقتصادية والسياسية والأجتماعية على معظم الشعوب وذلك للأسباب التالية

- القمح سلعة أستراتيجية سوقية ما دام المسئول الأول عن رغيف الخبز ، وهو أبسط من مقومات الحياة اليومية إذ يمثل95 %من الأستهلاك اليومي للفرد في العالم النامي والسودان على وجه التحديد.
– ساهم القمح في ما يقارب عن 4 أخماس السعرات الحرارية المستمدة الحبوب يومياً.يعد القمح من أكثر السلع الغذائية الزراعية أهمية في خريطة النشاط التجاري العالمي ، وتبوأ هذا المركز بعد الثورة الصناعية .

– تنامي الطلب على القمح جعله سلعة استراتيجية الأوصاف عديدة منها ضرورة خلط أنواع القمح ببعضها حتى يتسنى استخدامها صناعياً.

-القمح أحد أساليب التأثير الاقتصادي في القرار السياسي للعديد من دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي دخول القمح في معادلة البدائل الجديدة للطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية[1]

أسباب النمو المضطرد في أستهلاك القمح في السودان:

إن هناك الكثير من العوامل تؤثر على أستهلاك السلع الغذائية المختلفة، منها زيادة عدد السكان وغير، وإن قانون أنجل يرى أن الأسر تنفق كميات متزايدة، ولكن بنسب متناقصة من مداخيلها على الغذاء مع اتجاة دخلها، كما أن الأسعار لها تأثير ملموس على إستهلاك الغذاء من خلال تأثير الدخل والإخلال بالتغير في أسعار المواد الغذائية الرئيسية ولذا فإن التغير في الأسعار النسبية لمحاصيل غذائية هامه في السودان كالقمح يمكن أن يكون لة تأثير مباشر كبير على القوى الشرائية للأسر الفقيرة ويمكن أن تكون آثار ملموسة ومؤثرة حتى لو كان السكان يفضلون بشدة أنوعاً معينة من الغذاء. كالفوارق السعرية الكبيرة قد تؤدي إلى انتقالهم إلى بدائل أرخص بالمقارنة مع الأغذية الأكثر تكلفة التي يفضلونها إنطلاقاً مما تقدم يتم استعراض الأسباب التي أدت إلى الطفرة الأستهلاكية الكبيرة في القمح في السودان.

– النموالسكاني : بناءًا على أستقطات الجهاز المركزي للأحصاء المعتمدة على تعداد السكان للعام 2010م ينمو السكن في السودان بنحو2,9% سنوياً. لقد ارتفع عدد سكان السودان إلى(41 مليون نسمة) وهذا بالطبع أدى إلى ز يادة الطلب على جميع المنتجات الاستهلاكية الغذائية بما فيها القمح.

– النمو الحضري: يشهد السودان توسعاً كبيراً وهائلاً في المناطق الحضرية مما ساعد وساهم في تغير النمط الغذائي لسكان تلك المناطق بفضل الخدمات التي أحدثت وساهمت في استهلاك المزيد من القمح الذي أصبح ميسوراً في متناول اليد

(1)-:وزارةالصحة أدارة التغزية

فقد أرتفعت نسبة الحضر من8,3 %عام 1955م إلى37,6% في العام 2007م ، كما إن سهولة التعامل مع القمح وأستخداماته المختلفة وسهولة تحضيرة في وقت قصير (قراصة مثلاً) وبتكلفة منخفضة جعله الأسرع والأنسب مقارنة بالسلع الأخرى مثل الذرة.

– الهجرة من الريف للحضر: الهجرة من الريف إلى الحضر تعتبر من أهم الأسباب أيضاً في زيادة استهلاك القمح فمعدل النمو في الخرطوم مثلاً يقارب خمس نمو السكان في المناطق التقليدية لاستهلاك بدائل القمح (الذرة) نظراً للهجرة بمعدلات كبيرة خاصة للعاصمة القومية وذلك لأسباب تتعلق بالجفاف والتصحر وتوزيع التعليم والصحة....الخ. وهذا الوضع ينطبق على المدن الكبرى كبورتسودان وودمدني. كما إن ظاهرة النزوح جراء الصراعات القبلية ودورات الجفاف و الضغوط الاقتصادية في الفترات السابقة ساهمت في التغير في النمو الاستهلاكي للنازحين حتى في أولئك الذين قطنوا في أطراف العاصمة القومية والمدن الأخرى.

– إرتفاع الوعي الغذائي : أدى ارتفاع الوعي الغذائي جراء التطور في الاتصالات من هواتف ثابتة ومتحركة وراديو وتلفزيون وقنوات فضائية وجرائد وما تبعها من خدمات الرسا يل القصيرة SMS إلى أحداث تغير وتأثير على النمط الغذائي الاستهلاكي للمواطنين في صالح استهلاك القمح

– المحا فظةعلي استقرار أسعار القمح: أدت سياسة البلاد في مجال التجارة الخارجية لسلعة القمح ا لمتمثلة في تخفيض القيود الجمركية بفرض رسوم متدنية على القمح و دقيق القمح المستورد لا تتعدى5% فقط، مع إلغاء كافة القيود غير الجمركية بالإضافة إلى سياسية التسعير الداخلي للقمح، إلى تدفق كميات كبيرة من القمح إلى البلاد بأسعار متخفضة نسبياً، وتزامن ذلك مع تقلبات كبيرة في أسعار الذرة والدخن مما أدى إلى قدر كبير من احلال القمح.

– دعم أسعار القمح: ظلت الحكومة منذ التسعينات من القرن الماضي تدعم أسعار القمح المستهلك (لخبز)ووقتها كان المستهلك هو الإنسان الحضري، ذو الدخل المرتفع نسبياً مقارنة بنظيره الريفي، والذي كان لا يأكل الخبز وقتها. وقد ساهم هذا الدعم في انتشار استهلاك القمح في المناطق الريفية.

– عدم أستقرار إنتاج الدخن والذرة: يتسم إنتاج الذرة والدخن والذين يتم إنتاجهما بصفة أساسية في القطاع المطري شبه الآلي والتقليدي بالتذبذب من عام لآخر، الأمر الذي يعرض الأمن الغذائي للبلاد وخاصة الأسر الفقيرة إلى هزات مؤثرة، فإنخفاض إنتاج الذرة والدخن في حالة فشل موسم الخريق

يقود إلى إرتفاع أسعارها، وفي غياب تدخل الدولة تضعف المقدرة الشرائية للأسر الفقيرة محدودة الدخل فتتجه هذه الشرائح الفقيرة المستهلك الرئيسي للذرة والدخن للبحث عن بدائل، هنا يظهر القمح نظراً لاستقرار أسعاره، بل ودعمها من جانب الدولة في ظل الارتفاع المتصاعد في تكلفة إنتاج الكسرة وصعوبة تصنيعها مقارنة بالخبز.

– إنتشار التعليم وعمل المرأة :ساهم انتشار التعليم ودخول المرأة في هذا المجال وإيجاد فرص عمل لها في اعتماد الأسر على القمح باعتباره البديل الناجح في مثل تلك الظروف، كما إن التعليم نفسه مدعوماً بأجهزة الاتصال و الفضائيات التي انتشرت حتى في الريف، كل ذلك أوجد واقعاً جديداً وظروفاً تصب في صالح استهلاك القمح على حساب السلع الأخرى .

– الكوارث والعون الغذائي: شهدت البلاد في فترات تاريخية مختلفة موجات من الجفاف أدت إلى ظاهرة النزوح وظهور العون العربي لمساعدة الأسر المتضررة[1]القطاع المطري التقليدي، ومن أهمها الجفاف الذي حدث في العام 1983–1984م وأدى إلى حدوث مجاعة قدمت من خلالها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة مثل برنامج الغذاء العالمي وغيرها من المنظمات غير الحكومية. القمح ودقيق القمح للأسر المتضررة والنازحة في مناطق تواجدها. وقد أدى هذا بالطبع إلى تغير النمط الاستهلاكي لهذه المجموعات بيد أن هذا الأثر لم يقف عند هذا الحد نظراً لتسرب مواد الإغاثة إلى كل البيوت الريفية فانتشرت المخابز التقليدية والحديثة في مختلف السودان الريفية والحضرية الأمر الذي زاد وسوف يزيد مستقبلاً من معدلات استهلاك القمح ..

– زيادة أستهلاك الفول المصري: أنتشرالأعتماد على الفول المصري كوجبة رئسيبة في الإفطار والعشاء مرتبط بظاهرة التمدن و زيادة حركة السكان بين الريف والحضر الأمر الذي زاد بشكل رئيسي من أستهلاك القمح. كما إن إنتشار المدارس في المناطق الريفية ساهم أيضاً في إنتشار وأكل الفول المصري و بالتالي الخبز، فتلاميذ وطلبه المدارس ا لمنتشرة في بقاع الريف يعتمدون على الفول المصري في وجبة الإفطار، كما إن المحال التجارية الصغيرة و التي تتعامل بالتجزئة غالباً مع الخبز للأسر والأفراد والعمال و غيرهم.

(1)- عبد اللطيف أحمدعجيمى-أنتاج وتصنيع القمح رؤيا أستراتيجية لتعزيز الامن الغزائي- يونيو 2009م

مناطق وولايات إنتاج القمح (1)

الولاية الشمالية: من ناحية المناخ للولاية الشمالية هي الأنسب والأكثر ملائمة لزراعة القمح في السودان ويمتلك المزارع بهذه الولاية خبرة وتجربة طويلة وخاصة إن القمح يمثل الغذاء الرئيسي لسكان تلك المنطقة وتتجلى المشاكل الرئيسية بها في تكلفة الري العالية، تفتت الحيازات، غياب التمويل، كثافة الحشائش.

جدول (4-2) إنتاج القمح بالولاية الشمالية :المساحة المزروعة، المحصودة، الإنتاج، الإنتاجية خلال الفترة 2014م – 2006م)- الولاية الشمالية /مروي

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري)	الإنتاجية (كيلوجرام/فدان)
2006	152	152	213	1400
2007	140	134	194	450
2008	138	129	943	300
2009	300	291	379	1300
2010	141	134	121	900
2011	76	74	67	900
2012	71	69	69	1000
2013	100	85	72	847
2014	65	65	41	639

المصدر: وزارة الزراعة والري- الإدارة العامة للتخطيط الزراعي- إدارة الإحصاء الزراعي.

من خلال الجدول (4-2). ان هناك تناقص في المساحة المزروعة من 152 ألف فدان في 2006م إلى 40 ألف فدان في موسم 2007م ، أيضاً تناقص الإنتاج من 213 ألف طن في موسم 2006م إلى 197 ألف طن في موسم 2007م تبعاً لتناقص المساحة المزروعة أيضاً تناقص الإنتاجية من 1400 كيلوجرام /فدان إلى 450/كيلم فدان في عام 2007م. تناقصت المساحة المزروعة في عام 2008م إلى 138 ألف فدان بعد إن كانت في العام 2007م 140 ألف فدان وأيضاً تناقص الإنتاج والإنتاجية على حد سواء في العام 2008م. تزايدت المساحات المزروعة في موسم 2009م إلى 300 ألف فدان بعد إن .كانت 138 ألف فدان في موسم 2008م أيضاً في المقابل تناقص الإنتاج في العام 2009م إلى

1379 ألف طن ، تزايد الإنتاجية في موسم 2009م إلى 1300 كلجم/فدان بعد أن كانت 300 ألف /فدان ويعود ذلك استخدام التقانة الحديثة في موسم 2009م.

تزايد المساحات المزروعة في موسم 2010م إلى 141 ألف فدان بعد إن كان الإنتاج في موسم 2009م 300 ألف فدان – وتناقص الإنتاج في موسم 2010 إلى 121 ألف طن بعد إن كانت في عام 2009 300 ألف طن . وأيضاً تناقصت الإنتاجية في موسم 2010م إلى 900 ألف كلجم/فدان بعد غن كانت في عام 2010م 1300 كلجم/فدان

تناقصت المساحة المزروعة في موسم 2011م إلى 76 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2010م 141 الف فدان وتبعاً لذلك التناقص في المساحة المزروعة تناقص الإنتاج لكن الإنتاجية ثابتة ويرجع ويرجع ذلك إلى تحسين التقانة المستخدمة.

تناقص المساحة المزروعة في موسم 2012م إلى 71 ألف/فدان بعد إن كانت المساحة المزروعة في موسم 2011م 76 ألف فدان وتزايد الإنتاج إلى 69 ألف فدان في موسم 2012م بعد إن كان الإنتاج في موسم 2011م 67 ألف فدان وتزايدت الإنتاجية في موسم 2012م إلى 1000 كجم/فدان بعد أن كانت الإنتاجية 900 كجم/ فدان في موسم 2011م . تناقصت المساحات المزروعة في موسم 2013م إلى 100 ألف فدان بعد أن كانت في موسم 2012م 71 ألف فدان وأيضاً تزايد الإنتاج 72 ألف طن/ فدان بعد إن كانت في موسم 2012م 69 ألف طن في موسم 2012م لكن في المقابل تناقصت الإنتاجية في عام 2013م إلى 847كلجم/فدان بعد أن كان في عام 2012م 1000 كلجم/فدان . تناقصت المساحة المزروعة إلى 65 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2013م 100 ألف فدان وتناقص الإنتاج 41 الف طن بعد إن كانت في عام 2013م 72 ألف طن – وتناقصت الإنتاجية بعد إن كانت في موسم 2014 إلى 632كجم بعد إن كانت في موسم 2013م 847 كلجم/فدان

ولاية نهر النيل:

تعتبر ولاية نهر النيل الأكثر ملائمة لزراعة القمح مقارنة بالمناطق الأخرى مثل (الجزيرة، النيل الأبيض....الخ) ومن أهم المشاكل التي تواجه زراعة القمح الحيازات مما يعيق أستخدام الماكينة الزراعية بالإضافة إلى عدم وجود التمويل الكافي.

جدورل (4–3) إنتاج القمح بولاية نهر النيل خلال الفترة 2014م 2006م

(المساحة المزروعة، المحصودة، الإنتاج/الف طن متري، الإنتاجية/كلجم فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري(	الإنتاجية (كيلوجرام/فدان)
2006	75	70	50	720
2007	151	145	174	1200
2008	52	51	35	681
2009	108	104	124	1200
2010	31	29	24	800
2011	32	32	30	930
2012	40	39	35.1	900
2013	60	55	44	800
2014	25	25	19	722

المصدر: وزارة الزراعة والري– الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي– إدارة الأمن الغذائي– التقارير السنوية لأوضاع الأمن الغذائي في السودان.خلال الفترة2014–1994م

ومن خلال الجدول (4–2) قد أرتفعت المساحة المزروعة من القمح بولاية نهر النيل في موسم 2007م إلى 151 ألف فدان بعد إن كانت 75 ألف فدان في موسم 2006م . وتزايد الإنتاج إلى 174 ألف طن بعد إن كان في موسم 2006م 50 ألف طن وتزايدت الإنتاجية إلى 1200 كلجم/ فدان بعد إن كانت 720 كلجم/ فدان في موسم 2006م.

تناقصت المساحة المزروعة في ولاية نهر النيل في موسم 2008م إلى 52 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2007م 151 ألف فدان وتبعاً لهذا التناقص في المساحة تناقصت الإنتاج والإنتاجية على حد سواء تذايدات المساحة المزروعة في موسم 2009 إلى 108 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2008م 52 ألف فدان وتزايدت الإنتاجية والإنتاج تبعاً لزيادة المساحة المزرعة. تناقصت المساحة المزروعة في موسم 2010م إلى 31 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2009م 108 ألف فدان وتناقصت الإنتاجية والإنتاج على حد سواء. تزايدت المساحة المزروعة في موسم 2011م إلى 32 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2001م 31 ألف فدان وتزايد الإنتاج إلى 30 ألف طن في موسم 2011م وتزايدت الإنتاجية إلى 930 كلجم/فدان .

تزايدت المساحة المزروعة إلى 40 ألف فدان في موسم 2012م بعد ان كانت 32 ألف فدام في موسم 2011م وتزايد الإنتاج إلى 35,1 ألف طن بعد ان كان 20 ألف طن. وتناقصت الانتاجية إلى 900 كلجم في 2012م تزايدت المساحة المزروعة إلى 60 ألف فدان في موسم 2013م بعد إن كانت 40 ألف فدان في 2012م وتزايد الإنتاج تبعاً لزيادة المساحة المزروعة إلى 44 ألف طن بعد إن كان 35,1 ألف طن. وتناقصت الانتاجية من 800 كلجم فدان. تناقصت المساحة المزروعة إلى 25 ألف فدان في موسم 2014م بعد إن كانت 60 ألف فدان في موسم 2013م . تزايد الإنتاج إلى 25 ألف طن بعد إن كان 44 ألف طن في موسم 2013م وتناقصت الإنتاجية إلى 722 كلجم/فدان بعد إن كان في 2013م 800 كلجم/فدان

ولاية النيل الأبيض: [1]

أهم الأراضي في هذة المنطقة هي أراضي منطقة الدويم وهي أراضي ذات أمكانية مائية لتحقيق إنتاجية جيدة للمزارعين ومن أهم مشاكل في هذة المنطقة نقص التمويل، ومشاكل الري.

جدورل (4-4) إنتاج القمح بولاية النيل الأبيض خلال الفترة 2014م 2006 (المساحة المحصودة، الإنتاج الف طن متري- الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري)	الإنتاجية (كيلوجرام/فدان
2006	35	32	24	750
2007	55	52	42	800
2008	52	48	34	664
2009	73	69	52	750
2010	44	42	29	700
2011	26	26	21	800
2012	50	48	38.4	800
2013	45	40	29	725
2014	38	36	28	778

الصدر: وزارة الزراعة والري- إدارة الإحصاء الزراعي - التقارير السنوية لأوضاع الأمن الغذائي في السودان.

(1)- وزارة الزراعة والري- الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي- إدارة الأمن الغذائي- التقارير السنوية لأوضع الأمن الغذائي في السودان.

من خلال الجدول (4-4) تزايدت المساحة المزروعة في موسم 2007م إلى 55 ألف فدان وأيضاً تزايد الإنتاج إلى 42 ألف فدان والإنتاجية إلى 800كلجم/فدان وفي موسم 2008م تناقصت كل من المساحة، الإنتاج والإنتاجية على حد سواء . وفي موسم 2009م تزايدت المساحة المزروعة إلى 73 ألف فدان بعد إن كانت 32 أل فدان في موسم 2008م . وتزايد الإنتاج إلى 52 ألف طن والإناجية إلى 750 كلجم فدان. في موسم 2010م تناقصت المساحة المزروعة والإنتاج والانتاجية على حد سواء .في موسم 2011م تناقصت المساحة المزروعة إلى 26 ألف فدان وتناقصت الإنتاج والانتاجية على التوالي إلى (21 ألف طن) (800 كلجم/فدان) في موسم 2012م تزايدت المساحة إلى 50 ألف فدان، وتزايد الإنتاج إلى 48 ألف طن والانتاجية إلى 800 كجم/ فدان. في موسم 2013م تناقصت المساحة الإنتاج على التوالي في موسم 2014م تناقصت المساحة المزروعة إلى 38 ألف فدان والإنتاج إلى 28 ألف طن والإنتاجية تزايدت إلى 778 كجم/فدان.

ولاية الجزيرة:

أدخل القمح بمشروع الجزيرة منذ موسم 1976- 1975 وقد استكمل زراعة القمح بمشروع الجزيرة في كثير من المواسم ولكن تدنت المساحة المزروعة وأصبحت متأرجحة بين الأفاض والأرتفاع في كثيرمن لمواسم وخاصة في المواسم الاخيرة كموسم2013م – 2014م لعدة أسباب أهمها:

-عدم توافر التمويل المطلوب.

- تدني الأسعار للقمح المحلي.

- منافسة القمح المستورد للقمح المحلي.

جدورل (4–5) إنتاج القمح بولاية الجزيرة خلال الفترة 2014م 2006م

(المساحة المحصودة، الإنتاج الف طن متري– الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري(	الإنتاجية كيلوجرام/فدان
2006	156	156	122	800
2007	300	293	264	900
2008	426	420	353	840
2009	438	416	374	900
2010	307	292	204	700
2011	240	224	134	600
2012	225	210	147	700
2013	180	160	104	650
2014	115	105	74	705

المصدر: وزارة الزراعة والري– إدارة الإحصاء الزراعي – التقارير السنوية لأوضاع الأمن الغذائي في السودان.

من خلال الجدول (4–4) نجد أن في موسم 2007 زادت المساحة المزروعة إلى 300 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2006م 156 ألف فدان وزاد الإنتاج والإنتاجية تبعاً لزيادة المساحة . في موسم 2008م زادت المساحة المزروعة إلى 426 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2007م 300 ألف فدان، ومن ثم زاد كلاً من الإنتاج والإنتاجية. في موسم 2009م زاد إنتاج القمح بولاية الجزيرة إلى فدان بعد إن كان في موسم 2008م 426 ألف فدان ومن ثم زاد كلاً الإنتاج والإنتاجية على التوالي إلى 374، 900 . في موسم 2010م انخفضت المساحة المزروعة إلى 307 ألف فدان بعد أن كان في موسم 2009م 438 ألف فدان ومن ثم انفخض الإنتاج إلى 204 ألف فدان والانتاجية إلى 700 ألف فدان ويرجع ذلك إلى معدم توفر التمويل في موسم 2010م وتدني أسعار القمح.في موسم 2011م انخفضت المساحة المزروعة إلى 240 ألف فدان بعد أن كانت في موسم 2010م 307 ألف فدانومن ثم انخفض الإنتاج والانتاجية على التوالي. في موسم 2012م انخفضت المساحة المزروعة إلى 225 ألف فدان بعد أن كانت في موسم 2011م 240 ألف فدان وانخفض الانتاج إلى 147 ألف طن وزادت الانتاجية إلى 700 كجم/فدان ويرجع ذلك إلى تحسين الوصفة التقنية المستخدمة. في موسم 2013م انخفضت المساحة المزروعة إلى 180 ألف فدان بعد ان كانت في موسم 2012م 220 ألف فدان وانخفضت كلاً من الانتاجية والإنتاج إلى 650 كجلم فدان 104 ألف طن متري على التوالي. وفي موسم 2014م انخفضت المساحة المزروعة إلى 15 ألف فدان أن كانت في موسم

2013م 180 ألف فدان وأيضاً انخفض الإنتاج إلى 74 ألف فدان، وزادت الانتاجية إلى 705 كجم/فدان. من الرغم من انخفاض /المساحة والانتاج والانتاجية ويعود ذلك إلى التحسن الملحوظ في الحزم التقنية.

ولاية سنار:

جدول (4–6) إنتاج القمح بولاية سنارخلال الفترة 2014م 2006م

(المساحة المحصودة، الإنتاج الف طن متري– الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري)	الإنتاجية كيلوجرام/فدان
2006	–	–	–	–
2007	–	–	–	–
2008	13	11	10	800
2009	8	8	6	850
2010	15	11	8	700
2011	–	–	–	–
2012	2	2	1	600
2013	–	–	–	–
2014	4	3	2	667

المصدر: وزارة الزراعة والري– إدارة الإحصاء الزراعي

من خلال الجدول (4–5) نجد ان زراعة القمح في ولاية سنار توجد في سنار والسوكي وإن المساحة المزروعة في هذه الولاية قليلة جداً والإنتاج منخفض للغاية إلا أن الإنتاجية عالية ويدل ذلك على صلاحية الأراضي بالمنطقة وقابليتها لزراعة القمح فهي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام من و زارة الزراعة الاتحادية والولائية.

ولاية القضارف (حلفاالجديدة)

جدورل قم(4-7) يوضح إنتاج القمح بولايةالقضارف خلال الفترة 2014)- 2006م

(المساحة المحصودة، الإنتاج الف طن متري- الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري)	الإنتاجية كيلوجرام/فدان
2006	9	8	5	650
2007	5	5	5	1000
2008	33	33	13	394
2009	–	–	–	–
2010	9	9	4	467
2011	8	7	14	400
2012	23	22	154	700
2013	20	18	12	667
2014	35	34	24	706

المصدر: وزارة الزراعة والري- إدارة الإحصاء الزراعي التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي في السودان.

من خلال الجدول (4-7) نجد ان المساحة المزروعة بمشروع حلفا الجديدة مساحات صغيرة والانتاج ضعيف الأ ان الانتاجية عالية يدل ذلك على صلاحية الأراضي بحلفا الجديدة لزراعة محصول القمح لذلك لابد من المناشدة بالاهتمام بهذا المحصول.

ولاية جنوب دارفور: [1]

يزرع القمح بولاية جنوب دارفور بالقطاع التقليدي المطري في مناطق جبل مرة.

(1)وزارة الزراعة والري- الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي إدارة الأمن الغذائي - التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي.

جدول(4-8)إنتاج القمح بولاية جنوب دارفور بالقطاع التقليدي خلال الفترة 2014-2006م

(المساحة المحصودة، الإنتاج الف طن متري- الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري(	الإنتاجية كيلوجرام/فدان
2006	3	2	1	500
2007	2	1	1	500
2008	4	4	2	600
2009	4	4	2	600
2010	4	4	2	600
2011	29	24	11	462
2012	16	15	8	500
2013	16	15	8	533
2014	5	4	2	500

المصدر: وزارة الزراعة والري- الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي إدارة الأمن الغذائي - التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان.

من خلال الجدول (4-8) في موسم 2007 انخفضت المساحة المزروعة إلى 2 ألف فدان بعد أن كانت في موسم 2006م 3 ألف فدان واما الانتاج كان صابت ألف طن، والانتاجية 500 كلجم/فدان زادة المساحة المزروعة في موسم 2008م إلى 4 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2007م 2 ألف فدان وزاد الإنتاج إلى 2 الف طن وزادت الانتاجية 600 كلجم/فدان . في موسم 2009 كانت المساحة المزروعة والإنتاج والانتاجية كلها كانت ثابتة .في موسم 2010 أيضاً كانت المساحة، الانتاج، الانتاجية ثابتة. في موسم 2011م زادت المساحة المزروعة إلى 29 الف فدان وزاد الإنتاج إلى ألف طن وانخفضت الانتاجية إلى 462 كلجم/فدان. في موسم 2012م انخفضت المساحة المزروع إلى 6 الف فدان بعد إن كانت في موسم 2011م 29 ألف فدان وانفضت الإنتاج إلى 8 الف طن لكن في المقابل زادت الإنتاجية الانتاجية إلى 500 كجم ويرجع ذلك إلى استخدام الحزم التقنية المناسبة. في موسم 2013م إن المساحة المزروعة كانت ثابتة كما في العام 2012م وهي كانت 16 ألف فدان

والإنتاج أيضاً كان ثابت 8 ألف طن، أما الإنتاجية بزيادة وصلت إلى 533 كجم/فدان ويرجع ذلك إلى تحسن الأمطار وانتظامها. في موسم 2014م انخفضت المساحة المزروعة إلى 5 ألف فدان وانخفض الإنتاج إلى 8 الف طن وانخفضت الإنتاجية إلى 500ك

ولاية غرب دارفور:يزرع القمح في ولاية غرب دارفور في القطاع المطري التقليدي. .

جدول (4–9) إنتاج القمح بولاية غرب دارفور بالقطاع المطري التقليد ي خلال الفترة 2014م 2006م

(المساحة المحصودة، الإنتاج الف طن متري– الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري(	الإنتاجية كيلوجرام/فدان
2006	3	2	1	500
2007	2	1	1	500
2008	4	4	2	600
2009	4	4	2	600
2010	4	4	2	600
2011	20	15	7	462
2012	16	15	8	500
2013	16	15	8	533
2014	9	7	4	667

المصدر: وزارة الزراعة والري– الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي إدارة الأمن الغذائي – التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان.

من الجدول (4–9) : في موسم 2007م انخفضت المساحة المزروعة إلى 2 ألف فدان بعد ان كان موسم 2006م 3 ألف دان اما الانتاج ، والانتاجية كان ثابت. في موسم 2008 زادت المساحة المزروعة إلى 4 ألف فدان بعد ان كانت في موسم 2007م 2 ألف فدان وزادت الانتاج إلى 2 ألف طن وزدت الانتاجية 600 كلجم/فدان . ويرجع ذلك للتحسن في الأمطار.في موسم 2009م المساحة المزروعة والانتاج والانتاجية كلهم كان ثابت مثل موسم 2008م.في موسم 2010 أيضاً كانت المساحة المزروعة ، الإنتاج، الإنتاجية كان ثابت مثل موسم 2009 .في موسم 2011م زادت

المساحة المزروعة إلى 20 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2010م 4 ألف فدان وزاد الانتاج إلى 7 ألف ن بعد أن كانت 2 ألف طن في موسم 2010م ولكن انخفضت الانتاجية إلى 462 كجم/فدان بعد ان كان 600 كجم/فدان في موسم 2010م .في موسم 2012م انخفضت المساحة المزروعة إلى 16 ألف فدان، وزاد الانتاج إلى 8 الف طن وزادت الانتاجية إلى 500 كجم/فدان . ويعود ذلك إلى التحسن درجة البرودة واعتدال الموسم . في موسم 2013م المساحة المزروعة كانت ثابتة مثل موسم 2012م والانتاج أيضاً كان ثابت مثل موسم 2012م أما الانتاجية كانت بزيدة من 500كجم /فدان في موسم 2012م إلى 533 كجم/فدان في موسم 2013م ويعد ذلك إلى المحسن في التقنية المستخدمة. في موسم 2014م انخفضت المساحة المزروعة إلى 9 ألف فدان ويعود ذلك إلى إن كانت 6 ألف فدان في موسم 2013م ، وانخفض الانتاج إلى 4 الف طن بعد ان كان 8 الف طن في موسم 2013 م ، وزادت الانتاجية في موسم 2014م إلى 667 كجم/فدان بعد ان كانت في موسم 2013م 533 كلجم/فدان ويعود ذلك لاهتمام الدول بادخال التقانة في القطاع التقليدي المطري

ولايةالقضارف (مشروع الرهد)

يزرع القمح بولاية القضارف في (مشروع الرهد) ويعتبر مشروع الرهد من أفضل المناطق لزراعته – لكن الانتاج الفعلي للقمح في مشروع الرهد يتركز في المواسم 2008م، 2009، 2011م ، ويتميز هذا المشروع بصغر المساحات المزروعة وضعف الانتاج لكن في المقابل إن الانتاجية عالية ويعكس ذلك ملائمة المنطقة لزراعة هذا المحصول مما يتطلب اهتمام أكبر من الدولة.

جدول (4-10)إنتاج القمح بولاية القضارف (الرهد)المساحة المزروعة خلال الفترة 2014م 2006م)

(المساحة المحصودة، الإنتاج الف طن متري- الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري(	الإنتاجية كيلوجرام/فدان
2006	–	–	–	–
2007	0	0	0	0
2008	1	1	1	700
2009	19	18	14	750
2010	–	–	–	–
2011	4	4	2	500
2012	0	0	0	0
2013	0	0	0	0
2014	0	0	0	0

المصدر: وزارة الزراعة والري- الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي إدارة الأمن الغذائي - التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان.

ولاية كسلا:

تعتبر ولاية كسلا من الولايات التي يزرع فيها القمح والانتاجية فيها عالية لتحسن الظروف المناخية في هذة الولاية

جدول (4-11)إنتاج القمح بولاية كسلا ،المساحة المزروعة، المساحة المحصودة،الإنتاج، الإنتاجية خلال الفترة 2014م 2006م

(المساحة المحصودة، الإنتاج الف طن متري- الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري)	الإنتاجية كيلوجرام/فدان
2006	–	–	–	–
2007	–	–	–	–
2008	32	33	13	394
2009	0	0	0	0
2010	–	–	–	–
2011	21	28	14	500
2012	–	–	–	–
2013	20	18	12	667
2014	35	34	24	706

المصدر: وزارة الزراعة والري– الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي إدارة الأمن الغذائي – التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان.

منى خلال الجدول (4–11) تتركز زرعة القمح في ولاية كسلا بصورة إنتاجية واضحة في المواسم 2008، 2011، 2013م، 2014، ويتميز القمح بولاية كسلا بصغر المساحات المزروعة وقلة الانتاجية لكن في المقبل الانتاجية عالية ومما يشجع ذلك على التركيز عليه والاهتمام به كسلعة استراتيجية

ولاية الخرطوم:

.يزرع القمح في ولاية الخرطوم في مشروع دال ، ومشروع سندس ومشروع جبل أولياء بمساحات متفاوتة

جدول (4–12)إنتاج القمح بولاية الخرطوم)المساحة المزروعة، المساحة المحصودة،الإنتاج، الإنتاجية خلال الفترة 2014م – 2006م) (المساحة المحصودة، الإنتاج الف طن متري– الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة المزروعة	المساحة المحصودة	الإنتاج(ألف طن متري(	الإنتاجية كيلوجرام/فدان
2006	–	–	–	–
2007	–	–	–	–
2008	7	7	6	1000
2009	32	30	23	750
2010	2+	19	13	700
2011	8	8	6	700
2012	3	3	1,8	600
2013	3	3	2	667
2014	–	–	–	–

المصدر: وزارة الزراعة والري– الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي إدارة الأمن الغذائي – التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي في السودان.

،الأ أن هناك بعض السنوات ليس بها إنتاج مثل الأعوام 2006، 2007، 2014، من من خلال الجدول (4–11) نجد أن المساحة المزروعة متأرجحة بين الانخفاض والارتفاع وصولاً إلى

الانعدام النهائي في موسم 2014م ويرجع ذلك لعدم الاهتمام بهذا المحصول الاستراتيجي بالولاية في زراعته.

الانتاج الكلي للقمح

جدول (4-13)الإنتاج الكلي للقمح خلال الفترة 2014-1994م

(الإنتاج الف طن متري- الإنتاجية/كلجم/فدان)

السنة	المساحة(فدان)	الإنتاج (ألف طن)	االانتاجية(كجم/فدان
1994	710	101	61
1995	743	777	110
1996	891	874	743
1997	784	1249	819
1998	608	1167	881
1999	387	790	750
2000	219	1273	810
2001	286	977	1094
2002	275	1385	898
2003	321	1260	1.068
2004	432	1422	971
2005	407	613	953
2006	433	416	976
2007	655	680	1077
2008	732	587	817
2009	990	980	1034
2010	564	403	753
2011	467	292	668
2012	446	223	765
2013	440	279	714
2014	291	192	692

المصدر: وزارة الزراعة والري- الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي- تقارير حول إنتاج القمح السنوي في السودان.

من خلال الجدول(4-13) زاد إنتاج القمح زيادة طفيفة في موسم 1996م بنسبة% 8عن الموسم السابق 1995م إذ بلغ الإنتاج حوالي 777.6 ألف طن مقارنة بإنتاج موسم 1996م الذي بلغ 874.6

ألف طن ونتجت هذه الزيادة بسبب زيادة المساحة المزروعة من 743 ألف فدان مقارنة بنحو 891 ألف فدان في موسم 1996م وأيضاً زيادة إنتاج القمح كانت بسبب الأعداد المبكر والظروف المناخية الملائمة.ذاد إنتاج القمح في زيادة جيدة في موسم 1997م بنسبة بلغت 27%عن الموسم السابق له 1996م إذ بلغ الإنتاج فيه 874.2 ألف طن وزاد الإنتاج في موسم إلى 249.9 ألف طن وترجع هذه الزيادة إلى استخدام التقانة الجيدة والري المنتظم في هذا الموسم وتبعاً لهذه أيضاً زادت الإنتاجية في موسم 1997م إلى 819 كجم فدان. انخفض إنتاج القمح في مومسم 1998م إلى 1167.606 ألف طن بعد أن كان في موسم 1998م يرجع إلى انخفاض المساحة المزروعة من 891 ألف فدان في موسم 1997م إلى 784 ألف فدان في موسم 1998م وتبعاً لانخفاض الإنتاج والمساحة انخفض الإنتاجية إلى 750 كجم/ فدان في موسم 1998م.

انخفض إنتاج القمح في مموسم 1999م إلى 790.44 ألف طن بعد أن كان في موسم 1998م 1167.606 ألف طن ويرجع الإنخفاض في الإنتاج إلى تقليص المساحة المزروعة من 608 ألف فدان في موسم 1998م إلى 387 ألف فدان في موسم 1999م وأيضاً انخفضت الإنتاجية للقمح في موسم 1999م إلى 750 كجم بعد أن كانت في موسم 1998م إلى 881 كجم/ فدان.

ارتفع إنتاج القمح في موسم 2000م إلى 273.4714 ألف طن بعد أن كان في موسم 1999م الإنتاج 790.44 ألف طن وذلك بسبب تحسن إنتاجية الفدان في موسم 2000م التي ارتفعت 810 كجم/ فدان وذلك بالرغم من انحسار المساحة المزروعة من 397م ألف فدان في موسم 1999م إلى 219 ألف فدان في موسم 2000م.

انخفض إنتاج القمح في موسم 2001م إلى 977.503 ألف طن بدلاً إن كان في موسم 2000م 273 ألف طن . إن انخاض الإنتاج في موسم 2005م كان بسبب الظروف المناخية غير الملائمة.

ارتفع حجم الإنتاج للقمح في موسم 2002م إلى 385.54 ألف طن وكان في الموسم 2001م الإنتاج 977.503 ألف طن من الرغم من انخفاض كلاً من المساحة المزروعة إلى 275 ألف فدان والإنتاجية إلى 898 كجم فدان وكانت بهذه الزيادة الغير متوقعة بسبب تحفيز المزارعين والعمال بالإضافة إلى استجلات عينات ممتازة من البذور القمح.

في الموسم 2003م انخفضت الكمية المنتجة من القمح 260.424 ألف طن بعد إن كانت في موسم 2002م 385.54 ألف من الرغم من زيادة المساحة المزورعة في موسم 2003م إلى 321 ألف فدان وزيادة الإنتاجية إلى 1086 كجم فدان.

ارتفع إنتاج القمح في موسم 2004م إلى 1422.22 ألف طن وكان إنتاج القمح في موسم 2003م 260.424 ألف طن بسبب زيادة المساحة المزروعة إلى 432 ألف وكانت المساحة المزروعة في موسم 2003م 321 الف فدان لكن في المقابل انخفض الإنتاجية إلى 971 كجم/ فدان بعد إن كانت 1068 كجم في موسم 2003م.

انخفض إنتاج القمح في موسم 2005م إلى 708.00 ألف طن وكانت الإنتاجية في موسم 2004م 1422.22 ألف طن بسبب انخفاض المساحة المزروعة إلى 407 ألف فدان بعد إن كانت في موسم 2004م 407 ألف فدان وأيضاً انخفضت الإنتاجية في موسم 2005م إلى 953 كجم/فدان.أرتفع إنتاج القمح من364الف فدان في عام 2005م إلى 416 ألف طن في موسم 2006م بمعدل زيادة14.3%بسبب زيادة المساحات المزروعة من 407 ألف فدان إلى 433 ألف فدان وزيادة إنتاجية الفدان من 953 ألف طن.

أرتفع إنتاج القمح أرتفاعاً كبيراً من 416 الف فدان عام 2006م إلى 669 الف طن في عام 2007م بمعدل60% نتيجه لزيادة المساحات المزروعة من 433 ألف فدان إلى 728 ألف فدان.أنخفض إنتاج القمح من 669 الف طن في موسم 2007م إلى 587 الف طن في موسم 2008م بمعدل نقصان12.3%نتيجة لانخفاض إنتاجية الفدان من 981كجم/فدان إلى 817كجم فدان.أنخفض إنتاج القمح من 587 ألف طن موسم 2008م إلى 343 الف طن في موسم 2009م بمعدل% 46.5نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة 732 الف فدان في 2008م إلى 504 الف فدان في 2009م.أرتفع إنتاج القمح من 343 الف طن في 2009م إلى 403الف طن في 2010م يرجع ذلك نتيجة زيادة المساحات المزروعة من 504 في عام 2009م إلى 564 الف فدان في عام 2010م.

أنخفض إنتاج القمح من 403 في موسم 2010م إلى 292 الف طن في موسم 2011م بمعدل نقصان قدره38.0% نتيجة لانخفاض المساحة المزروعة من 564 الف فدان في 2010م إلى 467 الف فدان في عام 2011م أنخفضت الإنتاجية. ويعزى السبب الرئسي في المساحة المزروعة إلى تدهور أسعار

القمح في الموسم السابق أضافة إلى التحول لزراعة محاصيل منافسة للقمح في موسم الزراعة الشتوى.انخفض إنتاج القمح في موسم 2011م إلى 292 ألف طن بعد إن كان في موسم2010م 403 ألف طن بسبب تقليص المساحات المزرعة من 564 ألف فدان في موسم 2010م إلى 467 ألف فدان في موسم 2011م وأيضاً بسبب تناقص المساحات المزروعة إن الإنتاجية قد تناقصت إلى 668 كجم/ فدان.انخفض إنتاج القمح في موسم 2012م إلى 223 ألف طن وكان في الموسم السابق له 2011م 292 ألف طن ويعزى ذلك الانخفاض في الإنتاج إلى انخفاض المساحات المزروعة من 467 ألف فدان إلى 446 ألف فدان في موسم 2012م وسببب انخفاض المساحات المزروعة هو ارتفاع التكلفة العالية لإنتاج القمح مقارنة بالمحاصيل الأخرى كالبقوليات والتوابل ذات العائد الأعلى والتكلفة الأقل فضلاً عن ارتفاع الإنتاجية. ارتفع إنتاج القمح في موسم 2013م إلى 279 ألف طن وفي الموسم السابق كان الإنتاج 232 ألف طن بسبب انخفاض انخفاض وتقلص المساحة المزروعة إلى 440 ألف/فدان في موسم 2013م.انخفض إنتاج القمح في موسم 2014م إلى 192 ألف وكان في الموسم السابق 2013م الإنتاج 279 ألف طن ويرجع هذا الانخفاض في إنتاج القمح إلى تقلص المساحة المزروعة إلى 291 ألف فدان بعد إن كانت في الموسم السابق 440 ألف فدان وأيضاً انخفاض الإنتاج كان بسبب انخفاض الإنتاجية في موسم 2014م إلى 692 كجم/ فدان في موسم 2014م.

واردات السودان من القمح خلال الفترة 2014-1994م [1]

تشير الإحصائيات إلى أن إنتاج القمح في السودان في تناقص مستمر وأحياناً في تأرجح ما بين النقصان والزيادة ، ودائماً نقصان إنتاج القمح في السودان ناتج عن تدني المساحات المزروعة وتدني الإنتاجية وإن حجم الوارادت من القمح في السودان في تزايد مستمر .

ولقد ظل السودان ولفترات طويلة مضت يعتمد على استيراد دقيق القمح فقط ولا يقوم باستيراد القمح في شكل حبوب حتى عام 1965م وذلك لافتقار البلاد في تلك الفترة إلى المطاحن الحديثة ذات الطاقة الإنتاجية العالية.

(1)-وزارة التجارة مجموعة أحصاءت متعددة

بالرغم من إنشاء مطاحن للغلال في السودان إلا أن الكميات المستوردة من القمح ودقيق القمح في تذايد وذلك لتذايد الطلب وقصور الإنتاج عن الوفاء باحتياجات البلاد من القمح وقصور طاقة المطاحن المحلية عن تلبية الطلب المتذايد على دقيق القمح.

ففي مجال الاستيراد تم وضع ضوابط عامة لكافة طرق الاستيراد ومنح التمويل للاستيراد بالنقد الأجنبي والتسهيلات الخارجية ويعتبر القمح من أهم واردات السلع الغذائية فمن خلال الجدول أدناه:

جدول (4-14) واردات القمح في الفترة (1994-2014)م

(الكمية/ألف طن القيمة / ألف دولار)

العام	الكمية/ألف طن	القيمة / ألف دولار
1993	130.886	9.603
1994	46.833	38.041
1995	207.672	30.281
1996	107.381	47.515
1997	202.651	77.633
1998	338.271	72.971
1999	348.797	71.986
2000	336,036	174.508
2001	874.974	109.672
2002	519.029	199.295
2003	904.837	190.400
2004	1026.627	255.597
2005	1452.653	373.912
2006	1.382.300	341.672
2007	1.131.899	363.629
2008	1.183.899	715.342
2009	1.100.491	696.001
2010	2.620.027	976.853
2011	1.717.544	711.310
2012	2.100.793	835.454
2013	2.340.430	1.042.246
2014	2.242.519	1.082.393

المصدر: الموجز الاحصائي للتجارة الخارجية – السنوات 2014- 2006م بنك السودان.

من خلال الجدول (4-14) نجد واردات السودان من القمح في تزايد في الفترة من 1994م إلى 2000م وذلك بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي.

وفي الفترة من 2014م –2000م نجد أن واردات السودان من القمح في تزايد مستمر وذلك بسبب انخفاض الإنتاج الكلي للقمح في ولايات الإنتاج وانخفاض المساحات المزروعة من القمح ولأن المنتج المحلي المزارع يرى أن هناك منتجات أقل تكلفة من القمح وأكثر فائدة مثل التوابل.

أيضاً ارتفاع حصة واردات القمح خلال الفترة من 1994م –2014م له عدة أسباب ناتجة عن قلة الإنتاج المحلي من المقح لسد الطلب ويواجه إنتاج القمح عدة أسباب ومعوقات نوجزها فيما يلي:

نجد واردات السودان من القمح في تزايد في الفترة من 1994م إلى 2000م وذلك بسبب عدم كفاية الإنتاج المحلي.

– التسميد

– صغر المساحات المزروعة

يستورد السودان كميات كبيرة من القمح وتشير الدلائل إن ذلك بسبب التوسع في الاستهلاك نتيجة للتحول الكبير في نمط الاستهلاك والذي يغطي عن طريق الاستيرااد خصماً عن الإنتاج المحلي نظراً للدعم الذي تقدمه الدول المصدرة للقمح . وبما إن الدول المصدرة للقمح بدأت في تحويل فائض القمح لإنتاج الوقود الحيوي الطبيعي ، فإن المتاح في التجارة الدولية أخذ يتقلص مع ارتفاع حاد في الأسعار نتيجة لذلك اتجه المستثمرون صوب السودان للاستثمار في إنتاج القمح.

لذلك يقترح الدارس أن يتم التوسع في إنتاج القمح في كل المشاريع المروية في وسط البلاد وكذلك في مناطق التوسع الزراعي بولايتي نهر النيل الشمالية وخاص منطقة أرقين التي تتميز بميزة مناخية عالية.

أيضاً يتم التوسع في كل ولايات السودان ذات المناخ البارد الذي يصلح لزراعة القمح بالإضافة إلى معظم مناطق وولايات السودان وأن يتم تأسيس مركز أبحاث عينات التربة للتأكد من معظم تربة ولايات السودان كافة.

أيضاً يتم التعامل مع محصول القمح بصورة جادة واستراتيجية في ولايات دارفور ومنطقة جبال النوبة وكل المناطق وخاصة مناطق الزراعة المطرية في ولاية غرب دارفور.

أما فيما يتعلق بالتمويل يجب تخصيص مبالغ ضخمة من أجل محصول القمح تحديداً. ويتم التعامل عبر نظام (البوت) مع الشركة العالمية الكبرى لتمويل زراعة وإنتاج مشاريع القمح الحديثة[1]

المبحث الثانى: العوامل التي تحدد العرض والطلب لسلعة القمح في السودان:

1- العوامل المحددة لعرض القمح

يعتبر توفير الغذاء وأستقرار عرضه ضرورى ومن العناصر الرئيسيه لتحقيق الأمن الغذائى. ولما كان القطاع الزراعى هو القطاع الإقتصادى الرئيسى والمصدر الأساسى لإنتاج الغذاء، لذلك فإن مقدرة الدوله على توفير عرضه قدلة تأثيرا كثيراً بالمحددات التي تواجه القطاع الزراعى.

لذلك فإن هناك كثير من العوامل المترابطه والمتفاعله التي لها تأثيرات على الأحوال الزراعية في السودان. ومما لاشك فيه بحث هذة العوامل ومعالجتها تفصيلاً يحتاج إلى أكثر من بحث، ولذلك فإننا نركز على أهم العوامل وبشيئ من الايجاز.

. المساحات المزروعة:

الكميات المزروعه والمعروضه من القمح تتأثر بالمساحات المتوفرة من الأراض الزراعيه. وبالرغم من الندرة النسبيه لمورد الأراضى الزراعيه في الوطن العربى، فإن الأحصاءات تشير إلى

---

(1) بنك السودان -الموجر الاحصائي للتجارة الخارجية – السنوات 2014- 2006م

وجود مساحات واسعة من الأراضى الزراعيه بالسودان حيث تقدر المساحات الصالحه بالزراعه بحوالى 84 مليون هكتار في المتوسط نحو15.3 مليون هكتار، منها نحو1.14 مليون هكتار، زراعه مرويه، وتزيد المساحة المرويه عن 14 مليون هكتار.

جدول (4–15) المساحة المزروعة بالقمح خلال الفترة (2014–1994)م

(المساحة (ألف فدان)

العام	المساحة (ألف فدان)
1994	706
1995	743
1996	891
1997	791
1998	552
1999	320
2000	220
2001	308
2002	234
2003	312
2004	364
2005	405
2006	426
2007	672
2008	768
200	1040
2010	593
2011	467
2012	446
2013	440
2014	291

المصدر : وزارة الزراعة والري ، الإدارة العامة للتخطيط الزراعي ، مجموعة تقارير سنوية خلال الفترة (2014م–1994م).

من الجدول (4–15) يوضح المساحات التي زرعت قمحاً خلال الفترة من 2006م. حيث تشير إلى أن أكبر مساحة زرعت خلال فترة الدراسه كانت موسم 2009م – وهى 948الف فدان أما أدنى

مساحه زرعت كانت في موسم2006م وهى399الف فدان نلاحظ أن هناك تذبذب في المساحات المزروعة

. تكاليف الإنتاج: يمكن أجمال تكاليف إنتاج القمح في خمس بنود أساسيه هى:-

- عملية التحفير: والتي تتمثل في ، الحرث، المسح، رفع الجداول.
- العمليات الزراعية: والتي تتمثل في الزراعة، الرى، نثر السماد، الحش.
- عمليات الحصاد: التي تتمثل في كسر الجداول، الحصاد.
- مدخلات الإنتاج: والتي تتمثل في السماد، البذور، الجوالات، مبيدات الحشرات.
- مصاريف أخرى: وهى تتمثل في رسوم الماء ، رسوم الإدارة، الترحيل وغيرها.فكلما زادت تكاليف الأنتاج كلما قل العرض بسبب تخفيض المساحات المزروعة.

. سعر القمح في الفتره السابقه :توضح دالة العرض العلاقه بين الكميات المعروضه والاتمان السائدة في السوق طبقاً لهذه الدالة يعدل المنتجون خطط إنتاجهم تبعاً لتغير الأسعار، لكن عند ملاحظة هذه الظاهرة في مجال الإنتاج الزراعى)القمح(نجد أن الدالة فيها تأخير زمنى بمعنى إن خطط الإنتاج لفترة ما (t) تنفيذ طبقاً لأسعار الفترة (t−1) وخطط الإنتاج للفترة السابقة تنفذ على أساس الاسعار التي كانت سائدة في الفترة (t)وهكذا فإرتفاع أسعار القمح في السنه (t) يتبعه زيادة في الإنتاج في السنه (t+1) والعكس مع العكس، هذا ما يعرف بنموذج cob web (بيت العنكبوت.

.العوامل الطبيعية : يندرج ضمن هذة المجموعة عدة عوامل أهمها الموارد المائيه، والتربه ودرجات الحرارة. ونظراً لأن محصول القمح شتوى فإن زراعته في السودان تعتمد على مياةالرى من الأنهار التي أهمها نهر النيل فهو نهر دائم الجريان، وتعتبر التربه بما تحويه من عناصر مغذيه ولازمه للنبات من أهم المعوقات الزراعية وعلى الرغم من تلك الأهمية البالغة للتربه بواسطة العلم والتكنلوجيا أمكن التغلب إلى حد كبير على مشاكل التربه بمختلف الطرق مثل التيسير بالاضافة إلى العناصر اللازمه[1]. فيما إن عامل الري وعامل التربه مقدور عليهما نوعاً ما لذلك سنولى أهتماماً لعامل درجات الحرارة.تنتشر زراعة القمح بصورة عامه في الأقاليم المعتدله الدافيئه والباردة، ويلائمه الجو المائل للبرودة نسبياً حيث يعمل هذا الجو على سرعه نموة ويقلل من أمكانية أصابته

بالأمراض. لذا يندر زراعة القمح في الجهات المداريه الحارة ويستثنى من ذلك النطاقات مرتفعة المنسوب كهضاب أمريكا الوسطى مثلاً لذلك تنتشر زراعة القمح في الاقاليم الدفيئه خلال فصل الشتاء،[1])

إن محصول القمح ينتمي إلى محاصيل المناطق المعتدلة حيث تتراوح متوسط درجات الحرارة فيها خلال الموسم بين 15–20 درجه مئويه، تنحصر هذة المناطق بين خطى عرض 25–40 درجة شمال وجنوب خط الأستواء في السودان ومنذ أقدم العصور زرع القمح في شمال السودان بين خطى عرض 17–22 درجه وهذة المنطقة تقع خارج نطاق بيئته الأصليه وتتسم بأرتفاع درجات الحرارة وقصر الموسم حيث إن بيئته الأصليه هى شمال خط عرض 22 درجه.أوضحت الدراسات إن العلاقة بين متوسط درجات الحرارة والإنتاجية خلال ديسمبر ويانير تصل إلى% 87 بالرغم من أختلاف الأصناف فلم تتغير التوصيه بالالتزام بالزراعة أثناء شهر نوفمبر في جميع أنحاء السودان.

إن أهم مناطق زراعة القمح هى الولايه الشماليه، نهر النيل، الجزيرة، النيل الابيض حلفا الجديدة لقد أعتمدنا على محطة من كل منطقة فكانت المحطات هى دنقلا عطبرة، مدنى، الدويم، حلفا، بأعتبار أن القمح تبدا زراعته في نوفمبر ويتم حصادة في مارس أي إنه يمكث في الأرض مدة 4 شهورهى: نوفمبر، وديسمبر، يناير، فبراير وأعتبرنا [2]

هذة الشهور أكثر أهمية فتم أخذ متوسط درجات الحرارة لهذة الشهور الأربعة للمناطق الأربعة لكل سنه.

.العوامل الاخرى

بجانب العوامل أعلاة هناك أيضاً عوامل أخرى قد تؤثر أيجاباً أو سلباً على العرض منها أستخدام التقنيه الحديثه، حيث يؤدي أستخدام التقنيه الحديثه إلى زيادة مقدرة المنشات على إنتاج كميات أوفر. البنيات التحتيه الاساسيه، يعتبر توفر البنيات التحتيه الاساسيه (الطرق،

[1]) وزارة الزراعة والري ، الإدارة العامة للتخطيط الزراعي ، مجموعة تقارير سنوية خلال الفترة (2014م-1994م).

(2) ، مصدر سابق ص 7

الكبارى،.....الخ) أحد أهم العوامل المساعدة للإنتاج السياسيه الماليه، تعنى بالسياسة الماليه الضريبيه وما ينتج عنها من أعباء إضافية على الإنتاج

2 – العوامل المحددة للطلب على القمح

إن أمكانية حصول المستهلك على السلع الغذائيه تعتبر من المتطلبات الاساسيه لمفهوم الأمن الغذائى. ومن أهم العوامل التي تؤثر على إمكانيات الحصول على الغذاء تلك التي تؤثر في الطلب على السلع الغذائيه سعر السلعه، أسعار السلع البديله، عدد السكان، دخول الافراد.

– سعرالقمح (1)

تعتبر أسعار السلع الغذائيه من أهم العوامل المؤثرة في نوعية وكمية المواد الغذائيه المستهلكه، فأسعار السلع تكون بمثابة المحدد أو المؤشر في قبول أو رفض السلعه.تتناسب الكميه المطلوبه من قبل المستهلك عكسياً مع السعر شريطه بقاء العوامل الأخرى على حالها (قانون الطلب) . يعتبر القمح من المحاصيل الغذائيه المهمة في السودان ويعتمد عليه السكان في شمال البلاد إضافة إلى سكان المدن. تعتبر أسعار القمح عاليه مقارنه بالمحاصيل الاخرى، تختلف أسعار القمح من منطقه إلى أخرى فترتفع أكثر في مناطق إستهلاكه حيث سجلت ولاية الخرطوم أعلى متوسط للاسعار إذ أن هذه الولاية تعتبر من أكثر الولايات استهلاكاً للقمح، كماأن أسعار القمح تختلف شهر إلى الاخر.

جدول(4–16) متوسط أسعار القمح خلأل الفترة من (2006–2014م)

(متوسط أسعار القمح/جنية)

العام	متوسط أسعار القمح
2006	62
2007	69
2008	124
2009	96
2010	113
2011	158
2012	201
2013	257
2014	414

المصدر: الجهاز المركزي للأحصاء

من خلأل الجدول(4–16) ان أسعار القمح متزايدة خلأل الأعوام من (2000–2006م)ويرجع ارتفاعع اسعار القمح الي انخفاض الانتاج .اقص اسعار القمح في الأعوام2009،2010م–ويرجع

زلك الي التحسن في الانتاج والانتاجية.ا في السنوات من (2010–2014م) هناك ارتفاع حا في سع القمح ويرجع زلك الي زيادة الاستهلاك وانخفاض النتاج والانتاجية.ان سعر القمح يعتبر احد اهم العوامل المؤثرة في عرض القمح كلما زادت اسعار القمح كلما اثرت علي المعروض من القمح.

– **عدد السكان :** يعزو كثير من الكتاب والباحثين مشكلة الغذاء في العالم وفي الوطن العربي وفي السودان إلى عوامل أهمها العامل السكانى. ولعل أول من نادى بهذا الراى المفكر والعالم الانجليزي (روبرت مالتوس [1766–1834م . والذي خرج بنظريه مفادها أن موارد العيش تتذايد بمتواليه حسابيه في حين أن السكان يتزايدون بمتواليه هندسيه السكان هم:

أولاً: يمثلون المستهلكون للمنتجات الزراعية والذي ينبغى للزراعة أن تفى باحتياجاتهم أساساً من الغذاء ثم المنتجات الزراعية الاخرى.

ثانياً: هم الزراع، المنتجون الذين يستثمرون الموارد الطبيعيه الزراعيه المتاحة لهم في إنتاج الغذاء ويتنامى هذه القدرة تنامى عدد السكان وأزدهر الجنس البشرى. ايضاً الزيادة في عدد السكان تعنى الحاجه إلى المزيد من الغذاء (القمح) للوفاء بأحتياجات السكان الجدد.[1]

(1)- المصدر السابق ص4

جدول (4–17) عدد السكان خلال الفترة (2014–1994)م عدد السكان (بالألف نسمة)

العام	عدد السكان (بالألف نسمة)
1994	25961
1995	26688
1996	27875
1997	28627
1998	29496
1999	30326
2000	31081
200	31913
2002	32769
2003	33648
2004	34512
2005	35397
2006	37158
2007	38143
2008	39154
2009	40522
2010	42247
2011	34000
2012	35060
2013	36000
2014	37000

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء.

من خلال الجدول(4–17) يتضح التزايد في أعداد السكان في السودان خلال فترة الدراسة: 1994–2014.مكما أن هجرة السكان من الريف إلى المدن بسبب الظروف الإقتصادية والسياسيه، تؤدى إلى أحداث تغير في الدخل وفي نمط الأستهلاك خاصه، حيث يذيد الطلب على الأغذيه الأقل خشونه والأكثر نجهيزاً.إن معدل نمؤ السكان في السودان2.63 %حسب أحصاء 1993م ويعذى هذا النمؤ السكاني إلى الزيادة الطبيعية، حيث إرتفاع نسبة المواليد، فضلاً عن الزيادة غير الطبيعيه والتي تتمثل في هجرة السكان من الريف إلى الحضر، إن الزيادة في عدد السكان تواليها الزيادة في الأنتاج الزراعى بنفس القدر.

- **أسعار السلع البديلة:** إن أرتفاع سعر سلعه معينه يجعل المستهلك يبحث عن البديل فكلما توفرت بدائل كفيلة بأشباع نفس الحاجه لدى المستهلك كلما زادت مرونة السلعه وأصبحت أكثر أستجابه للتغيرات في الأسعار والعكس مع العكس. السلع البديلة للقمح في السودان هى الذرة والدخن ولماكان الذرة هو المحصول الغذائى الاول بالسودان وهو الاكثر أنتشاراً، والدخن يختص بأقليم معين غرب السودان.

- **متوسط دخل الفرد:** يرتبط مستوى معيشه الافراد وأنواع السلع المكونه لسلتهم الغذائيه بمستوى دخولهم.تعتمد الكيفية التي يؤثر بها التغير في الدخل على الطلب على ما إذا كانت السلعه سلعه عاديه،ام سلعه رديئه.قضى حاجة السلع العاديه تؤدى الزيادة في دخل المستهلك مع بقاء سعر السلعه والعوامل الاخرى ثابته إلى زيادة الطلب على السلعة اما في حالة السلع الرديئه، حيث لا تفى السلع الرديئه السلع العاديه خصص السلع: التي يخفض المستهلك طلبه عليها عندما يرتفع دخله ويزيد طلبه عليها عندما ينخفض دخله. العلاقه بين دخل الفرد والكميه المطلوبه من السلع العاديه هى علاقه طرديه بنص النظريه، أما السلع الردئيه: فهى تلك السلعة التي إذا أرتفع دخل الفرد قلت الكميه المستهلكه منها والعكس في حالة أنخفاض السعر، أي إن في حالة أرتفاع الدخل لا يذيد المستهلك الكميه التي يشتريها من السلعه الرديئه إنما يتحول لشراء سلعه أخرى فقد يذيد الكميات التي يشتريها من اللحوم والخضر والفاكهه.[1]

(1)- الجهاز الركزي للاحصاء – الاحصاءت السنوية

جدول (4–18) متوسط دخل الفرد خلال الفترة (2014–1994)م (القيمة–بالدينار)

العام	متوسط دخل (الفرد بالدينار)
1994	.6690
1995	14345
1996	343.2
199	522.0
1998	687.3
1999	821.8
2000	940.1
2001	1355.5
2002	1295.1
2003	1463.3
2004	1752.4
2005	2115.0
2006	2401.4
2007	2867.2
2008	3065.9
2009	3011.1
2010	3406.5
2011	4974.2
2012	5616.9
2013	72425
2014	75521

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء ، وزارة الزراعة والري مجموعة تقارير سنوية للأعوام 2014 حتى 1994م

– توقعات المستهلكين:

عادة ما يبنى المستهلك الرشيد خططه الشرائيه على توقعاته من أسعار السلع وعن دخله وعن مدى توفر السلع في المستقبل، فإذا توقع المستهلك حدوث زيادة مستقبليه في سعر السلعه سيصبح أكثر أسرافاً ويذيد طلبه من السلعه والعكس في حالة توقعه انخفاض سعر السلعه، واذا توقع المستهلكون زيادة دخولهم في المستقبل سيحفزهم هذا لزيادة طلبهم على السلعه.

– **العوامل الاخري:** هناك ايضاً عوامل أخرى قد تؤثر أيجاباً وسلباً على الطلب على السلعه منها أزواق المستهلكين، فإذا كان زوق المستهلكين أتجاة السلعه سيذيد طلبهم عليها والعكس في حالة

العكس وكذلك من العوامل، المستويات التعليميه، والثقافيه والوعى الغذائى الذي يؤثر بدورة على الأنماط الغذائيه.

المبحث الثالث:المعوقات والحلول والرؤيا لانتاج القمح في السودان

1-معوقات إنتاج القمح :-

يمكن إدراج أهم معوقات إنتاج القمح في الاتى:

- قصورالموسم الزراعى: تتبع أهمية هذا العنصر لما له من علاقه بدرجات الحرارة خلال شهر ديسمبر ويناير. لذلك يجب زراعة القمح في أثناء شهر نوفمبر في جميع أنحاء السودان وكل ذلك ناتج عن إن محصول القمح ينتمى إلى محاصيل المناطق المعتدله حيث تتراوح متوسط درجات الحرارة فيها خلال الموسم بين 15-20 درجه مئويه، تنحصر هذه المناطق بين خطى عرض 25-40 درجه شمال وجنوب خط الاستواء تقليدياً ومنذ آقدم العصور زرع القمح في شمال السودان بين خطى عرض 17و22 درجه وهذه المنطقة تقع خارج نطاق بيئته الاصليه وتتسم بأرتفاع درجات الحرارة وقصر الموسم حيث إن بيئته الاصليه هى شمال خط 17 درجه.

- عدم توفرالتمويل والمدخلات في الوقت المناسب: وعدم وجود المدخلات الزراعية في الوقت والحجم المناسب.

- قلة عدداليات والمعدات الخاصه بالحرث والتنعيم الحصاد ونظافة القنوات وأنعدام أو قلة ورش الصيانه لتجديد قطع الغيار مما يؤثر سلباً في عمليات تجهيز الأرض والنظافة، وتاريخ الزراعة والحصاد.

-لاصابه بالآفات: تعتبر الآفات من أهم معوقات زيادة الإنتاج لمحصول القمح وتتمثل هذه الآفات في

- الحشرات: هناك عدد من الحشرات التي تصيب القمح ولكن حشرة المن العسل هى الوحيده التي تصيب المحصول سنوياً لدرجة إقتصاديه وتسبب خسارة في الإنتاج.

- الحشائش تؤدي الي تناقص إنتاجية القمح نتيجة منافسة من الحشائش ويزيد الضرر كلما تأخرت المكافحة من 4-6 أسابيع من إنبات القمح، وأكثر الحشائش [1]

(1) – المرجع السابق ص33

– الأمراض: المرض الوحيد زات الأهميه هو مرض الصبرا صرا الساق وصرا الورق) والذي يظهر سنوياً في منطقة حلفا الجديدة وبدرجه متفاوته مما يؤثر سلباً على الإنتاجيه.الرى: محصول القمح محصول شتوى لذلك فهو يعتمد على الرى فيجب تقطيع الحقل بالجداول والتقانت للتحكم في توزيع الماء وتحديد الفترات بين الريات حسب أطوار النموء وكميات الماء التي يحتاجها النبات في كل ريه. فنجد أن مشكلة الرى توجد على نطاق واسع في المناطق التى لم تصلها التأهيل ومشكلة الصيانه في المشاريع التي تزرع فيها القمخ.

– التسميد: وجد العامل أهتماماً كبير من قبل الجهات البحثيه وأجريت بحوث في هذا الشان في جميع مناطق الإنتاج وعلى عناصر مختلفة من السماد معظم أرضى القمح (90%) منها طينيه ثقيله وقلويه قليلة الأزوت قليله الفسفور المتاح لذلك يوصى بأضافة جرعتين من الازوت (80كيلو/فا/من اليوريا)

– وجرعه وآحدة من الفسفور (40كيلوافا/ من الفسفور الثلاثى)

-أرتفاع تكاليف الإنتاج.

-ضعف وعدم تأهيل مواعيد التخزين لمعالجة مشاكل التنسيق الناتجه عن تدنى الأسعار.

– عدم وجود سياسات إنتاجيه واضحة وعلى أسس علميه تراعى الاستخدام الامثل لموارد مع الإشراف والمتابعه.

– عدم الأهتمام باستنباط سلالات ذات إنتاجيه عاليه ونضوج مبكر ومقاومة لظروف الطبيعية والمناخيه للحد من أرتفاع تكاليف الإنتاج.

-صغرالمساحات المزروعة قمح أضافة إلى عدم التوسع الراسى مما ينتج عنه ضعف أنتاجية الفدان.

-تأخرزمن الحصاد مما يقلل من افنتاجيه وذلك في بعض الاصناف القابله للانقراض عند مكونها فترة طويله بعد النضج.

- سلالات القمح المزروعة في السودان لا تصلح في شكلها وحجمها للعمل في الاليات والمصانع الحديثه.

–عدم وجود مصدر موثوق لإنتاج التقاوى والمحاصيل خاصه القمح حيث أن برنامج إنتاج التقاوى المنبثقه من المشروع فقد عنصر الاستمراريه.

-ضعف النبات لتخزينيه لمعالجة المشاكل التسويقيه الناتجه عن تدنى الاسعار في موسم الحصاد.

-ضعف العلاقه بين البحوث والارشاد الزراعى والثروه الحيوانيه لخلق برامج إنتاجيه متكامله. [1]

2- مقترحات حلول معوقات إنتاج القمح:

- ضرورة توفير المدخلات في الوقت المناسب بتمويل حكومي ووقعه صيغة مقنعه للطرفين.
- تقوية وتفعيل دور الإرشاد الزراعى في التوعيه ونقل وتوطين التقانات الإنتاجيه.
- تشجيع زراعة محاصيل الصادر مع توفير الحريق لتقنيه المناسبه حتى تتمكن من المنافسه ورفع مستوى دخول المزارعين.
- العمل على وقف الزحف الصحراوى.
- أعادة تعمير المشاريع التي تحتاج إلى ذلك.
- دعم الاسعار وحماية المنتج.
- أصدار سياسات مشجعه للمزارعين.
- تشجيع الاستثمار في مجال القمح بتوصيل خدمات الكهرباء والطرق لمناطق الاستثمار.
- تكوين شركات لإنتاج التقاوى.
- توفير تمويل كهربه للمشاريع الزراعيه.

3-الرؤيا الاستراتيجيه لإنتاج القمح في السودان:

تعتبر الفجوة الإنتاجيه في مجموعة الحبوب هى الأهم في آجمالى الفجوة الإنتاجيه في العالم العربى والسودان على وجه الخصوص إذ تمثل نصف فيه الفجوه في مجموعة الحبوب ويمثل القمح نصف فجوة الحبوب وبالتالى فغن القمح لوحده يمثل ما يقارب ربع فيه الفجوة الغذائيه في العالم العربى.ويعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة محاصيل الحبوب حيث يتراوح حجم إنتاجه ما بين 45%إلى50%من إنتاج الحبوب في الوطن العربى حيث يقدر أن يبلغ 25مليون طن في العام.

4-فرص السودان للتوسع في إنتاج القمح :[2]

([1]) عبداللطيف عجيمي مصدر سابق ص50

(1)- مبادرة السودان لتحقيق الامن الغزائي العربي الرياض 2014م

مع تنامى استخدام القمح لمحصول غذائى هام في البلاد تم التوجه لتطوير إنتاج هذا المحصول في مناطق عديده وتم تطوير آصناف من القمح تتميز بتحملها للحرارة وملائمتها لبيئة السودان بلغت أكثر من 12 صنفاً كما أستنبطت التقانات الحديثه الأالذي نتج عنه بروز حزم تقنيه متطورة أدى أستعمالها إلى رفع إنتاجية _القمح وجعله محصولاً منافساً ويحقق عوائد مجزيه للمزارعين وادى للاقتراب من تحقيق الاكتفاء الذاتي للقمح في عام 1992م إلى مؤشرات مشجعه في أمكانية تحقيق هذا الهدف وتواصل التوسع في إنتاج هذا المحصول.إن فرص ومميزات السودان في التوسع وتطوير إنتاج القمح لمقابلة أهداف الأمن الغذائى العربى تتمثل في الآتى . ([1])

وفرة الأرض الزراعيه في شمال وغرب البلاد.

– وفرة مياه الرى من نهر النيل وفروعه والمياه الجوفيه.

– نتائج البحث العلمى الذي أتى بالعديد من أصناف القمح لمقاومة الحرارة وزادة الإنتاجيه العاليه والنوعيه الجيدة، وكذلك الحزم التقنيه التي تساعد في رفع الإنتاجيه.

– التحسين الكبير الذي حدث في النبات التحتيه من طرق، كبارى، كهرباء، والتطور الكبير في الاتصالات.

5–ملامح خطه القمح للتوسع في الإنتاج لتحقيق الأكتفاء الذاتى والتصدير:

تطوير إنتاج القمح في المشاريع المرويه الكبرى مثل الجزيرة وحلفا الجديده – الرهد – وكذلك المشاريع النيليه في ولايات نهر النيل والشماليه والنيل الابيض والتوسع في المساحات وتطوير النظم للرى، والاصناف وتقانات الإنتاج الحديثه لتحقيق التطوير في الإنتاجيه وتعظيم الإنتاج.أستقلال المياة الجوفيه خاصه في أراضى التروس العليا في ولايات نهر النيل، الشماليه، الخرطوم، النيل الابيض، شمال دارفور، شمال كردفان مما يمكن من أضافه مساحات كبيرة لإنتاج القمح.الأراضى التي سوف تروى من السدود الجديدة، مثل سد مروى، وسدى (أعالى عطبرة وستيت لعالى عطبرة الزراعى) وخاصه شمال كسلا وحلفا الجديدة. ([2])

([2])- مصدر سابق نفسه ص12

(2)- المصدر سابق ص14

جدول (4–19) أبرز المشروعات المقترحه للقمح:

(المساحة–الف فدان)

المشروعات	المصدر	المساحة(فدان)
الجزيرة والمناقل	النيل الأزرق	500000
الرهد – المرحله الاولى	النيل الأزرق	35.000
حلفا الجديده	العطبراوى	120000
الطلمبات الخاصه	النيل وفروعه	150000
الطلمبات الحكوميه	النيل وفروعه	150000
مشروع اعالى عطبره الزراعى	العطبراوى	130000
أجمالى المشروعات المقترحه المرويه والقائمه من النيل وفروعه	النيل وفروعه	1.055.000
المشروعات التي تروى من النيل الجوفيه		
التروس العليا الولايه الشماليه	الحوض النوبى	1.000.000
التروس العليا ولاية (نهر النيل)	الحوض النوبى	0750.000
مناطق المياه الجوفيه بشمال كردفان	الحوض النوبى أم روابه	0250.000
مناطق المياه الجوفيه بشمال دارفور	الحوض النوبى	250.000
مناطق المياه الجوفيه أخرى	عامه	250.000
جملة المشروعات التي تروى من المياه الجوفيه		**2.250.000**
جملة القمح مروى من النيل وفروعه ومياه جوفيه		**3.555.000**

المصدر: مياه السودان لتحقيق الامن الغذائى العربى الرؤيا الوطنيه– أكتوبر 2013م

من خلأ ل الجدول(4–19) أعلاة: نجد إن السودان لدية مخزون كبيرجدا من المياة الجوفية في مختلف ولأيات السودان ومساحة كبيرة جدا من الأراضي الزراعيةغير المستقلة لزلك يجب عرضها للأستثمارالزراعي والترويج لها علي المستوي المحلي والعالمي

السياسات اللازمة لتهيئة مناخ الاستثمار الزراعي في مجال أنتاج القمح:

1:سياسات دعم أنتاج القمح:

ليس لهذا السبب فحسب بل لأنها تعتبره سلعة إستراتيجية تلعب دوراً كبيراً في السياسة الدولية. ولهذا فإن بعض الأصوات التي تنادي بعدم دعم القمح لم تراجع
خارطة القمح في العالم وحصرت نظرها في النواحي الاقتصادية ولم تستوعب الأبعاد السياسية والاستراتيجية لهذه السلعة الخطيرة الهامة.

قدمت معظم الدول دعماً لا محدود لتحقيق أهدافها، فدعمت جميع مدخلات القمح، ووفرت الآلات والمعدات الزراعية، ووفرت القروض بدون فوائد، وحددت أسعار تفوق كثيراً السعر العالمي، ودخلت في شراكات زكية في مجال البحوث مع مؤسسات البحث العلمي العالمية مثل (المسيت أكاردا) وقدمت خدمات متكاملة للارشاد الزراعي ونقل التقانة المتطورة فشملت مدارس المزارعين.
وهناك مطلوبات يجب أن تقدمها الدول لضمان نجاح سياسات إنتاج القمح وهي:
-قيام الحكومة بضمان شراء المحصول بسعر مدعوم لتشجيع المنتجين على زيادة الرقعة الزراعية وتحسين الإنتاجية مع تحديد الجهات المشترية ومصادر التمويل
-أعفاء الحزمة المتكاملة لمتطلبات المشروع الاستثماري من القيمة المضافة، وهذا يعني إن كل المتطلبات التي ترد في دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروع وتشمل كل الأدوات والمعدات ومواد البناء المستوردة وغيرها دون تفصيل يتم إعفاء بالكامل من القيمة المضافة.
- إعفاء المشروع الاستثماري من كل أنواع الضرائب والرسوم وغيرها مما يشكل عبئاً مالياً على المستثمر.

2: سياسات تهيئة الأراضي الزراعية:

-استكمال خارطة استخدمات الأراضي (التي تم أنجازها لولايات الشرق لتكون الأساس السليم لإعداد الخريطة الاستثمارية في كل الولايات.) [1]

(1) مصدر سابق ص16

من الضرورة دراسة القوانين الحالية وأجراء التعديلات التي تمكن من حسن استخدام الأراضي والاستنارة بكل أشكال المشاورة والتمثيل المجتمعي على كافة المستويات بما في ذلك رصد ودراسة التجارب المتوفرة محلياً وأقليمياً للاستفادة منها والعمل على أجازة قانون المفوضية القومية للأراضي وتشكيلها لممارسة مهامها.

– معالجة قضايا الأرض بهدف تشجيع الاستثمار الزراعي فيها والاستخدام المستدام لها من خلال حصر وتسجيل الأراضي الزراعية باسم الحكومة بعد تحديد حقوق المواطنين والقرى والتجمعات في الأرض ومن ثم التحديد الدقيق للأراضي الزراعية الخالية من الموانع في كل ولاية مع وضع أسس عادلة ومشجعة لمنحها حسب طبيعة الاستثمار الأمر الذي يسهل ويشجع على الاستثمار والفرصة الذهبية المتاحة الآن أمام السودان سوف تضيع أزا استمر الأمر على ما هو عليه الحال الآن، فملف الأراضي الجاهزة لما يسمى بالشراكات الذكية يحتاج إلى آلية موحدة بين المركز والولايات وسلطة نافذة.

3-**الجوانب القانونية:** (1)

– القوانين الحالية التي تحكم الأراضي لم تعد في مجملها صالحة لمواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتسارعة وكذلك تحديات العولمة والاتجاه نحو أقتصاد السوق ولذلك لابد من تطويرها والعمل على إيجاد أراضي للاستثمار الزراعي خالية من الموانع. فبالرغم من القضايا المتعددة التي يثيرها المستثمرون حول ملف الاستثمار، إلا أن الأرض تظل القاسم المشترك الأعظم والسبب الرئيس في تأخر وضياع العديد من فرص الاستثمار الزراعي في السودان. وهذا الأمر يتطلب عمل التسويات الإدارية اللازمة والذي تتطلب توفير الأموال المطلوبة للتعويضات.

– إيجاد قانون منفضل للأراضي الزراعية.

منحت البلاد أسبقية للقطاع الزراعي الاستثمار الزراعي، باعتباره القطاع المسئول عن الأمن الغذائي والحد من الفقر والتنمية الريفية لمواكبة هذا التطور وطبيعة المرحلة يصبح من الضرورة إفراد قانون

(1) - مبادرة السودان للامن الغزائي مصدر سابق

متخصص منفصل للاستثمار الزراعي يراعي طبيعة النشاط وخصوصيته ويضع الاسبقيات المطلوبة ويتم فيه أفراد لائحة متخصصة في

الشراكات الاستراتيجية الأمر الذي لن يكون متاحاً و لا منطقياً في ظل قانون عام موحد للاستثمار ، إن القانون المطلوب للاستثمار الزراعي ينبقي أن يعزز بالتالي :

– توفير المعلومات الأساسية حول الأراضي المتاحة للمستثمرين والتسهيلات المتاحة وشروط المنح والإيجار للاراضي الزراعية.

– إعداد دليل شامل للاستثمار الزراعي.

مقومات الشراكات الاستراتيجية لإنتاج وتوفير القمح:

إن أهم مقومات النجاح للتوسع في القمح في ظل الانفتاح الاقتصادي والتجاري يربط بتحقيق الاندماجات والشراكات الاستراتيجية والاستفادة من خبرات الآخرين لأستقلال أقتصاديات الحجم والسعة. تحقيق الأكتفاء الذاتي يتطلب قيام المزارع التجارية الواسعة التي تستخدم أجود أنواع التقاوى المنتقاة وأحدث أساليب الري وأحدث أساليب تحضير الأرض والتسميد .وتشجيع أقامة مشاريع القمح المشتركة بين السودان وبعض الدول الصديقة والشقيقة وبما يخدم علاقات السودان الخارجية ويمكن البلاد من كسر حاجز الحصار الاقتصادي المفروض عليه من الدول الكبرى.

– تشجيع إنشاء مشاريع مشتركة للسودان مع مصر، المملكة العربية السعودية، ــلتأمين احتياجات الدول الثلاث من القمح حيث تبلغ الفجوة في الدول الثلاث حاليا 8,4 مليون طن.

– تشجيع إنشاء مشاريع مشتركة مع الصين لإنتاج القمح مما يقوي الشراكة مع الصين الموجودة أصلاً في مجال البترول والذهب وتشجيع إنشاء شراكات مع البرازيل وتركيا لنقل التقانات الحديث.

– تشجيع إنشاء شراكات مع المؤسسات البحثية الكبيرة العالمية والتنسيق والعمل

المشترك مع الدول المتقدمة ومراكز البحوث الدولية مثل المركز الدولي لبحوث الذرة والقمح السميت ICARDA والمعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء IFPRi .

فبالتعاون مع هذه المراكز والبرامج المشتركة حققت دولاً مثل الهند وإيران وسوريا طفرتها الإنتاجية في مجال القمح فأعظم استثمار مر بح في عالم اليوم الاستثمار في البحوث ونثل التقانات الزراعية المتطورة :[1]

– منح كافة التسهيلات والميزات التفضيلية الممكنة للمستثمرين وفتح الباب لشراكات استراتيجية في مجال صناعات مدخلات الإنتاج من بذور محسنة ومبيدات.

– الاستفادة من عضوية السودان في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في إيجاد شراكات إستراتيجية بين السودان والدول العربية خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال الضمانات التي توفرها المؤسسة.

2– المواقع الاستثمارية المؤهلة لإنتاج القمح والفرص المتاحة:

إن الأراضي القابلة للاستثمار والتي تم حصرها في ولايات الشمالية، نهر النيل، والخرطوم ، تقدر بنحو 13,05 مليون فدان ، ما يمكن تخصيصه على المدى المنظور منها 6,6 مليون فدان وعلى المدى البعيد 6,45 مليون فدان وهي كما يلي في الجدول أدناه.

جدول (4–20) المواقع الاستثمارية المؤهلة والفرص المتاحة (الف–فدان)

الولاية	المساحة المحصورة	مساحة قابلة للاستثمار حالياً	المساحة المستقبلية (بالألف فدان)
الشمالية	3000	1500	1500
نهر النيل	8000	4150	3850
الخرطوم	2050	950	1100
الجملة	13050	6600	6450

المصدر: تقرير اللجان الفنية بالمشروع القومي لإنتاج القمح 2014م.

(1)- مبادرة السودان للامن الغزائي مصدر سابق

من خلال الجدول أعلاه (4-20)يوضح إن جملة المساحة المحصورة في ولايات نهر النيل الشمالية الخرطوم بلغت 13,050 ألف فدان لكن المساحة القابلة للاستثمار حالياً 6,600 ألف فدان وتعتبر هذه المساحات كفيلة أن توفر أكبر كمية من القمح وتكفي الاستهلاك المحلي ومن ثم التصدير.

جدول(4-21)مصفوفة الفرص الاستثمارية في مجال القمح حسب المواقع والمشاريع والولايات (الف-فدان)

المنطقة	موقع المشروع	مساحة المشروع	المنتجات المستهدفة	الوضع الراهن	الملاحظات
ولاية نهرالنيل 1/شمال أبو حمد	40كيلومتر شمال أبو حمد	30000	القمح الاعلاف الخضر والفاكهة	أراضي مسطحة خالية من الموانع وجاهزة للاستثمار	شراكة استراتيجية مع الشركات وجزء من الانتاج للسوق المحلي
2/وادي النقع	على بعد 15 كيلو من المتمة	520000	القمح بالإضافة لبعض الحبوب	أراضي مسطحة خالية من الموانع وجاهزة للاستثمار	شراكة استراتيجية وجزء من انتاج محلي
المنطقة	**موقع المشروع**	**مساحة المشروع**	**المنتجات المستهدفة**	**الوضع الراهن**	**الملاحظات**
الولاية الشمالية					
1-مشروع غرب حلفا	منطقة أرقين للقمح	1000ألف فدان	تخصص مساحة 650 ألف فدان لزراعة القمح	بدأت مسوحات التربة	يتبع لشركة دال صاحبة مصنع سيقا
2- مشروع التوسع في زراعة القمح في	منطقة وادي حلفا	500الف فدان	دورة زراعية	أراضي خاليةمن	شراكة استراتيجية

وادي حلفا			تشمل إلى جانب القمح التوابل	الموانع وتتوفر احد اثياتها	بالاضافة إلى أن جزء من الإنتاج للسوق المحلي
3-التوسع في زراعة القمع بغرب دنقلا	منطقة غرب دنقلا مربع 16	200الف فدان	دورة زراعية تشمل إلى جانب القمح الحبوب الزيتية	أراضي خالية من الموانع وتتوفر احداثياتها	شراكة استراتيجية والسوق المحلي
الجملة 1,7 مليون فدان مساحة جاهزة للاستثمار بالولاية					
ولاية النيل الأبيض 1مشاريع الايلولة	على ضفتي النيل الابيض	360الف فدان	القمح وحبوب زيتية	مشاريع قائمة	يمكن ان تدخل في شراكات زراعية تعاقدية
الجملة 360 الف فدان جاهزة للاستثمار بالولاية					
/ولاية الخرطوم مشاريع معتمدة	سندس على بعد 40 كلم جنوب الخرطوم ومناطق غرب ام درمان	100الف فدان	القمح والاعلاف	مشاريع بعضها قائم	شراكات وزراعة تعاقدية
الجملة 100 الف فدان جاهزة للاستثمار بولاية الخرطوم					

المنطقة	موقع المشروع	مساحة المشروع	المنتجات المستهدفة	الوضع الراهن	الملاحظات
المشاريع المروية الكبرى	يقع في ولاية الجزيرة	دورة القمح تصل إلى 650الف فدان	القمح في اطار الدورة الزراعية للمشاريع	مشروع قائم	دورة تعاقدية

1 /مشروع الجزيرة				
/ 2مشروع الرهد	في ولاية الجزيرة والقضارف	100 فدان	القمح في اطار الدورة الزراعية للمشروع	مشروع قائم	زراعة تعاقدية
3/حلفا الجديدة	في ولاية كسلا	100الف فدان	القمح في اطار الدورة الزراعية للمشروع	مشروع قائم	زراعة تعاقدية
4/السوكي	ولاية سنار	50الف فدان	القمح في اطار الدورة الزراعية للمشروع	مشروع قائم	زراعة ستعاقدية
الجملة 900 الف فدان مساحة جاهزة للاستثمار بالمشاريع المروية الكبرى				

المصدر: المشروع القومي لإنتاج القمح – تقارير اللجان الفنية 2014م

من خلال الجدول **(4-21)**المساحات التي يمكن استغلالها بالقمح من واقع الفرص الاستثمارية وفقاً للجدول نرى الملاحظات الآتية:

يمكن استغلال مساحة تقدر بحوالي 500 الف فدان بولاية نهر النيل منها 200 الف لمشروع شمال ابوحمد و300 الف فدان بوادي النقع وهي اراضي جاهزة للاستثمار بالقمح.ناك مساحة تقدر بـــ1,1 مليون فدان بالولاية الشمالية منها 650 الف تم تخصيصها لشركة دال لزراعة القمح ونحو 450 الف فدان بوادي حلفا وغرب دنقلا ، و50% من مشاريع الأيلولة بالنيل الابيض تصلح لزراعة القمح.هناك 900 الف فدان في المشاريع المروية الكبرى داخل الدورة الزراعية تصلح لزراعة القمح.

تقدر المساحة الكلية المتاحة لزراعة القمح والاستثمار في زراع القمح بنحو 2,8 مليون فدان يمكن ان تنتج باستخدام التقانة الحديثة في الانتاج نحو 6,8 مليون طن لا شتمل الانتاج الحالي :[1]

(1)- المشروع القومي لإنتاج القمح –تقارير اللجان الفنية

الفصـــل الخامـــس

تحليل نمـــوذج الدراسة

المبحث الأول: توصيف و فحص وتقدير النموذج القياسي المقترح

المبحث الثاني : نتائج تقدير نموذج الدراسة

المبحث الثالث:أختبار الفرضيات

الفصل الخامس

تحليل نموذج الدراسة

يتم تناول هذا الفصل في ثلاثة مباحث المبحث الأول: توصيف و فحص وتقدير النموزج القياسي ،المبحث الثاني :نتائج تقديرالنموزج ،المبحث الثالث:أختبار الفرضيات

المبحث الأول: توصيف و فحص وتقدير النموذج القياسي المقترح

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس أثر اسعار السلع والمواد الغذائية على الاستثمار الزراعى عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية (الرقم القياسى لاسعار المواد الغزائية ، سعر الصرف، الناتج الزراعى) يعبر عنها من بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وأساسيات الاقتصاد السائدة في الفترة الزمنية تحت الدراسة.

وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة ، وهى تعنى التعبير عن الظاهرة في صياغة رياضي وذلك لعكس العلاقات المختلفة ، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوى الاكاديمى بمرحلة صياغة الفرضيات وهى تشتمل على الخطوات التالية :-

- تحديد متغيرات النموذج .
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .
- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم .

أولا" تحديد المتغيرات [1]

اعتمد الباحث في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهى:-

1/ مصادر النظرية الاقتصادية

2/ المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة

3/ المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص

[1] -طارق محمد الرشيد لمرشد في لاقتصاد القياسي التطبيقي- مطبعه جامعه ام درمان الاسلاميه 2005م ص149

وبما أن الدراسة تعمل على قياس اثر اسعار السلع والمواد الغزائية على الاستثمار الزراعى ولذلك فأن المتغيرات تتمثل في:

أولا" المتغير التابع

يمثل الاستثمار الزراعى(ig)

ثانيا" المتغيرات المستقلة:

وتتمثل في المتغيرات التالية:

1/ الرقم القياسى لاسعارالمواد الغزائية (cp).

2/ سعر الصرف (XR).

3/ معدل التضخم (INF).

ثانيا: الشكل الرياضي لنموزج:

عند مرحلة صياغة الشكل الرياضي للنموذج المقترح للدراسة فأن النظرية الاقتصادية لأتقدم معلومات كافية بشأن طبيعة الدالة ولذلك يتم الاعتماد على شكل الانتشار وأسلوب التجريب للإشكال الرياضية المختلفة والاستفادة من الدراسات السابقة لاختيار الشكل الرياضي الذي يعكس توصيف العلاقات بصورة اقرب للواقع وأكثر تحقيقا" لأهداف الدراسة وذلك وفقا" للمعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية . عليه يتمثل الشكل الرياضي لنموذج الدراسة في الشكل الرياضي التالي :-

$$ig = a_0 + a_1 cpI + a_2 EXR + a_3 INF + \ldots EI$$

حيث:

ig: الاستثمار الزراعى

cp: الرقم القياسى لاسعار المواد الغذائية

EXR : سعر الصرف

INF: التضخم.

ثالثا: الإشارات المسبقة للمعالم

بالإشارة إلى النظرية الاقتصادية وبالرجوع إلى الدراسات التطبيقية في هذا المجال يتوقع إن تكون إشارات المعالم كما يلي :-

- إشارة الثابت من المتوقع إن تكون موجبة (a_1) حيث يمثل قيمة الاستثمار الزراعى عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

- يتوقع إن تكون إشارة معامل الرقم القياسى لاسعار السلع والمواد الغزائية (a_2) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين اسعار السلع والمواد الغزائية والناتج الزراعى

- يتوقع إن تكون إشارة معامل سعر الصرف (a_2) موجبة وذلك لوجود علاقة طردية بين سعر الصرف والناتج الزراعى .

- يتوقع إن تكون إشارة معامل التضخم (3a) سالبة وذلك لوجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الزراعى .

رابعا" تخطيط الدراسة [1]

(1)/ بيانات الدراسة

أن دراسة النماذج القياسية تستوجب الاعتماد في مرحلة مابعد توصيف النموذج القياسي على الحصول على بيانات دقيقة للمتغيرات المضمنة في النموذج ،وقد واجهت الدراسة بعض المشكلات من حيث نقص البيانات كما أن اختلاف وحدة القياس لبعض المتغيرات أدى إلى تعقيدات ناتجة من تعدد العملة المحلية المعتمدة في الدولة ، وقد تم الاعتماد على تقارير بنك السودان والجهاز المركزي للإحصاء . كما اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لفترة تتسم بالطول وذلك لضمان دقة واستقرار العلاقات التي يعكسها نموذج الدراسة .

(2)/ طرق التقدير

تم الاعتماد في تقدير النموذج على طريقة المربعات الصغرى المباشرة (OLS) وذلك بالاعتماد على اختبارات سكون المتغيرات واختبارات التكامل المشترك.

[1] المرجع السابق ص151

(3)/ تقييم النموذج

بعد اختيار الأسلوب الأمثل في تقدير معالم النموذج ينبغي على الدراسة تقييم النتائج بناء على ثلاثة معايير وهى:

(أ)/ النظرية الاقتصادية

تعتبر النظرية الاقتصادية هي أولى المعايير التي يجب أن تستخدم لتقييم نتائج التقدير ، وتشير النظرية الاقتصادية إلى افتراضات محددة عن إشارات المعلمات المراد تقديرها وهذه الافتراضات تستخدم للحكم على مدى سلامة التقديرات من الناحية الاقتصادية حيث تعطى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وطبيعة الظاهرة محل الدراسة فكرة مبدئية عن إشارات المعلمات المقدرة وحجمها.

(ب)/ تقييم النموذج طبقا" لمصادر النظرية الإحصائية :

ياتى دور الاختبارات الإحصائية بعد تقييم النتائج طبقا" لما تقرره النظرية الاقتصادية وتعمل الدراسة من خلال الاختبارات الإحصائية تحديد مايلى :

- التأكد من سكون المتغيرات المضمنة في النموذج لأنها تساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة.
- استخدام اختبار معامل التحديد لقياس جودة توفيق النموذج وذلك لتحديد مقدرة النموذج على تفسير الظاهرة محل الدراسة حيث انه يحدد النسبة المئوية للتغيرات الكلية في المتغير التابع التي تفسرها المتغيرات المستقلة (المفسرة).
- مدى معنوية تقديرات معالم النموذج ويتم ذلك بالتحقيق من درجة الثقة في تقديرات معلمات النموذج والتي تعبر عن مدى معنوية العوامل المؤثرة في المتغير التابع حيث استخدام كل من اختبار (T , F).

(ج)/تقييم التقديرات تطبيقا" المعايير القياسية

وتعمل الدراسة على تطبيق عدد من الاختبارات القياسية للتأكد من صحة الافتراضات الخاصة بالأسلوب القياسي المستخدم في التقدير كما أنها توضح الخصائص التي تتصف بها المعلمات المرغوب فيها ، ووفقا" لهذا المعيار القياسي ينبغي على الدراسة التأكد من سلامة النماذج من مشاكل القياس التي تحد من تطبيق احد فروض طريقة المربعات الصغرى العادية وتتمثل أهم مشاكل القياس في كل من مشكلة الارتباط الخطى المتعدد والارتباط الزاتى للبواقي ومشكلة عدم ثبات التباين وذلك على النحو التالي:

1/ مشكلة الارتباط الخطى المتعدد:

وتتمثل هذه المشكلة في وجود علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة وطبيعة هذه المشكلة أنها لا تتوافق مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى وعليه فأنه يتم الاعتماد لاختبار هذه المشكلة على مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات المستقلة.ويرى هيرى وديلون أنه إذا كانت القيمة المطلقة لمعامل الارتباط البسيط يزيد عن 80% فأن ذلك يعتبر دليلا" على وجود تعدد في المعاملات الخطية، ونخلص من ذلك أن وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية في الدالة يجعل من الصعب تحديد الأثر المستقل لكل متغير تفسيري على المتغير التابع ومن ثم تكون معالم الدالة متحيزة. لهذا فأن الدراسة تعمل على التأكد من عدم وجود ارتباط خطى بين المتغيرات التفسيرية في النموذج موضع الدراسة من خلال تقدير مصفوفة الارتباطات .

2/ مشكلة الارتباط الذاتى للبواقي [1] :

ويشير الارتباط الزاتى للبواقي بوجه عام إلى وجود ارتباط بين القيم المشاهدة للمتغير العشوائي (اى وجود ارتباط بين القيم المتتالية للحد العشوائي وفى هذه الحالة تكون قيمه معامل الارتباط بين قيم الحد العشوائي أو (معامل التقارير) غير مساوية للصفر . ووجود مشكلة الارتباط الزاتى يخل بأحد افتراضات طريقة المربعات الصغرى وهى تعنى أن خطا ما حادث في فترة زمنية معينة يؤثر في الخطأ الخاص بالفترات المتتالية بطريقة تؤدى إلى تكرار نفس الخطأ أكثر من مرة.اى يوجد هناك خطأ واحد ولكنه يتكرر في كل الفترات التالية مما يؤدى إلى ظهور قيم الحد العشوائي عند مستوى يختلف عن القيم الحقيقية . وللكشف عن هذه المشكلة سوف تعتمد الدراسة على اختبار ديربن – واتسون (D-W) حيث تشير قيمة الاختبار مايلى :

– إذا كانت قيمة الاختبار تساوى (2) فأن معامل الارتباط الاتى يساوى الصفر وبالتالي ينعدم الارتباط الذاتي للبواقي.

– إذا كانت قيمة الاختبار تساوى (4) فأن معامل الارتباط الاتى يكون (–1) وبالتالي يوجد ارتباط واتى سالب .

– إذا كانت قيمة الاختبار تساوى الصفر فأن معامل الارتباط الاتى يساوى (+1) وبالتالي يكون هناك ارتباط ذاتي موجب.

[11] المرجع السابق ص154

3/ مشكلة اختلاف التباين

في تحليل الانحدار يتضح إن التباين للمتغير العشوائي مساوي لقيمة ثابتة اى أن هناك حالة من تجانس التباين ولكن في حالات كثيرة قد لا يساوى التباين قيمة ثابتة وعليه نحصل على قيم تتسم بعدم تجانس التباين ولذلك فأن المقدرات على الرغم من أنها تحتفظ بالخاصية الخطية وعدم التحيز الاانها سوف تفتقد لخاصية الكفاية وأقل تباين كما تصبح فترات الثقة أكثر اتساعا" . وحتى يتم التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين في نموذج الدراسة سوف يتم الاعتماد على اختبار (white) للكشف عن هذه المشكلة.

فحص وتقدير النموذج القياسي المقتر:-

تتناول هذه الفقره الأسس النظرية والتطبيقية لاختبار بيانات النموذج من خلال اختبارات جذور الوحدة (ديكي فوللر المركب- فيليبس بيرون) لاختبار صفة عدم السكون لبيانات متغيرات النموذج ، وتوضيح أهم الطرق التطبيقية المستخدمة لعلاج هذه الصفة وأخيرا يتناول تقدير النموذج القياسي المقترح خلال الفترة ، من خلال توضيح طريقة التقدير المستخدمة ، وتوضيح الأسس النظرية والتطبيقية لاختبار النموذج المقدر باستخدام المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية . وذلك على النحو التالي :

اختبار بيانات النموذج :-

تطورات بيانات متغيرات الدراسة :

اولا" تطورات الاستثمار الزراعى

و فيما يلي تطورات للاستثمار الزراعى في الفترة من (1994-2014)م، كما يلي :

جدول(1.5):تطورات الاستثمارالزراعى خلال الفترة من(1994-2014)م:(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1994	310010	2005	28454698
1995	4012110	2006	31276590
1996	4218463	2007	47242974
1997	7362365.8	2008	49032424
1998	8689545.2	2009	44970895.7
1999	9929904.7	2010	54464952.6
2000	12066579	2011	28221327.4
2010	14547947	2012	76262263.7
2002	17986261	2013	92990282.5

2003	21411031	2014	94910121
2004	23369447	الانحراف المعيارى	284087.2
الوسط الحسابي	31987152	اعلى قيمة	94910121
ادنى قيمة	310010	معامل الالتواء	1.01

المصدر:الجهازالمركزي للأحصاء تقارير (1990–2014)م.

– يتضح من الجدول رقم (6–1) أن الاستثمار الزراعى اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان و بلغت قيمة الوسط الحسابي (31987152) مليون جنية، بانحراف معياري (284087.2) ، وسجل أعلى قيمة في سنة (2014) حيث بلغت (**94910121**) مليون جنية ، و أقل قيمة في سنة (1994) حيث بلغت (310010) مليون جنية، ويدل معامل الالتواء على أن سلسلة بيانات الاستثمار الزراعى لا تتوزع توزيع طبيعى (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.01).

ثانيا" تطورات الرقم القياسى لاسعار السلع الغزائية

و فيما يلي تطورات الرقم القياسى لاسعار السلع الغذائية في الفترة من (1994–2014)م، كما يلي

جدول(2.5):تطورات الرقم القياسى لاسعار السلع خلال الفترة من (1994–2014 م):

(القيمة بملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1994	7.99	2005	87.84
1995	13.15	2006	94.16
1996	27.59	2007	100
1997	40.49	2008	114.30
1998	48.62	2009	127.15
1999	57.80	2010	143.65
2000	62.28	2011	169.62
2010	65.03	2012	230
2002	69.51	2013	314
2003	73.85	2014	321
2004	80.89	الانحراف المعيارى	87.2
الوسط الحسابي	107.09	اعلى قيمة	321
ادنى قيمة	7.99	معامل الالتواء	1.35

المصدر:الجهازالمركزي للأحصاء تقارير (1990–2014)م.

– يتضح من الجدول (2.6) أن الرقم القياسى لاسعار السلع والمواد الغزائية اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان و بلغت قيمة الوسط الحسابي (107.09) بانحراف معياري (87.2) ، وسجل أعلى قيمة في سنة (2014) حيث بلغت (321) مليون جنية ، و أقل قيمة في سنة (1994) حيث بلغت (7.99) مليون جنية، ويدل معامل الالتواء على أن سلسلة بيانات الرقم القياسى لاسعار السلع والمواد الغزائية لا تتوزع توزيع طبيعى (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.35).

ثالثا" تطورات اسعار الصرف

و فيما يلي تطورات لاسعار الصرف في الفترة من (1994–2014)م، كما يلي :

جدول(3.5):تطورات اسعار الصرف خلال الفترة من (1994–2014)م:(القيمة الف جنية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1994	0.400	2005	2.4358
1995	0.838	2006	2.1715
1996	1.4600	2007	2.01913
1997	1.7120	2008	2.0913
1998	2.3700	2009	2.3259
1999	2.5800	2010	2.4980
2000	2.5735	2011	2.6769
2010	2.6143	2012	3.5737
2002	2.6168	2013	5.9700
2003	2.6082	2014	6.2207
2004	2.5826	الانحراف المعياري	1.34
الوسط الحسابي	2.587	اعلى قيمة	6.2207
ادنى قيمة	0.400	قيمة معامل الالتواء	1.44

المصدر:الجهازالمركزي للأحصاء تقارير (1990–2014)م.

– يتضح من الجدول رقم (3.6) أن هناك تقلبات كبيرة فى اسعار حيث بلغت متوسط اسعار الصرف خلال الفترة موضع الدراسة (2.5826)، بانحراف معياري (1.34) ، وسجل أعلى قيمة في سنة (2016) حيث بلغت (6.2207)، و أقل قيمة في سنة (1994) حيث بلغت (0.400) ويدل معامل

الالتواء على أن سلسلة بيانات اسعار الصرف لا تتوزع توزيع طبيعى (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.44).

رابعا" تطورات معدلات التضخم

و فيما يلي تطورات لمعدلات التضخم في الفترة من (1994–2014)م، كما يلي :

جدول(4.5):تطورات معدل التضخم خلال الفترة من(1994–2014)م:(القيمة الف جنية)

السنة	القيمة	السنة	القيمة
1994	114.5	2005	8.6
1995	64.5	2006	7.2
1996	109.8	2007	6.2
1997	48.4	2008	14.3
1998	18.8	2009	11.2
1999	18.9	2010	13.0
2000	7.8	2011	18.1
2010	4.4	2012	35.6
2002	6.9	2013	36.5
2003	6.2	2014	36.9
2004	9.5	الانحراف المعياري	32.09
الوسط الحسابي	28.4	اعلى قيمة	114.5
ادنى قيمة	4.40	قيمة معامل الالتواء	1.76

المصدر:الجهازالمركزي للأحصاء تقارير (1990–2014)م.

– يتضح من الجدول رقم (4.6) أن معدلات التضخم شهدت ارتفاع وانخفاض ملحوظ خلال فترة الدراسة حيث بلغت متوسط التضخم خلال الفترة موضع الدراسة (28.4)، بانحراف معياري (32.09) ، وسجل أعلى قيمة في سنة (1994) حيث بلغت (114.5)، و أقل قيمة في سنة (2010) حيث بلغت (4.4) ويدل معامل الالتواء على أن سلسلة بيانات معدل التضخم لا تتوزع توزيع طبيعى (التواء موجب) حيث بلغت قيمة معامل الالتواء (1.76).

اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية[1] :

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة السكون في السلسلة ، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية ، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فأن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

يتم عن طريق اختبار جذر الوحدة من الضروري تحديد ما إذا كانت المتغيرات موضع الدراسة ساكنة في مستواها أم عند حساب الفروق الأولى ، ومن أهم هذه الاختبارات :-

- اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller ،1979)،اختبار ديكي فوللر المركب (Augmented Dickey-Fuller ، 1981) .
- فيليبس بيرون (Phillips and Perron ، 1988)

1اختبار ديكي فوللر البسيط – ديكي فوللر المركب :-

ويعتبر اختبار ديكي فوللر من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية ، ومضمون هذا الاختبار إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=1) ، ويلاحظ إن اختبار ديكي فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض اى انه لم يضع في اعتباره إمكانية ارتباط قيمه (وجود ارتباط ذاتي) وهذه نقطة الضعف الأساسية في الاختبار لذا تم تعديله بديكي فوللر المركب (أو المعدل) .

يقوم اختبار ديكي فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فوللر البسيط ، عليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة أضافه متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ .

[1] التحليل بواسطه طارق الرشيد

ويتم اختبار ADF على ثلاث توصيفات (Specification 3-) :-

(وذلك لأن توزيع ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه)

أ. إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام (وهو النموذج الشامل) .

ب -إجراء انحدار بوجود ثابت فقط .

ج- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام .

2- اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron، 1988 يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلميه ، وما يميزا لاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية ، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF لرفض فرضية خاطئة بوجود جذر الوحدة ، حيث انه يختلف عن DF و ADF في انه لايحتوى على قيم متباطئة للفروق ، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعمى (Non Parametric Correlated) ويسمح بوجود متوسط يساوى صفر واتجاه خطى للزمن اى انه لا يستند إلى توزيع بارومترات لحد الخطأ .

وفيما يلي نتائج اختبارات جذور الوحدة لبيانات النموذج القياسي باستخدام اختبار ديكي -فوللر المدمج وفيليبس بيرون عند مستوى معنوية 5% .

جدول (5-5) نتائج اختبار جذور الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	الرمز	القيمة الحرجة 5%	القيمة الاختيارية ADF	مستوى الاستقرار
الاستثمار الزراعى	Ig	3.04-	3.553-	الفرق الاول
سعر الصرف	EXR	3.05-	4.113-	الفرق الثانى
اسعار السلع والمواد الغزائية	Cp	3.04-	4.37-	الفرق الاول
التضخم	INF	3.05-	11.19-	الفرق الثانى

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views 2016

يتضح من الجدول (5-6) واعتمادا على اختبار ديكي-فولر تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية (5%) لمتغيرات(الرقم القياسى لاسعار السلع والمواد الغزائية ، الاستثمار

الزراعى) حيث يتضح أن قيمة الاختبار للمتغيرات أكبر من القيم الحرجة مما يعنى أن هذه المتغيرات غير مستقره في مستواها ولكنها مستقره في الفرق الأول. كما تم قبول فرضية التكامل من الدرجة الثانية لمتغيرات (معدل التضخم ، سعر الصرف) مما يعنى أن هذا المتغيرات غير مستقره في مستواها ولكنها مستقره في الفرق الثاني.

اختبار التكامل المشترك[1] :

يعنى التكامل المشترك إمكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها ، اى بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها فهو تصاحب Association بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر ، فقد وجد (Engle - Granger،1987) أنه ليست في كل الحالات التي تكون فيها بيانات السلسلة الزمنية غير ساكنة يكون الانحدار المقدر زائفا ، فبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات إذا كانت متكاملة من رتبة واحدة يقال أنها متساوية التكامل ، ومن ثم فأن علاقة الانحدار المقدر بينها لأتكون زائفة على الرغم من عدم سكون السلسلة. حيث تؤدى التقلبات في أحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعنى إن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة. ومثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين مجموعة المتغيرات تعتبر مفيدة في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة مجموعة من المتغيرات المستقلة.

وسيتم استخدام اختبار(Johanson and Juilles،90) لآمكانية وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك حيث يشتمل النموذج على أكثر من متغير مستقل ، ولتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (Johanson and Juilles،90) اختبار الأثر(Trace) لاختبار الفرضية القائلة إن هناك على الأكثر عدد q من متجهات التكامل المشترك مقابل النموذج العام غير المقيد (r = q) وتحسب نسبة الإمكانية لهذا الاختبار على النحو التالي :-

ومن اجل تحديد ما إذا كانت المتغيرات في النموذج لها تكامل مشترك يتم اختبار جوهانسون للتكامل المشترك في نظام متجه الانحدار الذاتي حيث يعرض :-

[1] تحليل الباحث بأستخدام البرامج الاحصائيه

1 – نتائج اختبار (Maximum Eigen Value) القائم على فرض العدم هو عدم وجود تكامل مشترك ، مقابل الفرض البديل وجود تكامل مشترك .

2 – نتائج اختبار الأثر (Trace) لمعرفة عدد المتجهات ، فإذا كان عدد المتغيرات في النموذج اكبر من $nf2$ سيكون هناك أكثر من متجه تكامل مشترك ومن الممكن إيجاد عدد n–1 معادلة تكامل مشترك ، ويكون التكامل وحيدا في حالةn=2 .

وفيما يلي نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك :–

جدول (5–6)اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

فرضية العدم	النسبة المحتملة Eigenvalue	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%	Trace	Prob.**
**None **	0.832741	29.79707	46.06923	0.0003
At most 1	0.402278	15.49471	10.30496	0.2580
At most 2	0.000618	3.841466	0.012371	0.9112

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views

بناءا على النتائج الإحصائية بالجدول(6–6) أعلاه فأنه يمكن القول برفض فرضية العدم في عدم وجود

هتكامل مشترك بين المتغيرات حيث إن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية (LR) تزيد عن القيمة الجدولية لاختبار الأثر (Trace) عند مستوى معنوية (5%) حيث بلغت قيمة الاختبار (46.06) بمستوى معنوية (0.0003)عليه فأنه يمكن القول بوجود متجه مفرد بين متغيرات دالة الناتج المحلى الاجمالى.

المبحث الثاني : نتائج تقدير نموذج الدراسة

لقياس اثر اسعار السلع الغذائية على الاستثمار الزراعى فقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد ، حيث تم إجراء كل العمليات الحسابية الخاصة بتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي E-views، وكان نموذج الانحدار المفترض في الصيغة التالية:

$$Ig = a_0 + a_1 CPI + a_2 EXR + a_3 INF + \ldots\ldots\ldots Ei$$

حيث:

ig: الاستثمار الزراعى

cp: الرقم القياسى لاسعار المواد الغزائية

EXR : سعر الصرف

INF: التضخم.

ε_i : معامل الخطأ.

وسيتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير النموذج القياسي ، وبعد إجراء عدة محاولات وباستخدام النماذج الرياضية المختلفة جاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول التالي

جدول (5-7) نتائج تقدير دالة الناتج المحلى الاجمال

المتغيرات	المعالم	الأخطاء المعيارية للمعالم	قيمة t	مستوى المعنوية
C	16.83049	0.228539	73.64385	0.0000
LOG(cp)	0.014486	0.002247	-6.44658	0.0000
LOG(ex)	0.442855	0.144424	3.06635	0.0078
LOG(inf)	0.010516	0.003473	-3.02737	0.0085

المصدر : إعداد الباحث من نتائج التحليل باستخدام برنامج E.Views

0.92 (R(R-Squared 56.30=F 0.280 :(Prob (F.Statistic

9 .1:DW 0.198 :white Test

LOG(ig0.0144-16.83=(cp0.442+EXR0.0105 -INF

فيما يلي تقييم لنتائج تقدير النموذج-:

أولا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاقتصادي:-

جدول (5-8) نتائج التقييم الاقتصادي للدالة

المتغيرات	قيم المعالم	التقييم الاقتصادي
الثابت	16.83049	تتفق مع النظرية الاقتصادية
معامل اسعار السلع والمواد الغزائية	0.01448-	تتفق مع النظرية الاقتصادية
معامل سعر الصرف	0.442855	تتفق مع النظرية الاقتصادية
معامل التضخم	0.01051-	تتفق مع النظرية الاقتصادية

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views 2016

يتضح من الجدول (6-8) إن قيم وإشارات جميع معالم النموذج تتفق مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية وذلك على النحو التالى.

**قيمة الثابت بلغت (16.83) وهى قيمة موجبة وتدل على قيمة الاستثمار الزراعى عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوى الصفر.

* قيمة معامل اسعار السلع والمواد الغزائية بلغت (-0.0144) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين اسعار السلع والمواد الغزائية والاستثمار الزراعى.

* قيمة معامل سعر الصرف بلغت (0.4428) وهى قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والاستثمار الزراعى.

* قيمة معامل التضخم بلغت (-0.0105) وهى قيمة سالبة وتدل على وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الزراعى.

ثانيا" تقييم النموذج وفقا" للمعيار الاحصائى :-

جدول رقم (5-9) نتائج التقييم الاحصائى للنموذج

المتغيرات	قيمة t	مستوى المعنوية	النتيجة
الثابت	73.64385	0.0000	وجود دلالة معنوية
معامل اسعار السلع والمواد الغزائية	-6.44658	0.0000	وجود دلالة معنوية
معامل سعر الصرف	3.06635	0.0078	وجود دلالة معنوية
معامل التضخم	-3.02737	0.0085	وجود دلالة معنوية

المصدر : إعداد الباحث باستخدام برنامج E.Views 2016

0.92 =2R 0.000=sig F 56.30=F

يتضح من الجدول رقم (6–9) لنتائج النموذج وفقا" للمعيار الاحصائى ما يلي :–

(أ)– معنوية المعالم المقدرة :–

يتضح من الجدول (6–9) ثبوت معنوية كل من الثابت اسعار السلع والمواد الغزائية ومعامل سعر الصرف ومعامل التضخم حيث بلغت قيمة (T) للثابت (73.64) بمستوى معنوية (0.000) وقيمة T لمعامل اسعار السلع والمواد الغزائية (6.44–) بمستوى معنوية (0.0000) و فيمة (T) لمعامل سعر الصرف (3.066) بمستوى معنوية (0.0078) وقيمة T لمعامل التضخم (3.027–) بمستوى معنوية (0.0085) وجميع هذه القيم أقل من 5% وهذه دلالة على وجود علاقة معنوية بين كل من (اسعار السلع والمواد الغزائية وسعر الصرف ومعدل التضخم) والمتغير التابع (الاستثمار الزراعى) .

(ب)– معنوية النموذج :–

ثبوت معنوية الدالة ككل عند مستوى معنوية 5% ويتضح ذلك من خلال قيمة F (والقيمة الاحتمالية لاختبار (F.Statistic) حيث بلغت قيم F (56.30) بمستوى معنوية (0.000) وهى أقل من مستوى المعنوية (0.05).

(ج)– جودة توفيق المعادلة :–

يدل معامل التحديد (R-Squared) على جودة تقدير الدالة حيث بلغ معامل التحديد (0.92) وهذا يعنى إن (92) % من التغيرات في المتغير التابع (الاستثمار الزراعى) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغيرات المستقلة (اسعار السلع والمواد الغزائية ، سعر الصرف ، معدل التضخم) بينما (8%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على ارتفاع جودة توفيق النموذج .

ثالثا" التقييم وفقا" للمعيار القياسي:

بعد أن اجتاز النموذج اختبارات النظرية الاقتصادية والإحصائية لابد أن تجرى عليه الاختبارات القياسية أو مايعرف باختبارات الدرجة الثانية وذلك من خلال التأكد من عدم وجود مشاكل الأقتصاد القياسي ، وسوف يتم التأكد من المشاكل التالية:

1/ اختبار مشكلة الارتباط الزاتى

– تم التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من خلال اختبار ديربن واتسون حيث نجد أن قيمة (DW) والتي تم تقديرها للنموذج موضع الدراسة تساوى أو تقترب من القيمة المعيارية (DW=2) ، إذ بلغت قيمة ديربن –واتسوان (1.91) في النموذج المقدر تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

2/ اختبار مشكلة اختلاف التباين

– ويدل اختبار ِ(white) لاكتشاف مشكلة عدم ثبات التباين إن النموذج المقدر لايعانى من وجود هذه المشكلة حيث إن (Prob of F.Statistic) لكل دوال النموذج غير معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 5% ، إذ بلغت قيمتها (0.198).

3// اختبار مشكلة الارتباط الخطى المتعدد

يتم استخدام مصفوفة الارتباط الخطى البسيط للكشف عن مشكلة الارتباط الخطى بين المتغيرات المستقلة ، وكقاعدة عامة توجد مشكلة ارتباط خطى إذا كانت قيمة معامل الارتباط بين متغيرين مستقلين داخل المعادلة أكبر من (0.80).

وفيما يلى

جدول رقم (10.5) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	Pc	EXR	INF
Pc	0.678658	-0.27163	0.69136
EXR	0.16228	-0.19918	0.37363
INF	0.376749	-0.34922	1

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل 2015

يتضح من الجدول (6–10) ومن مصفوفة الارتباطات عدم وجود ارتباط قوى بين المتغيرات المستقلة مما يعنى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطى بين المتغيرات التفسيرية للنموذج .

وعلية نستنتج وفقا" لنتائج التقدير مايلى[1]:

1/ وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين اسعار السلع والمواد الغذائية والاستثمار الزراعى.

[1] الباحث

2/ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الزراعى.

2/3/ وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستثمار الزراعى.

المبحث الثالث : أختبار الفرضيات

1/الفرضية الأولى: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين أسعار السلع والمواد الغذائية والاستثمار الزراعي.

يتضح من خلال نتائج التحليل وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين أسعار السلع والمواد الغذائية والاستثمار الزراعي ، حيث جاءت إشارة معامل العلاقة بين أسعار السلع والمواد الغذائية كمتغير مستقل والاستثمار الزراعي كمتغير تابع إشارة سالبة حيث بلغت قيمة معامل العلاقة بين المتغيرين (**0.01448**-) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6-7)، وعلية فأن زيادة أسعار السلع الزراعية بنسبة (10)% يساهم في انخفاض حجم الاستثمار الزراعي بنسبة (0.1)%.

كما اتضح أيضا" من جدول نتائج تقدير النموذج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسعار السلع والمواد الغذائية والاستثمار الزراعي وذلك من خلال اختبارT حيث بلغت قيمة (**t**) لمعامل العلاقة بين أسعار السلع والمواد الغذائية(**6.44658**-) والاستثمار الزراعي بقيمة احتمالية (0.000) وهى أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% .مما يدل على قبول وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسعار السلع والمواد الغذائية والاستثمار الزراعي .

وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الأولى والتي نصت (وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين أسعار السلع والمواد الغذائية والاستثمار الزراعي). وهذه النتيجة تتفق مع معظم نتائج الدراسات السابقة .

2/الفرضية الثانية: وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الزراعي.

يتضح من خلال نتائج التحليل وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الزراعي ، حيث جاءت إشاره معامل العلاقة بين سعر الصرف كمتغير مستقل والاستثمار الزراعي كمتغير تابع إشاره موجبه حيث بلغت قيمة معامل العلاقة بين المتغيرين (**0.442855**) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6-7)، وعلية فأن زيادة سعر الصرف بنسبة (10)% يساهم في زيادة حجم الاستثمار الزراعي بنسبة (4.4)%.

كما اتضح أيضا" من جدول نتائج تقدير النموذج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الزراعي وذلك من خلال اختبارT حيث بلغت قيمة (t) لمعامل العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الزراعي (**3.06635**) بقيمة احتمالية (0.0078) وهى أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% .مما يدل على قبول وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الزراعي .

وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثانية والتي نصت (وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستثمار الزراعي). وهذه النتيجة تتفق مع معظم نتائج الدراسات السابقة .

3/الفرضية الثالثة: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستثمار الزراعي.

يتضح من خلال نتائج التحليل وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستثمار الزراعي ، حيث جاءات إشارة معامل العلاقة بين معدل التضخم كمتغير مستقل والاستثمار الزراعي كمتغير تابع إشارة سالبة حيث بلغت قيمة معامل

العلاقة بين المتغيرين (**0.0105-**) وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (6–7)، وعلية فأن زيادة معدل التضخم بنسبة (10)% يساهم في زيادة حجم الاستثمار الزراعي بنسبة (0.1)%.

كما اتضح أيضا" من جدول نتائج تقدير النموذج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستثمار الزراعي وذلك من خلال اختبارT حيث بلغت قيمة (t) لمعامل العلاقة بين معدل التضخم والاستثمار الزراعي(**3.02737-**) بقيمة احتمالية (0.0085) وهى أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5% .مما يدل على قبول وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستثمار الزراعي .

وبناء على نتائج التحليل الاحصائى الموضحة في الفقرات السابقة يتم قبول فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت (وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم والاستثمار الزراعي). وهذه النتيجة تتفق مع معظم نتائج الدراسات السابقة .

الخاتمة

النتائج:

1- معظم الدول المتقدمة زراعياً قدمت دعماً لامحدود لإنتاج وتوفير القمح حيث إنها دعمت مدخلات الأنتاج ووفرت الآلات والمعدات الزراعية والقروض بدون فوائد وحددت أسعار تفوق السعر العالمي ودخلت في شراكات ذكيه في مجال البحوث مع مؤسسات البحث العلمي العالمية مثل (المسيت اكاردا) وقدمت خدمات متكاملة للأرشاد الزراعي ونقل التقانة المتطوره إلا أن السودان لم يقوم بمجهودات مقدره في هذا المضمار لإنتاج وتوفير سلعة القمح بإعتبارها سلعه إستراتيجية .

2- وجود أرتفاع حاد في اسعار السلع الغذائية. ويؤدي ذلك الي انخفاض في الاستثمار الزراعي

3-هناك تدهورفي معدلات سعر الصرف ويؤدي ذلك الي أنخفاض اللاستثمارالزراعي

4 -أرتفاع معدلات التضخم يؤدي الي انخفاض الاستثمارات الزراعيه.

5 - ضعف أستخدام التقانات الحديثة(الاسمدة،الاليات،المعدات،المبيدات،الماكينات) في المجال الزراعي التي تؤدي الى ذياده الأنتاجية وأنحسار أستخدامها في مناطق الزراعة المروية وأنعدامها في مناطق الزراعة المطرية في جنوب وغرب دارفور.

6 - قلة المؤسسات والمنافذ التمويلية العاملة في التمويل للزراعي خاصة انتاج القمح .

7 - السياسات والخطط الزراعية لم تشجع الانتاج الزراعي.

8- عدم وجود شراكات أستراتيجية ودولية وأقعية ومعتبره لأنتاج القمح بالرقم من توفر مقومات النجاح والتوسع في أنتاج القمح.

التوصيات

1 – الأهتمام بالأستثمار في المجال الزراعي وتبسيط الأجراءات وتخفيض الرسوم للمستثمرين لتحفيذهم للمساهمة في ذيادة انتاج السلع الغذائية .

2 – بما أن سلعة القمح تعتبر سلعة هامة بكونها تمثل مصدر الغذاءالاساسي للسكان ولها دور فاعل في حفظ الأمن الغذائي والأستراتيجي للدولة توصي الدراسة بضرورة الأهتمام بهذه السلعة بتوفير البنيات التحتية في مناطق زراعة هذة السلعة.

3– وتوصي الدراسة بإنشاء المركز الدولي لدراسات السكر والقمح كمراكز متخصصة ومتكاملة من كل النواحي الفنية والتكنولوجية والخبرات الأجنبية لأجراء الأبحاث المتخصصة.

4 – وضع وتحديد أسعار عالية لشراء القمح من المنتجين وربطه بالأسعار العالمية لتشجيع المنتجين على زراعة مساحات كبيرة بالقمح.

5 – تحفيز المزارعين على الأهتمام بزراعة القمح وذلك من خلال تقديم تسليف من البنك الزراعي وإنشاء مؤسسة خاصة بهم تسمى مؤسسة التسليف القومية لتمويل إنتاج القمح.

6 – أهمية تكوين شراكات أستراتيجية مع الدول ذات الأقتصاديات كبيره الحجم لأنتاج القمح مثل الصين والسعودية بهدف زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا الحديثة والتدريب وتوسيع وتطوير الاسواق وأنشاء البورصات.

7 – إنشاء منافذ في كل البنوك لتمويل إنتاج القمح بالأضافة الى أستقطاب قروض طويلة الأجل من الدول الشقيقة ومؤسسات التمويل العربية من أجل توجيه هذه القروض لإنتاج القمح.

8 – تكوين مجلس تطوير سلعة القمح وآخر لسلعة السكر من خلال توفير حزمة من التدابير تشمل قيام مجلس سلعة (السكر / القمح) بحزمة من السياسات المحفزه للأنتاج والتسويق وذلك من أجل تشجيع التوسع في إنتاج هذة السلع ورفع الانتاجية في المشاريع القائمة.

9–تخفيض اسعار السلع الغزائية وذلك عن طريق زيادة(العرض) الطاقة الانتاجية للمشروعات الانتاجية وذلك يؤدي الي تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي.

10– المحافظة علي الاستقرار في سعر الصرف وذلك عن طريق تحسين معدلات النمو الاقتصادي والانفتاح نحو العالم الخارجي والعمل علي ذيادة قيمة الصادرات.وذيادة الاحتياطات من النقد الأجنبي بالتالي يؤدي ذلك الي تحسين وذيادة الاستثمار الزراعي.

11– تخفيض معدلات التضخم وذلك عن طريق ضبط الانفاق الحكومي ، ذيادة الضرائب علي السلع الكمالية وتنظيم كمية النقود ،ومنع الاحتكار وتنظيم التسعير تؤدي كل هذة الاجراءت الي خفض واستقرار معدلات التضخم وبالتالي تتحسن نسب ومستويات الاستثمار الزراعي.

12– توفير التمويل لمختلف المراحل الزراعية لضمان نجاح المواسم الزراعية ، بالأضافة الى توجية التمويل الزراعي نحو الانتاج والانتاجية والي انتاج السلع والمواد الغذائية المهمة.

13- توجيه السياسات الزراعية كافة تجاة توفير السلع الغذائية الرئيسية وذلك لذيادة أنتاج هذة السلع الغذائية والتقليل من أرتفاع أسعارها.

14 – أستجلاب التقانات الحديثة وتوفير الاسمدة والبزور و الماكنات والاليات الزراعية بالأضافة الي الارشاد الزراعي المبكر.

15 – أهمية تكوين شراكات أستراتيجية مع الدول ذات الأقتصاديات كبيره الحجم لأنتاج القمح والسكرمثل الصين والسعودية بهدف ذياده الاستثمار ونقل التكنولوجيا الحديثة والتدريب وتوسيع وتطوير الاسواق وتوفير التمويل اللازم.

أوصي بأجراء البحوث المستقبليه التالية:-

1.دور الأستثمارات والشراكات الأجنبية في توفير السلع الزراعية في السودان(دراسة حالة القمح).

2. دور الشركات الأجنبية في نقل التقانة الزراعيه والتكنلوجيا الحديثة في السودان.

3.تطويرمساهمة أنتاج القمح السوداني في حل الفجوه الغذائيه بالدول العربيه .

المراجع

1/احمد محي الدين احمد حسن - 2009عمل الشركات الاجنبية في السوق العربية-

2/إسماعيل الخليفة سليمان2013م الأصلاحات في بينية الأقتصاد السوداني ، الخرطوم، الدار السودانية للكتب، طبعة ثانية.

3/الماحي خلف الله2009 فرص نجاح الأستثمارات الأجنبية في السودان ، الخرطوم، دار عزة للنشر.

4 / بشير محمد بشير2012 التحولات الأقتصادية الكبرى في الأقتصاد السوداني ، سلسلة دراسات المستقبل.

5/حسن فهميشحاته 1985م–المسألة الزراعية والأمن الغزائي في الوطن العربي– مصر–المطبعة المصرية الحديثة

6 /حيدر بابكر الريح2013م الأقتصاد السوداني الرؤيا المستقبلية، الخرطوم ، دار عزة للنشر طبعة أولى.

7/ رتشارد موسجريف2000م- المالية العامة بين النظرية والتطبيق – ترجمةالسعودية – دار الرياض للنشر

8 /سليمان سيد احمد السيد2013م الزراعة وتحديات العولمة، طبعة أولى ، مطبعة العملة.

9 /سليمان سيد احمد التأمين الزراعي في السودان، طبعة ثانية ، العام

10 /سليمان سيد أحمد السيد 2009م سبيل السودان نحو النهضة الزراعية ، طبعة أولى،مطبعةالعملةالسودانية،

11 -طارق محمد الرشيد2005م ا لمرشد في لاقتصاد القياسي التطبيقي- مطبعه جامعه ام درمان الاسلاميه .

12/عبد الله احمد سعيد، وسعيد عبد الله سيد احمد الكرم2013م التمويل الزراعي والحد من ظاهرة الفقر ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، طبعة ثانية

13/ عبد اللطيف أحمدعجيمى2009م-أنتاج وتصنيع القمح رؤيا أستراتيجية لتعزيز الامن الغزائي-

14/عثمان ابراهيم السيد–2001م المشروعات الاقتصادية طريق التنميه الاقتصاديه بدون ناشر

15/عثمان عبد النور وآخرون 2005م الزراعة في السودان ، وزارة الزراعو والغابات ، مطبعة وزارة الزراعة ،

16/عثمان عبد الله النزير وجوفند داتاري ديساي 2001م كنانة مملكة الذهب الأخضر، لندن كفن بول.

17 /عبد الله أحمد عبداللة2012م.نحو نمؤ زراعي أفضل ومستدام، دار جامعة الخرطوم للنشر ، طبعة أولى

18 /عزيزة الطيب 2006م أنتاج وأستهلاك وتصنيع القمح في السودان وزارة الزراعة والغابات ، ادأرة الأمن الغذائي.

18 /علي بابكر الأحمدي ، إنتاج القمح في السودان ، هيئة البحوث الزراعية، ودمدني 1997م.

19 /محمد على المعلا1995م مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الأقتصادية العالمية ، دار كاظم للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.

20 /محمد قيلي عبد الرازق 2013م التنمية الريفية المستدامة وقضايا الغذاء ،جامعة أم درمان الأسلامية، دار جامعة أم درمان الأسلامية للنشر ،

21/محمد رشراش مصطفى2012م تأثير السياسات الكلية وبرنامج التصحيح الأقتصادي على التمويل الزراعي في السودان، مطبعة جامعة الخرطوم طبعة اولى

22/نوري خليل2005م الجغرافيا الزراعية (دار المعرفة) السودان الطبعة الاولى

الرسائل الجامعيه

1- إبراهيم الخضر المدني(2008 م) بعنوان : أثر منظمة الكوميسا علي أداء السلع السودانية في الفترة من (1995 – 2007م) رساله دكتوراه الاقتصاد من جامعة النيلين 2008 م (غير منشورة)

[2] – أبوبكر عبد الله سليمان- بعنوان: الأبعاد والآثار الإقتصادية والإستراتيجية لإنتاج الحبوب الغذائية على الأمن الغذائي في السودان – دراسة حالة (الذرة – القمح – الدخن) في الفترة من 1970-2000م رساله دكتوراة في الإقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في عام 2000م (غير منشورة)

3- أحمد عبدالكريم العدوان- بعنوان :الأمن الغذائي في الأردن. رساله دكتوراه بجامعة البتراء في الأردن في العام 1999م

4 -النور حسين محمد (2014م) بعنوان :حاضر ومستقبل صناعة السكر في السودان في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) خلال الفترة من (1995 – 2015 م) رساله دكتوراه في الإقتصاد من جامعة الخرطوم في العام 2014م (غير منشورة)

5- حسن بابكر حسن هاشم(2006م)- بعنوان الإستثمار الصناعي وأثرة في تنافسية الصادرات السودانية. دراسة تطبيقية على قطاع السكر في الفترة من 1995-2006م رساله دكتوراة الإقتصاد من جامعة النيلين في عام 2006م)

6-دراسة حسب الرسول الحاج سعيد(2001 م) بعنوان : تحليل القدرة التنافسية للصادرات الزراعية السودانية في ضوء اتفاقية الزراعة لمنظمة التجارة العالمية في الفترة من (1992 – 2006م) رساله دكتوراه في الاقتصاد من جامعة النيلين 2001 م (غير منشورة)

7- دراسة رحاب مصطفى خلف الله(2008م) : بعنوان تأثير أذمة الغذاء على دول حوض النيل ، دراسة حالة السودان في الفترة 1970-2000م مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد من جامعة النيلين في العام 2008م.

8- سارة عوض عبد الله سالم(2014 م) بعنوان : محددات الطلب علي القمح في السودان في الفترة من (1990- 2014 م)رساله دكتوراه الاقتصاد من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا في العام 2014 م (غير منشورة)

11- عبد الواحد عثمان مصطفي2010م بعنوان : إنتاج وتوزيع صادرات القمح السوداني في الفترة 1980م-2000م رساله دكتوراه الإقتصاد من جامعة الخرطوم .

0 – محمد عبد الرحمن حمد(2008م)- بعنوان تطور الصناعات الغذائية في السودان بالتركيز على اللحوم والسكر في الفترة من 1971م-2005م رساله دكتوراة في الإقتصاد من جامعة الخرطوم في عام 2008م (غير منشورة)

1 – دراسه عماد الدين محمد إبراهيم بعنوان: فعالية الإستثمارات الصناعية والغذائية علي الإقتصاد السوداني دراسة حالة (صناعة السكر في الفترة من 1980 – 1998م) ،رساله دكتوراه في الإقتصاد جامعة جوبا في عام

12– ندي رمضان العبدالحسن(2006م) بعنوان: الأمن الغذائي نموزج قياسي لسلعتي القمح والزرة في الفترة من(1986–2005م) .رساله دكتوراة الأقتصاد من جامعة الخرطوم في العام (2006م غير منشورة)

التقارير والدوريات ورش العمل

1 – وزارة الأستثمار فرص وخرائط الأستثمار الزراعي في السودان ورشة عمل العام 2013م.

2 –جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الأستثمار الزراعي في الدول العربية ، تقرير بعنوان ،الاطار التشريعي وواقع سبل التطوير 2010م.

3 /تقرير الأمم المتحدة للتنمية الريفية وقضايا الغذاء في العالم (الفقر – الجوع – سوء التغذية) العام 2009م.

4 /جامعة الدول العربية ، الأستثمار الزراعي في الدول العربية، تقرير رقم (16) العام 2007م.

5 /وزارة الموارد المائية والكهرباء ، تقرير الاداء السنوي 2012م.

6–مصلحة الأرصاد الجوي النشرة السنوية لهطول الامطار 2013م.

7 –وزارة العمل والأصلاح الأداري ، تقرير القوى العاملة في السودان 2011م.

8 –التقرير السنوي ، للجهاز المركزي الأحصاء 2010م.

9–وزارة الأستثمار التقرير السنوي للعام 2010م.

10– بنك السودان المركزي ، العرض الأقتصادي 1998م.

11– وزارة الأستثمار ورقة عمل بعنوان مناخ الأستثمار في السودان العام 2013م.

12– وزارة الأستثمار قانون تشجيع الأستثمار في السودان 1998م.

13– وزارة الاستثمار قانون تشجيع الاستثمار القومي 2013م.

14 – وزارة المالية والأقتصاد الوطني ، ورقة عمل مقدمة بالوزارة ، بعنوان المالية العامة الوضع الراهن التحديات والرؤيا المستقبلية عام 2012م.

15 –المؤتمر الزراعي الأول،عن رفع أنتاجية المحاصيل الحقلية العام 1992م.

16 – فريد عمر مدني، ورقة عمل مقدمة لورشة صناعة السكر في السودان شركة السكر السودانية، قاعة الشارقة، جامعة الخرطوم ، 1990م.

17 –وزارة الأستثمار قانون تشجيع الأستثمار 1996م.

18 –تقارير اللجنة الفنية للسكر بوزارة التجارة الأعوام 2011 – 2012 – 2013م.

19 –وزارة التجارة ، أدارة التعاون الدولي ، نقطة التجارة ، تقرير العام 2014م.

20 –وزارة التجارة ، نقطة التجارة السودانية، تقرير عن تنظيم إستيراد السكر في السودان 2014م.

21- وزارة – المالية الأدارة العامة للسياسات–تقرير العام 2014م

22- بنك السودان المركزي تقرير العرض الأقتصادي 2014م

23- قانون تشجيع الأستثمار الزراعي 2003م

24- قانون تشجيع الأستثمار 2000م

25- وزارة الزراعة ورشة فرص اللأستثمار الزراعي في السودان–العام 2014م ص3

26- وزارة التعاون الدولي أدارة المنظمات– تقرير العام 2014م

27- الهيئة العربية للأنماء والأستثمار الزراعي– واقع أنتاج وتصنيع السلع في الوطن العربي – السودان العام 2007م

28- المنظمة العربية للتنمية الزراعية الكتاب السنوي للأحصاء الزراعي– ديسمبر 2005م ص11

29- وزارة الصناعة قطاع صناعة السكر في السودان– تقرير ألأنتاج للعام2014م

30- شركة السكر السودانية –مجموعة أحصاءت عن العام 2014م

31- وزارة الزراعة والري- الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي- إدارة الأمن الغذائي- التقارير السنوية لأوضع الأمن الغذائي في السودان.

32- وزارة الزراعة والري- الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي- إدارة الأمن الغذائي- التقارير السنوية لأوضع الأمن الغذائي في السودان.

33- التقارير السنوية (شركة سكر كنانة ،وشركة السكر السودانية ، مصنع سكر النيل الأبيض) خلال الاعوام 2014-1994م

الملاحـق

ملحق (1)

اختبار استقرار بيانات الدراسة:أسعار السلع والمواد الغذائية

3.8572-	1% Critical Value*	4.376551-	ADF Test Statistic
3.0400-	5% Critical Value		
2.6608-	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(CP,2(

Method: Least Squares

Date: 01/25/17 Time: 16:26

Sample(adjusted): 2014 1997

Included observations: 18 after adjusting endpoints

Prob .	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	4.376551-	0.364171	1.593814-	D(CP(-1((
0.0041	3.383528	0.772816	2.614846	D(CP(-1),2(
0.0093	2.982178	4.953584	14.77247	C
- 0.413333	Mean dependent var		0.574314	R-squared
21.56632	S.D. dependent var		0.517556	Adjusted R-squared
8.402265	Akaike info criterion		14.97958	S.E. of regression
8.550660	Schwarz criterion		3365.817	Sum squared resid
10.11861	F-statistic		72.62038-	Log likelihood
0.001653	Prob(F-statistic(		1.438418	Durbin-Watson stat

ملحق (2) سعر الصرف

3.8877-	1% Critical Value*	4.113433-	ADF Test Statistic
3.0521-	5% Critical Value		
2.6672-	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXR,3(
Method: Least Squares
Date: 01/25/17 Time: 16:29
Sample(adjusted): 2014 1998
Included observations: 17 after adjusting endpoints

Prob .	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0011	4.113433-	0.581676	2.392684-	D(EXR(-1),2(
0.1701	1.446446	0.614043	0.888181	D(EXR(-1),3(
0.6297	0.493000	0.155272	0.076549	C
- 0.104447	Mean dependent var		0.656763	R-squared
0.994236	S.D. dependent var		0.607729	Adjusted R-squared
2.049298	Akaike info criterion		0.622705	S.E. of regression
2.196336	Schwarz criterion		5.428665	Sum squared resid
13.39407	F-statistic		14.41903-	Log likelihood
0.000561	Prob(F-statistic(		1.873378	Durbin-Watson stat

ملحق (3) معدل التضخم

3.8877-	1% Critical Value*	11.19069-	ADF Test Statistic
3.0521-	5% Critical Value		
2.6672-	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,3(

Method: Least Squares

Date: 01/25/17 Time: 16:30

Sample(adjusted): 2014 1998

Included observations: 17 after adjusting endpoints

Prob .	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.19069-	0.164060	1.835942-	D(INF(-1),2(
0.0010	4.157888	0.077501	0.322242	D(INF(-1),3(
0.0860	1.847208	1.934337	3.573122	C

6.247059	Mean dependent var	0.961246	R-squared
37.67081	S.D. dependent var	0.955710	Adjusted R-squared
7.137438	Akaike info criterion	7.927897	S.E. of regression
7.284475	Schwarz criterion	879.9217	Sum squared resid
173.6276	F-statistic	57.66822-	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic(	1.559375	Durbin-Watson stat

ملحق (4)الاستثمار الزراعي

3.8572-	1% Critical Value*	3.553992-	ADF Test Statistic
3.0400-	5% Critical Value		
2.6608-	10% Critical Value		

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(IG,2(
Method: Least Squares
Date: 01/25/17 Time: 16:30
Sample(adjusted): 2014 1997
Included observations: 18 after adjusting endpoints

Prob .	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0029	3.553992-	0.417120	1.482442-	D(IG(-1((
0.6249	0.499194	0.260892	0.130236	D(IG(-1),2(
0.0726	1.931041	.3795364	.7329003	C
95193.64	Mean dependent var		0.663160	R-squared
2251479	S.D. dependent var		0.618248	Adjusted R-squared
6				
35.88527	Akaike info criterion		13911004	S.E. of regression
36.03367	Schwarz criterion		2.90E+15	Sum squared resid
14.76578	F-statistic		319.9674-	Log likelihood
0.000286	Prob(F-statistic(		2.012543	Durbin-Watson stat

ملحق (5)التحليل الاحصائى الوصفي للمتغيرات

INF	IG	EXR	CP	
28.44286	31987152	2.587540	107.0914	Mean
14.30000	23369447	2.498000	80.89000	Median
114.5000	94910121	6.220700	321.0000	Maximum
4.400000	310010.0	0.400000	7.990000	Minimum
32.09309	28408772	1.349019	87.23397	Std. Dev.
1.765040	1.013884	1.445785	1.358573	Skewness
5.069702	2.999184	5.401671	4.020327	Kurtosis
14.65199	3.597860	12.36305	7.370957	Jarque-Bera
0.000658	0.165476	0.002067	0.025085	Probability
21	21	21	21	Observations

ملحق (6) نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: LOG(IG(
Method: Least Squares
Date: 01/25/17 Time: 16:17
Sample(adjusted): 2014 1995
Included observations: 20 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 8iterations

Prob .	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	73.64385	0.228539	16.83049	C
0.0000	6.446589	0.002247	0.014486	CP
0.0078	3.066354-	0.144424	0.442855-	EXR
0.0085	3.027372-	0.003473	0.010516-	INF
0.0156	2.726685	0.102140	0.278503	AR(1(

16.94841	Mean dependent var	0.937554	R-squared
0.957818	S.D. dependent var	0.920902	Adjusted R-squared
0.426936	Akaike info criterion	0.269381	S.E. of regression
0.675869	Schwarz criterion	1.088489	Sum squared resid
56.30187	F-statistic	0.730644	Log likelihood
0.000000	Prob(F-statistic(	1.913039	Durbin-Watson stat
28.			Inverted AR Roots

ملحق (7) قيمة أهم الصادرات الزراعية المنتجة خلال الفترة 1994-2014م (القيمة بألأف الجنيهات)

السنوات	زرة	كركدى	فول سوداني	سمسم	حب بطيخ	قطن	صمغ عربي	فواكه	خضروات	زيوت نباتيه	سكر
2000	35843	43601	12718	339566	30834	152435	53508	7576	191	15820	32418
2001	882	28398	20786	253071	41384	122477	48181	5915	423	22983	27763
2002	15949	33225	13628	164921	24964	188596	66674	12302	1031	6500	21351
2003	5600	33652	448	193916	39728	39728	77911	3339	193	584	22697
2004	6263	27259	69194	3606	345906	26641	226227	131597	3519	767	3126
2005	1580	34051	50318	4172	240291	22981	252323	248655	2799	1	268
2006	1336	28759	57609	328	311495	7937	154146	109323	1647	67	421
2007	80211	32720	63619	2676	168202	22104	144317	136877	274	233	42
2008	52779	40039	61511	3321	355987	7790	123664	146331	267	1401	2362
2009	-	39514	43232	-	326866	14099	88913	136098	2730	431	37330
2010	532	24206	1029	470250	7106	93979	161143	4154	1997	491	23651
2011	29520	42596	2458	503166	19383	70220	188355	5679	22486	1100	-
2012	204	40868	4848	734598	-	62243	222362	14594	28181	2652	104538
2013	-	77412	207759	1515516	16830	332211	653649	9525	15320	47800	67648
2014	-	93404	35039	2425233	94696	199664	554945	120606	201522	60879	-

المصدر:وزارة الزراعة إدارة الصادرات الزراعية.

ملحق(8) يوضح صادرات السلع الزراعيه من حيث الكميه خلال الفترة 2000-2014م (الكميه ألف طن):

السنوات	الذرة طن متري	الكركدى طن	الأمباز طن	جلود طن	فول سودانى طن	سمسم طن	حب بطيخ طن	قطن طن	صمغ عربي طن	فواكه طن	زيوت نباتية طن	خضروات طن	سكر طن
2000	105319	23531	28871	10439	10026	212782	39112	46633	24204	9174	8638	227	52514
2001	2150	15837	28390	13064	17250	183084	61387	45867	22985	7264	15080	488	37577
2002	36021	21702	19717	11791	13165	153794	38021	77911	36192	15982	4062	1714	22834
2003	12369	17833	33713	16864	288	144166	61946	95116	39041	4822	188	341	21986
2004	13854	20434	17334	17030	2156	167785	41245	61835	28072	4206	119	559	21899
2005	3053	14270	160	12307	2668	132605	137481	81064	33372	3931	76	1	43509
2006	2601	14702	-	15397	198	194215	14201	54456	23271	2271	140	50	3000
2007	233051	13592	5082	17854	1835	93233	17154	48270	38067	248	315	53	45
2008	161067	16833	13104	13967	3204	105541	10099	29579	38255	244	611	159	2825
2009	-	11855	10	15400	-	125060	17603	29679	37037	3963	485	122	30400
2010	8576	10107	1750	17846	530	176874	10178	24587	53057	5200	159	2477	20400
2011	64372	15609	18378	15565	1052	170038	24017	7042	49549	6327	2020	15395	-

4700	14713	869	14295	40883	3254	-	175268	14178	13468	18128	9849	244	2012
27500	8362	4499	5514	59410	39712	9560	243949	28158	16890	50089	13714	-	2013
-	40986	2514	10777	58412	21044	40736	277057	5635	14251	27214	12499	-	2014

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء.

ملحق(9) يوضح الميزان التجاري.

الميزان التجاري السنوي ، القيمة بآلاف الجنيهات السودانية 2000-2014م:

السنة	الواردات	الصادرات	إعادة الصادرات	الميزان التجاري
2000	4261840	4832563	50092	620814
2001	5064689	4687155	169173	-208360
2002	6046458	5287200	276894	-482364
2003	7552848	6450880	352114	-749854
2004	10204753	8735308	579301	-890143
2005	16982709	10601781	361295	-6019634
2006	19111890	11575244	299826	-7236820
2007	19254382	17893359	135885	-1225138
2008	25930776	24612008	71597	-1247171
2009	19064247	17135786	125319	-1803142
2010	28311168	26822278	43999	-1444891
2011	25768239	23937092	36413	-1794734
2012	25182511	10862065	362997	-13957449
2013	40443189	20025389	14371	-20403429
201م	47231847	24535400	51774	-22644672

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء.